سلسلة مقدمات موجزة

السّلام

أوليفر بي ريتشموند

ترجمة

محمد فتحي خضر

سلسلة مقدمات موجزة

السَّلام

أوليفر بي ريتشموند

ترجمة: محمد فتحي خضر

مراجعة: عمر الأيوبي

JZ5538 .R52125 2021

Richmond, Oliver. P

السلام / تأليف أوليفر بي ريتشموند ؛ ترجمة محمد فتحي خضر ؛ مراجعة عمر الأيوبي. - ط. 1.
- أبوظبي : دائرة الثقافة والسياحة، كلمة، 2021.

(سلسلة مقدمات موجزة)

ترجمة كتاب: Peace: A Very Short Introduction

تدمك: 978-9948-33-066-0

1- السلام. 2- السلام العالمي. أ- خضر، محمد فتحي. ب- أيوبي، عمر. ج- العنوان. د- السلسلة.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنجليزي:
Peace - A Very Short Introduction by Oliver P. Richmond

صدر بموافقة مكتب تنظيم الإعلام - وزارة الثقافة والشباب تحت رقم الطلب MC-03-01-1928730.

طبع في المتحدة للطباعة والنشر- أبوظبي- 80022220


كلمة
KALIMA


مركز أبوظبي
للغة العربية
Abu Dhabi Arabic
Language Centre

السَّلام

المحتويات

المحتويات

قائمة الأشكال التوضيحيَّة 7

شُكرٌ وتقدير 9

مقدمة: الأبعاد المتعدِّدة للسَّلام 11

الفصل الأوَّل: تعريف السَّلام 17

الفصل الثَّاني: السَّلام عبر التاريخ 47

الفصل الثَّالث: السَّلام في العصر الحديث 81

الفصل الرَّابع: سلام المنتصرين عبر التاريخ 95

الفصل الخامس: السَّلام الدُّستوريُّ 109

الفصل السَّادس: السَّلام المؤسَّسيُّ 121

الفصل السَّابع: السَّلام المدَنيُّ 141

الفصل الثَّامن: حفظ السَّلام، وبناء السَّلام، وبناء الدولة 159

الفصل التاسع: الأشكال الهجينة من السَّلام 187

خاتمة: خطط جديدة للسَّلام 209

مراجع إضافيَّة 219

الفهرس 233

قائمة الأشكال التوضيحية

قائمة الأشكال التوضيحية

1 مقطعان من لوحة لورنزيتي بعنوان «رمز الحكومة الصالحة والفاسدة»

(1339-1338)....**51-50**

© Corbis; © Alinari Archives/ Corbis

2 معاهدة قادش (حوالي عام 1274 ق.م)....**53**

© Peter Horree/Alamy

3 معاهدة السلام الدائم بين جيمس الرابع ملك اسكتلندا وهنري السابع ملك إنجلترا....**56**

Mary Evans /The National Archives, London, England

5 معاهدة وستفاليا....**64**

© Image Asset Management Ltd./Alamy

6 إعلان الاستقلال (1776)....**78**

George Washington Papers, Manuscript Division, Library of Congress

7 اللاعنف - المسدس المعقود (1980)، منحوتة من البرونز، من إبداع الفنان السويدي كارل فريدريك رويترزفارد....**195**

www.shutterstock.com/Palette7

4 الوثيقة العظمى (ماجنا كارتا)....**58**

© Photo Researchers/Mary Evans Picture Library

8 «أوما لوليك» أو المنازل المقدسة في تيمور الشرقية....**198**

© Tips Images/Tips Italia Srl a socio unico/Alamy

9 أصول السلام الليبرالي....**214**

10 ثلاثة أجيال من نُهُج صُنع السلام....**214**

شُكرٌ وتقدير

شُكرٌ وتقدير

أتوجه بالشكر إلى مايك بوغ، وأليسون واطسون، ولوسي وكارمل ريتشموند، وجاسمين راموفيتش، على ما قدَّموه من مساعدة، كما أشكر للمراجعين المجهولين العديدين، ولعدد آخر من الأشخاص على ما قدَّموه من آراء وتشجيع. وأتقدّم بالشكر أيضاً لأندريا كيغان وإيما ما، من مطبعة جامعة أكسفورد، على دعمهما الحريص.

مقدمة: الأبعاد المتعدِّدة للسَّلام

مقدمة:
الأبعاد المتعدِّدة للسَّلام

«السَّلام»: التحرّر من الحرب، أو الاضطراب، أو الشِّقاق (دخلت كلمة peace اللغة الإنجليزية في القرن الثاني عشر)، ومن معانيها أيضاً الهدوء، والسكون، والوفاق (القرن الثالث عشر)، صانع السلام (القرن الخامس عشر)

قاموس أكسفورد المختصر لأصل الكلمات

صورة عامة

تضاهي قصةُ السلام قصةَ البشرية ذاتها قِدماً، وتضاهي قَطعاً قصة الحرب قِدماً. وكما سيوضح هذا الكتاب فإنها قصةُ تَقَدُّمٍ، تَحقَّق كثيراً في ظروفٍ شديدة الصعوبة. تاريخياً، قُصِدَ بالسلام غالباً غياب العنف أو الحرب الصريحة بين الدول أو داخلها أحياناً، وهذا هو المعنى الذي أورده قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية. وكثيراً ما نُظِرَ إلى الحرب باعتبارها الحالة الطبيعية للبشرية، وإلى السلام، من أي نوع، بأنه هشٌّ وعابر. يعترض هذا الكتاب على ذلك الرأي؛ فالسلام، في مختلف صوره، كان التجربة البشرية الأكثر شيوعاً من سواها بفارق كبير، وهو ما تشير إليه السجلات الأثرية والإثنوغرافية والتاريخية. وقد اتسم جُل التاريخ بالسلام والنظام نسبياً، في حين شهدت الأُطر المَعْنيَّة بالأمن، والقانون، وتوزيع الموارد، والعدالة، حالة من التقدم المطرد. إن السلام جزءٌ من صميم التجربة الإنسانية، وثمَّة شكلٌ متقدِّم ومعقَّد من السلام يحظى بالقبول الآن على نطاق واسع.

من الممكن إرساء السلام على المستوى المحلي داخل الدولة، أو على المستوى الدولي عن طريق المنظمات والمؤسسات العالمية، أو بين الدول، وذلك عن طريق جهات فاعلة يشمل مجالها كل هذه

المستويات. ومن الممكن أن يكون السلام عاماً أو خاصاً. لطالما كان السلام ظاهرة خَفِيَّة، خاضعة للسلطة والمصالح. وكثيرٌ من المحلِّلين يفضِّلون تصوُّر أن السلطة العامة (سلطة السياسيين المحليين، أو الجيش، أو المسؤولين الدوليين) هي المسؤولة عن النظام، لا التناغم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. وفي الاقتصاد السياسي للحرب والعنف، يوزِّع صُنَّاعُ السياسات ووسائلُ الإعلام المعلوماتِ حول العالم، وهو ما يجعل العنف يبدو عادةً وكأنه حدَثٌ إعلامي أكثر أهمية وتحقيقاً للربح من السلام. وهذا المنظور يهيمن بدرجة كبيرة على فهم السياسيين والمسؤولين الحكوميين وصُنَّاع السياسات الدولية الذين يقومون بدور حلّ المشكلات وإدارة الأزمات. وبسبب قيود الوقت والموارد فإن مثل هذه الحلول التلطيفية تكون في المعتاد محدودة ونفعية. ونادراً ما تُحقِّق الطموحَ الأطول أمداً المتمثِّل في الوصول إلى سلام مستدام ذاتياً عبر عملية تهدف إلى تحقيق نتيجة شاملة، حتى بالحصول على المساعدة المشتركة - في الآونة الأخيرة - للجهات الدولية المانحة، أو الأمم المتحدة، أو البنك الدولي، أو القوات العسكرية، أو المنظمات غير الحكومية الدولية.

لقد حقَّقت ممارسات السلام ونظرياته تقدُّماً هائلاً على مرّ التاريخ. لكن ندرة رواية قصة السلام - بالرغم من انتشارها - تفيد النُّخَب القوية التي ترى العنفَ أداةً سياسية أو اقتصادية. ليس من المفيد أن يكون السلام مفهوماً غامضاً إلى حدٍّ ما. وعلى مر التاريخ نَحَتِ الحكوماتُ الاستبدادية والدول القوية إلى فرض شكل السلام الخاص بها على مواطنيها، وكذلك على مواطني الدول الأخرى، كما حدث في حالة الاتحاد السوفييتي الذي قمع المعارَضة بين مواطنيه، ومواطني الدول التابعة له كذلك، مثل ألمانيا الشرقية أو تشيكوسلوفاكيا. ومن الممكن أن يرتبط السلام والحرب ارتباطاً وثيقاً، كما يحدث مثلاً عند نشر قوة عسكرية بهدف صُنع السلام، كما في حالة الضربات الجوية التي نفَّذها حِلفُ شمال الأطلسي (الناتو) في البوسنة والهرسك في عام 1995، وفي يوغوسلافيا في عام 1999. أنهت الضربات الأولى الحصار الصربي لسراييفو، الذي استمر ثلاث سنوات، وأدَّت إلى عَقْد اتفاقية دايتون للسلام في عام 1995، وأوقفت الأخيرة بعد ذلك الحرب في كوسوفو في عام 1999، والتي حاول الصرب فيها قمع ألبان كوسوفو المعارِضين لحكمهم، ما أدى إلى إنشاء بعثة للأمم المتحدة في كوسوفو. من ناحية أخرى، أشار كلٌّ من جورج أورويل (George Orwell, 1903-1950)، في روايته «1984»، والمنظِّر الاجتماعي الفرنسي ميشال فوكو (Michel Foucault, 1926-1984) إلى مخاطر العلاقة بين الحرب والسلام في عبارتَيْهما المأثورتين: «السلام هو الحرب»، و«الحرب هي السلام».

تشير مجموعة واسعة من المصادر إلى أن ظهور السلام مرتبطٌ عن كثب بمجموعة متنوّعة من النضالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعارِضة لأهوال الحرب والقَمع. واستند النشاط السِّلمي عادة إلى الحملات المنادية بحقوق واحتياجات الأفراد والجماعات، وبالمساواة المادية والقانونية بين المجموعات والأجناس والأعراق والأديان، ونزع السلاح وبناء المؤسسات الدولية. وقد تطلَّبَ ذلك إنشاءَ جمعيات وشبكات ومؤسسات محلية ودولية، اجتمعت حول برامج أعمال مقبولة على نطاق واسع. كما دعم النشاط السِّلمي حملات المجتمع المدني المُنظَّمة على نطاق دولي والمعارِضة للرقِّ في القرن الثامن عشر، والمنادية بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية منذ ذلك الحين. وقد كافحت حركات سلام مختلفة من أجل نَيْل الاستقلال وحقّ تقرير المصير، أو

من أجل الحقّ في التصويت ونزع السلاح (وأشهر هذه الحملات على الأرجح حملة نزع السلاح النووي). وبإمكان الأشخاص العاديين حشدُ الجهود من أجل المناداة بتحقيق السلام على المستوى الاجتماعي، وهو ما حدث كثيراً بالفعل، وذلك باستخدام أساليب المقاوَمة السِّلمية (كما في حالة المعارَضة الهندية السِّلمية للحكم البريطاني في عشرينيات القرن العشرين، وحتى استقلال الهند في عام 1947).

ثمَّة جدلٌ دائر حول ما إذا كان السلام هو «الحالة الطبيعية» للبشرية أم الحرب. يزعم اليسار السياسي وجود نضال مستمر ضدّ القمع في سبيل تحقيق العدالة والسلام، وأن الشكل الواسع للسلام هو المقبول وحسب. وعلى العكس، يزعم اليمين السياسي أن العنف جزءٌ أصيل ومتوطّن في المجتمع البشري، ومن ثَمَّ فإن الشكل المحدود للسلام هو الخيار النفعيُّ الوحيد أمام الدولة. ومع ذلك، هناك وفرة من الأدلة التي تدعم الرغبة الشعبية في تحقيق شكل واسع من السلام. ومن الممكن أيضاً أن يكون المجتمع في الغالب أكثر حساسيةً تجاه قضايا السلام من النُّخَب والدول والمؤسسات والسياسيين وصانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين. وتميل الفئة الأخيرة إلى التركيز على مجموعة أضيق من المصالح مدفوعةً بمطالب تحقيق الأمن والربح، في حين أن المجتمع يتطلَّب سلاماً يومياً كي يزدهر، ويشهد في ظل الافتقار إلى أشكال السلطة المباشرة تقلُّبات الحرب والنزاع في أشد صورها.

يوضِّح هذا الكتاب القصير بإيجازٍ القصةَ الإيجابية، والمثيرةَ للجدل مع ذلك، لتطوُّر السلام على أرض الواقع ومن الناحية النظرية (ومن منظور دول الشمال في الأساس). وتجدر الإشارة إلى أن تقاليد السلام غير الغربية، التي تمتد عبر الحضارات والأديان والهُوِيَّات التاريخية الرئيسية، قدَّمت أيضاً إسهاماتٍ مهمة. كان الغرب هو الصوت الأعلى والأشد تأثيراً - بما لهذا من نتائج إيجابية وسلبية - في تحديد سياسات السلام واقتصادياته منذ عصر التنوير على الأقل. كما أنه قاد عملية تطوير شكل السلام المعروف الآن باسم «السلام الليبرالي»، الذي استند إليه الهيكل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب الباردة. ومنذ أوائل العَقْد الأول من القرن الحادي والعشرين، أخذ السلام النيوليبرالي يهيمن تدريجياً. ومع ذلك، فثمَّة أصواتٌ أكثر انتقاداً، وأصوات أخرى غير غربية، تُعرِب بصورة متزايدة عن رأيها في الجدل الدائر حول السلام. ولا يزال البحث مستمراً عن التحسينات الممكنة لهذه النماذج أو عن بدائل أفضل - ربما تكون هجينة - في عالم ما بعد الاستعمار وما بعد الليبرالية.

الفصل الأول تعريف السَّلام

الفصل الأول
تعريف السَّلام

أَلَا أُمتدَح، أنا السَّلام، من جانب البشر والآلهة باعتباري مصدرَ كل الأشياء الطيبة والمُدافِع عنها؟ وأيُّ جانب من الرخاء، أو الأمن، أو السعادة من الممكن ألَّا يُعزَى إليَّ؟ وفي المقابل، أليست الحرب هي المدمِّرةُ لكل شيء والبذرةُ الأساس للشر؟

ديزيديريوس إيرازموس، «شكوى السَّلام»
(The Complaint of Peace)

تعريف السَّلام وأبعاده مهمة شاقة؛ إذ لا يوجد تعريف واحد له. وتتمثَّل إحدى نقاط البدء في التفكير من منظور الشكل المحدود للسلام، الذي يقضي ضمناً بإنهاء العنف لكن دون حلّ أسبابه الدفينة. ووفق هذا الإطار، من الممكن أن يُوصَف الموقف الحالي في قبرص حيث تتواجه القوتان العسكريتان للقبارصة اليونانيين والأتراك، أو شبه الجزيرة الكورية حيث تتواجه القوتان الكوريتان الشمالية والجنوبية يومياً على امتداد منطقة حدودية منزوعة السلاح. وعلى النقيض من ذلك، من شأن الشكل الواسع للسلام أن ينتج اتفاقَ سلام، ودولاً ومجتمعاتٍ سِلمية وفق نموذج عالمي واحد. ربما يُعَد بزوغ الاتحاد الأوروبي من حُطام الحرب العالمية الثانية مثالاً على هذا الشكل؛ حيث ظهرت إلى النور دولٌ شديدةُ التشابه. وأخيراً، ثمَّة أشكالٌ متعدّدة للسلام تشير ضمناً إلى تعايُش أنظمة اجتماعية وسياسية شديدة الاختلاف معاً، لكنها تتفق في الوقت ذاته على ألَّا تتفق. وربما نجد في معاهدة السلام المُبرمة بين مصر وإسرائيل في عام 1978 مثالاً جيداً على هذا النهج، الذي أُجريَت وفْقَه مُصالَحة، بدرجة محدودة، بين دولتين وشعبين شديدَي الاختلاف، في وجود الكثير من أوجه التباين والاختلاف العميقة والعالقة. كما نجد مثالاً آخَر في شكل السلام الآخذ في الظهور في تيمور الشرقية عقب انتهاء الاحتلال الإندونيسي لها في عام 1999. يتبع هذا الشكلَ جزئياً النموذجُ الذي تقدِّمه الدولة الحديثة، والذي توفر فيه الديمقراطية والقانون وحقوق الإنسانِ والتنمية

إطاراً تُدار فيه النزاعات من جانب المؤسسات والقوانين والازدهار المتزايد. كما أنه يتَّحد مع أعراف وأنظمة سلطة شديدة التباين موجودة على مستوى المجتمع المحلي، ويشمل ذلك الأشكالَ العُرفية للحكم وعمليات فضّ النزاعات، بما فيها تلك العمليات المُستخدَمة من جانب الشيوخ على مَرِّ التاريخ، والقانون العُرفي القائم الطويل العهد، ومراسم المصالَحة التقليدية المسمَّاة «تارا باندو» (Tara bandu). وفي عام 2013، أدرك رئيس البلاد أهمية هذه النُّهُج، وبخاصة لأنها أقرب إلى ثقافة الشعب من مفهوم الدولة الحديثة، ويناقش برلمان تيمور الشرقية الآن إمكانيةَ دمجِ هذه الممارسات الثقافية لتسوية النزاعات داخل المنظومة القانونية الرسمية.

يقدِّم كلٌّ من هذه الأشكال للسلام مستوياتٍ مختلفةً من الأمن والحقوق للمجتمع: الشكل المحدود أساسي لكنه يفتقر إلى الأمن نسبياً، والشكل الواسع أعقدُ لكنه أكثر استدامةً، والنهج المتعدّد أشد تعقيداً ولكنه أكثر استقراراً. ويكمن تحت كل شكلٍ سؤالٌ محوري: هل يحقِّق المرءُ السلامَ عن طريق إخضاع أعدائه، واستيعابهم داخل المجموعة المهيمنة من خلال تحويلهم إلى صورة مشابهة لها، أو عن طريق تقبُّلهم على اختلافهم؛ وبذا يصير مُتصالِحاً مع هذا الاختلاف؟

يرى يوهان غالتونغ (Johan Galtung)، أحد مؤسّسي دراسات السلام الحديثة، أن «السلام السلبي» هو هدف الأشكال المحدودة للسلام (وهو وصف جيّد لمعاهدة السلام الفاشلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى)، بينما «السلام الإيجابي» هو هدف الأشكال الأوسع (وهو ما قد يفسِّر جيداً السلام الأوروبي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية). وثمَّة مفهومٌ أحدث، «السلام الهجين»، وهو مزيج من نُهُجٍ متعدّدة (مثل السلام الذي ظهر في أماكن مثل تيمور الشرقية وكوسوفو بعد انتهاء النزاعات في أواخر تسعينيات القرن العشرين). إن الفهم الضيّق للسلام يشير إلى غياب العنف الصريح (كالحرب أو النزاع المنخفض الحدّة) بين الدول أو داخلها، وقد يتخذ ذلك شكلَ وقفِ إطلاقِ النار أو اتفاقٍ لتقاسُم السلطة، أو قد يوجد داخل نظام سياسي استبدادي. وهو يشير إلى أن ثمَّة دولة بعينها، أو جماعة داخل المجتمع، تهيمن على أخرى عن طريق العنف أو وسائل أخرى أشد مكراً. يتسم هذا النَهج بمَزيَّة البساطة، لكن السلام السلبي يكون هشّاً على الدوام لأنه قائم على تكوينات السلطة الدائمة التغيّر داخل النظام الدولي أو داخل الدولة. ويظل العنف الخفي المُسمى «العنف الهيكلي»، المترسخ داخل النُّظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون علاج. وربما يفسِّر ذلك لماذا انهارت عملية السلام في كولومبيا، بعد العديد من اتفاقات وقف إطلاق النار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ لأن القضايا الجوهرية للنزاع ظلت دون علاج، خاصةً تلك القضايا المتصلة بتوزيع الأراضي والفقر وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الأرجح لن يكون اتفاق السلام القائم على الفهم الضيق للسلام مُرضياً إلا على المدى القصير. فربما تحافظ قوة عسكرية أو حكومة استبدادية على نظام الأمن الأساسي - كما في ألمانيا الشرقية خلال الحرب البارِدة - ولكن ستظل أوجهُ قصورٍ عديدةٌ متصلةٌ بحقوق الإنسان والتمثيل الديمقراطي والرخاء قائمةً.

تُعَد هذه القضايا العالقةُ علاماتٍ على العنف الهيكلي؛ أي العنف غير المباشر الذي تتسبَّب فيه الهياكل القمعية للحُكم، والقانون، والبيروقراطية، والتجارة، وتوزيع الموارد، والطبقات

الاجتماعية، أو يحدث بسبب الفقر أو المشكلات البيئية. ومن الممكن أحياناً أن يقع العنف الهيكلي داخل مجتمعاتٍ يَسُودها سلامٌ نسبي.

يعتمد الفهم السلبي للسلام على نظرة «فِطرية» للنزاع، وتقضي هذه النظرة بأن العنف جزء أصيل وجوهري من الطبيعة البشرية، فهو جزء من تكويننا البيولوجي؛ ومن ثَمَّ فهو متوطِّن داخل المجتمع، ومنتشر على مرّ التاريخ وبين الدول على المستوى الدولي. وكثيراً ما تُستقى هذه الحجَّة من الملاحظات المتعلقة بالسلوك الظاهري للحيوانات، خاصةً الرئيسيات (بالرغم من أن صحة هذه الأدلة محلٌّ خلافٍ كبير). وقد يشير السلام السلبي أيضاً إلى التوتّرات التي تُنتِجها الرأسمالية العالمية في المجتمعات الممزَّقة بفعل «التدمير الخَلَّاق» الذي تُحدِثه. ولا يمكن فعل الكثير بشأن هذا الأمر بخلافِ محاوَلةِ تحجيم أشكاله الأكثر إفراطاً. ومن السهل الاتفاق مع هذا الموقف عند تبنِّي نظرةٍ للتاريخ تركِّز فقط على أكثر لحظاته بروزاً وعُنفاً في الغالب، كالحروب الدولية أو الأهلية.

إذا كان النزاع متوطناً لأنه متجذّر في الطبيعة البشرية، حينها لا يمكن فعل الكثير حياله باستثناء استخدام القوة لتعزيز المصالح الاستراتيجية. ويمثِّل ذلك نظرةً محافِظة وعتيقة بعض الشيء لسياسات السلام والحرب. والأمن من هذا المنظور يعني المحافظة على ترتيب هَرَميٍّ موجود مسبقاً للدول، وسيادتها الإقليمية، وميزان القوة بينها، كما حدث في أوروبا في القرن التاسع عشر و«منظومة الوفاق» بعد عام 1815. كان ذلك هو التوجّه السائد نحو الحرب والنزاع وعلاقتهما بالسلام السلبي (مع وجود استثناءات جديرة بالاحترام) منذ الأزمنة العتيقة وحتى عصر التنوير على الأقل، بل ربما أيضاً حتى ظهور الفاشية في أوائل القرن العشرين. فقد وُجِد السلام (من منظور الملوك والملِكات والأباطرة والديكتاتوريين المتعدّدين وبما يتفق مع مصالحهم) بالأساس بوصفه حالة جمودٍ مؤلمة بين الحُكام، أو حالة من الانتصار المُطلق، بين الحروب المتكرّرة التي نشبت على مرّ التاريخ. وفي هذا التاريخ، كان البشر مجرّد بيادق يحرِّكها أصحابُ السلطة بما يتفق مع مصالحهم. ومنذ عصر التنوير حلَّتْ نُهُج السلام الإيجابي ببطء محلَّ هذه الآراء.

يشير الفهم الأوسع للسلام إلى غياب العنف الصريح بين الدول وداخلها، كما يشير إلى هدف إنشاء ظروف مجتمعية يحيا فيها الناس دون خوف من الفقر، داخل نظام سياسي يحظى باتفاق عام. وهذا يعني ضمناً الرضا النسبي للأفراد داخل المجتمع، علاوةً على وجود مؤسسات سياسية، وقوانين، واقتصادات، ودول، وأقاليم تتسم جميعها بالاستقرار. وهو يمثِّل «الحياة الطيّبة» أو «السلام الدائم» اللذين يُضرَب بهما المثل، وكثيراً ما ألمح إليهما فلاسفةٌ مشاهير، من أرسطو (384-322 ق.م) إلى الفيلسوف الألماني الليبرالي إيمانويل كانط (Immanuel Kant، 1724-1804). وجُلُّ التاريخ السياسي الذي تلا عصر التنوير، خاصةً منذ أن جلبت معاهدة وستفاليا السلام إلى جزء كبير من أوروبا في عام 1648، يعكس محاولةَ تطويرِ تصوُّرٍ علمي للسلام من منظور إيجابي.

وهكذا، ربما يكون من قبيل الخرافة القول بأن النزاع جزء أصيل من الطبيعة البشرية. وهذه القصة الخاصة بالسلام السلبي منتشرةٌ نتيجةَ الملاحظة المغلوطة المتعلقة بالعنف لدى الرئيسيات والافتراضات الداروينية التي تذهب إلى أن الطبيعة البشرية تَتَّبع النمط عينه. تصبُّ مثل هذه

الحجج الداروينية الاجتماعية في صالح من يسيطرون على الموارد والسلطة؛ أي الجماعات المحافِظة والنُّخَب. على النقيض من ذلك، حتى في عالم الحيوان، تُظهِر الرئيسيات دوافعَ نحو النظامِ الاجتماعي وصُنع السلام. لذا من الممكن الزعم بأن صُنع السلام كان في حقيقة الأمر النشاطَ الأكثر شيوعاً في تاريخ البشرية. وبما أن كل مجتمع شهد نزاعاً على مستويات متعدّدة، فقد ابتكرت كل المجتمعات طرائقَ معقدةً لصُنع السلام - من المؤسسات الاجتماعية إلى العمليات القانونية الرسمية والمؤسسات الحكومية العامة. وخلافاً للنظرة القائلة بفطرية النزاع، فإن النزاع والحرب ما هما إلا سلوكان مكتسَبان. فبإمكان الأفعال البشرية منع النزاعات أو تخفيف حدّتها عن طريق المؤسسات، والتسويات، والاتفاقات، وإعادة توزيع الموارد، والتعليم. وقد أثّرت هذه النظرة في المحاولة التي جرت في القرن العشرين لبناء سلام إيجابي، يُعَرَّف بأنه الاستقرار والاستدامة والعدالة الاجتماعية الطويلة الأجل. وانطلاقاً من هذا الفهم تطوَّرت فكرة الوساطة، على النحو الذي استُخدِمَت به من جانب الرئيس الأمريكي كارتر بعد انتهاءِ الحرب في الشرق الأوسط بين مصر وإسرائيل في عام 1974، وحفظِ السلام في قبرص والكونغو وبلدان أخرى كثيرة، وعملياتِ فض النزاع والتحوّل المُستخدَمة على نطاق واسع الآن على مستوى المجتمع المدني، وبناءِ السلام كما في حالة كمبوديا والبوسنة والهرسك في تسعينيات القرن العشرين. وكثيراً ما بُنِيَت هذه الاستراتيجيات على ضمانات الأمن، كتلك المقدَّمة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو حِلف شمال الأطلسي.

إن السَّرْد العامَّ أو الرسمي للتاريخ تهيمن عليه النُّخَب في الغالب (الملوك والملِكات والأباطرة والسياسيُّون والعسكريون ورجال الدين والأشخاص الفاحشو الثراء، وبالأساس الرجال). ومع ذلك توجد أيضاً نُسخة خاصة للتاريخ اليومي تقدِّم فهماً أدق للتاريخ والمجتمع البشري. وفي هذه النسخة الخاصة يصير مكانُ السلام الإيجابي واضحاً في الحياة اليومية، ربما على نحوٍ يشبه «الحياة الطيّبة» التي أشار إليها أرسطو. وهذه النزعة الاجتماعية و«الطبيعية» إلى صُنع السلام ربما تكون أقلَّ وضوحاً من الصدوع التي يسبّبها العنف، لكنها مع ذلك تمثِّل جوهر الحياة اليومية والإسهامات في تطوير المؤسسات السياسية والدولية - من البرلمانات إلى منظومة الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من هذا المنظور، تجاوزت التطوراتُ المعاصرة في التفكير بشأن السلام مفهومَ السلام السلبي بقدرٍ كبير، واتجهت نحو دراسةِ ما قد يبدو عليه الشكل التحرُّري واليومي والمتعاطف للسلام داخل سياقات اجتماعية محدّدة حول العالم (من أفغانستان إلى ليبيريا مثلاً)، وكذلك في هيكل النظام الدولي المعاصر. وقد أدى ذلك إلى التحوّل عن المفاهيم التقليدية للأمن، التي تقع وفْقَها على عاتق الدول مسؤوليةُ تأمين أراضيها وسيادتها، على النحو الذي نادى به ماكس فيبر (Max Weber، 1864-1920)؛ أحد مؤسسي علم الاجتماع. واستُعيض عن هذه النظرة بنسخة أحدث من الأمن يكون فيها البشر، لا الدول، محورَ التركيز الرئيسي.

السَّلام الإيجابيُّ

السلام الإيجابي، بالترافق مع مفاهيم مثل «الأمن البشري» (الذي عرَّفه أحد مسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1994 بأنه «التحرّر من الخوف، والتحرّر من العوز»)، يمثِّل أولويةً أعلى من أمن الدولة، وتشير الحججُ القائلة بأن العنف أمرٌ مكتسَب وليس جزءاً أصيلاً من المجتمع إلى أن من الممكن حلَّ النزاعاتِ بشكلٍ متبادل وتوافقي. وهكذا، من الممكن أن يبزغ شكلٌ واسع وشامل من السلام، ومن الممكن التخلّص من العنف المباشر والهيكلي. وهذا السلام مقبول من منظور الاحتياجات اليومية للأشخاص العاديين، وليس فقط من جانب النُّخَب السياسية والاقتصادية بما يتفق مع مصالحها. وهذا الموقف يسمو فوق المخاوف الأمنية الأساسية المتعلّقة بالسلطة ومناطق النفوذ والموارد المادية، ويوفّر سلاماً يشبه الحياة اليومية التي يعيشها كثيرٌ من الأشخاص في الديمقراطيات الليبرالية المتقدّمة، التي يُعَد فيها الأمن والقانون والنظام والازدهار أموراً معتادة نسبياً. وفي ظل هذه الظروف يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية - حقوق الإنسان، والتمثيل الديمقراطي، والمساواة المادية النسبية، والازدهار - ومُساءَلة الدول والنُّخَب، علاوةً على تحقيق السلام بين الدول.

نادراً ما تحقَّقت هذه الصورة العالية الجودة من السلام بعد حرب، إلا في منظورٍ طويل المدى، كما هو الحال مع جُلّ البلدان المتضررة بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه النظرة ترفض الحجة القائلة بأن الصراع جزء فطري من الطبيعة البشرية، ومن ثَمَّ فهو سِمَة أصيلة للدول والمؤسسات؛ وإنما تذهب عوضاً عن ذلك إلى أن من الممكن حلَّ الصراع بالكامل من جانب الأشخاص والدول والمؤسسات. فالبشر يمتلكون القدرة على فهم أسباب الصراع وتطوير مجموعة من الاستجابات المبتكرة له. وهؤلاء البشر ذوو التوجُّه السِّلمي ليسوا رعايا لأصحاب السلطة، ولكنهم منخرطون سياسياً في حملات ومؤسسات وهياكل سلام محلية أو عَبْر وطنية أو دولية. وتكمن أهمية هذا النَّهج في افتراضه أن طبيعة النزاع ومسبِّباته تنبع من العديد من الديناميات المختلفة، التي قد تتضمن دينامياتٍ اجتماعيةً واقتصادية وسياسية وعسكرية، على غرار الهُوِيَّة، أو الطبقة أو الاختلافات العِرقية، أو المؤسسات السياسية الجائرة أو الضعيفة أو غير التمثيلية، أو التنافس على الموارد مثل الأرض أو النفط أو المعادن أو العمالة.

وهذه الأسباب المتعدّدة والمتشابكة تتطلَّب استجاباتٍ متعددةَ الأبعاد ومعقَّدة، وذلك إذا أُريدَ حلّ النزاع. وبسبب هذا الخط الفكري أضحَتْ تخصُّصاتُ العلاقات الدولية، والعلوم السياسية، وبحوث السلام والصراع، علاوةً على القانون، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، والتنمية، والاقتصاد كلها ضرورية من أجل الوصول إلى فهم أشمل للشروط اللازمة لتحقيق السلام في العصر الحديث.

لعب مفهومُ السلام الإيجابي دوراً مهماً على صعيد السياسات لأنه يعكس المطالَبات المتزايدة من جانب السكان بحقوقهم والوفاء باحتياجاتهم، والمطالَبات بتقديم الخدمات العامة الأساسية من أجل تجاوز اختلافات الهُوِيَّة، والاختلافات الدينية والمادية والأيديولوجية والإقليمية التي كثيراً ما أشعلت جذوةَ العنف على مرّ التاريخ. وهو يؤثّر على كيفية فهم النزاع ومعالجته من جانب الدول والمنظمات الدولية أو الإقليمية المختلفة، مثل: الأمم المتحدة، أو البنك الدولي، أو الجهات المانحة الدولية، أو الحكومات - خاصةً تلك الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة

العشرين - علاوة على الاتحاد الأوروبي. وهو يوفر «نقاط توجيه أساسية للسياسات» تستطيع هذه البلدانُ من خلالها إرضاءَ ناخبيها ومواطنيها.

ثمَّة بديلٌ آخر للسلام الإيجابي، يتمثَّل في وجود تصوّرات متعدّدة للسلام عبر طيف من الثقافات والدول والمجتمعات حول العالم؛ فجُلُّ المجتمعات، سواء أكانت «حديثة» أم «تقليدية»، لديها نسختها الخاصة من السلام. وهذه النُّسخ غالباً ما تولِّد تصورات متباينة، أو مختلفة اختلافاً طفيفاً، للتناغم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والمؤسسات السياسية والقانون، بالإضافة إلى احترام التقاليد والهُوِيَّة التاريخية. ويتطلب تمكين التعايش بين الكيانات المختلفة التي تمارس صوراً متباينة من السلام التوسُّطَ بينها والتعاون على المستوى الاجتماعي والقومي والدولي. وهذه على الأرجح هي الخطوة التالية التي يتعين على نظرية السلام وممارساته قطْعُها في خِضَمِّ بحثِها عن أشكال أكثر تقدّماً للسلام.

بصرف النظر عن تعريف للسلام، فقد اجتذب دائماً أفكاراً وأعمالاً (ذات طبيعة بطولية عادة) مبتكرة أو ثورية، وأدى إلى تحسين المؤسسات والممارسات. وعلى الرغم من اندلاع جدالات فكرية معقّدة حول السلام على مرّ التاريخ، فكثيراً ما كان السلام يُعرَّف من منظور السلطة وليس العدالة.

يمتد تاريخ السلام في الفكر الغربي، وفي الفكر «ذي التمركز الأوروبي» غالباً، من فكر الفيلسوف اليوناني القديم أفلاطون إلى ظهور حِلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية، وتاريخ التكامل الأوروبي الحديث، ومحاولاته تطويرَ تعاونٍ إقليمي بين الأعداء السابقين. وقد قامت الأمم المتحدة (عن طريق الجمعية العامة أو وكالاتها العديدة في الغالب) عبر سنوات وجودها بجمع وإصدار وثائق وتقارير وقرارات تستند إلى توافق عالمي واسع، وأشارت هذه الوثائق إلى استراتيجيات مصمَّمة للتعامل مع العلاقة السلبية بين السلطة والسلام: من برامجها الخاصة بـ «ثقافات السلام»، والحق في السلام، والحاجة إلى «أنظمة اقتصادية جديدة»، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى الاستقلال، وحق تقرير المصير، والتنمية، وبناء السلام. وقد دعَتْ هذه البرامج كلُّها إلى المساواة في الهُوِيَّة، والمساواة بين الجنسين، وإلى حق تقرير المصير، والمشاركة، والتعاون، والعدالة الاجتماعية، والتنمية. كما أيَّدت حقَّ الفرد في الانتماء إلى ثقافته ومجتمعه، علاوةً على الحق في العمل وفي اختيار الهُوِيَّة الشخصية. وقد دعت إلى إنشاء نظام دولي قائم على مَصالح السلام الإيجابي، وليس مَصالح السلام السلبي أو سلطته. ووقَّع ممثِّلون عن غالبية سكان الكوكب على هذه الوثائق، ومع ذلك فإن هذا الإجماع السياسي والعلمي العالمي يُنسى بسهولة. وهكذا فقد كان تطوُّر السلام بطيئاً، وبدلاً من ظهور سلام عالمي إيجابي واحد، يبدو أن هذه العملية تؤدي إلى نظام متشابك من «أشكال السلام» المتعدّدة. ومن الممكن رؤية هذا الأمر، في أبسط صوره، في مجموعة الدول المتنوّعة الواسعة التي تتعايش حالياً: من الديمقراطيات الليبرالية الغربية، إلى الرأسمالية الاستبدادية في الصين، إلى دول الخليج، أو العديد من الديمقراطيات النامية التي تضمّ سكاناً لديهم تكويناتٌ مختلفة للغاية من الهُوِيَّة والدِّين، من ضمنها البرازيل وجنوب أفريقيا وسريلانكا وكمبوديا وكولومبيا.

في الحقبة المعاصرة، كثيراً ما تُستخدَم مصطلحاتٌ أكثرُ إيجابية مثل «بناء السلام» و«فضّ المنازعات» و«بناء الدولة» بصورة تبادلية مع كلمة «السلام»، خاصةً من جانب الباحثين وصانعي السياسات. وقد اتسع المفهومُ الحديث للسلام بحيث صار يتجاوز مجرد غياب العنف. ويتفق صانعو السياسات داخل منظومة الأمم المتحدة بشكل عام على ضرورة محاوَلة علاج الأسباب الجذرية للنزاع. كما ارتبط السلام أيضاً بالمقاوَمة النَّشِطة لأشكال الهيمنة الخفية، بالإضافة إلى مقاوَمة عدم المساواة التي تنتجها الرأسمالية العالمية في كثير من الأحيان (خاصةً لأن الشركات الاستخراجية المتعدّدة الجنسيات عادةً ما تكون أولى الشركات التي تصل إلى البلدان الخارجة من النزاع بعد عقد اتفاقية سلام، بهدف استغلال الموارد الطبيعية للبلاد).

في كل منحى من مناحي حياتنا توجد اضطرابات لا تُوصَف سببتها الحروب الماضية، لكننا لا ندركها جيداً. ومع ذلك فإن قصة السلام أكثر انتشاراً إذا نظرنا إليها من منظور مقدار الوقت الذي عاشته البشرية في سلام. ولا يقتصر زمن السلام على غياب العنف وحسب، بل يشمل أيضاً رتابة الحياة اليومية. وبالنسبة إلى العين المدرَّبة على البحث عن النزاع العسكري، قد تكون جوانب السلام هذه غير ذات أهمية. فجوانبُ السلام الأوسع نطاقاً، التي وصفها القديس أوغسطين، اللاهوتي اللاتيني الذي عاش في القرنين الرابع والخامس الميلاديين، بأنها «سَكينة النظام»، تُؤخَذ عادةً بوصفها أموراً مُسلَّماً بها. فالسلام هو الجانب الأطول مدى من جوانب التجرِبة البشرية، حتى لو بدا عادياً، أو مألوفاً، أو مُعتاداً.

النُّهُج النظريَّة للسَّلام

تتلاقى خطوطٌ فكرية متعدّدة في النُّهُج النظرية للسلام: فيركز أحدها على نظام الدولة، ويركز آخَر على دور المنظمات الدولية، وثالث على الفلسفة التي يقوم عليها السلام، ورابع على حركات السلام الاجتماعي التي تنشأ داخل المجتمع. وكان للسلام أيضاً دلالاتٌ دينية، نابعة من الطريقة التي تتعامل بها الأديانُ المختلفة مع العنف وتَحُضُّ من خلالها على التسامح عبر التاريخ. وتضمّ هذه المنظورات مفاهيمَ مثل «الحرب العادلة» والدفاع عن النفس، واللاعنف، والنزعة السلمية، وذلك اعتماداً على الفلسفة المسيحية والبوذية والهندوسية.

تعاوِد بعض النظريات والدِّيناميَّات والأفكار الرئيسة البارزة في المناقَشة التاريخية للسلام الظهورَ في الكتابات النظرية. يُعرَف النَّهج الأشهر في النظرية السياسية باسم **الواقعية السياسية**. ومن المساهِمين في هذا النهج كلٌّ من صَن تزو (الفيلسوف والاستراتيجي العسكري الصيني الذي ألَّف كتاب «فن الحرب» (*The Art of War*) في القرن السادس قبل الميلاد)، وثوسيديدس (المؤرخ اليوناني القديم الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، وزعم - بسبب تجاربه في الحرب البيلوبونيسية بين إسبرطة وأثينا - أن القوة، وليس الأخلاق، هي ما يهم في الحرب)، وأوغسطين (الفيلسوف واللاهوتي اللاتيني الذي عاش خلال أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية في القرن

الخامس الميلادي). وتركّز الواقعية بالأساس على القوة العسكرية للدول (ولاحقاً القوة الاقتصادية).

وقد أعرب مكيافيلي (Machiavelli)، المؤرّخ والسياسي والدبلوماسي والفيلسوف الإيطالي الذي عاش في فلورنسا خلال عصر النهضة، عن قلقه من أن السلام قد يؤدي إلى الفوضى، ما يتطلب استجابةً عسكرية (في كتابه الشهير «الأمير» (*The Prince*) الذي نُشِر حوالي عام 1532):

على الأمير الحكيم مراعاةُ بعض هذه القواعد، وألَّا يَخلُد إلى السكون أبداً في أوقات السِّلم، وإنما يزيد مواردَه بالصناعة حتى تكون متاحةً له في أوقات الشدائد، بحيث إذا تغيَّرت الأقدار يجد نفسه مستعداً لمقاوَمة ضرباتها. (الفصل الرابع عشر)

ومع ذلك، فإن الرأيَ الشائع القائل بأن العصور القديمة اتسمت بقبول حتمية الحرب مخطئٌ على الأرجح. وحتى مكيافيلي ذاته، الذي ارتبط في كثير من الأحيان بالسلطة والمصالح، كان يرى أن الانتخابات ضرورية، وأن السلام ينبغي أن يكون مُنصفاً وطوعياً.

ولاحقاً، أرسى كتاب «اللفياثان» (*Leviathan*) ا(1651) لـ توماس هوبز (Thomas Hobbes's) نظريةَ العقد الاجتماعي، التي تتضمن الحاجة إلى التمثيل السياسي، والحقوق الفردية، ومفاهيم المجتمع المدني. وقد نادى هوبز، استناداً إلى تجرِبته في الحرب الأهلية الإنجليزية، بوضعِ عقدٍ اجتماعي بين السكان والسلطة الحاكمة المطلقة (التي سمَّاها اللفياثان، على اسم وحش اللوياثان الذي ورد ذكره في العهد القديم). وقد رأى أن «حرب الجميع ضد الجميع» تتطلب وجود لوياثان على صورة حكومة مركزية قوية.

فهم الفكر الواقعي السلام بطريقة ضيقة نسبياً؛ إذ كان تعريفه لا يتجاوز غيابَ العنف الصريح. ومع ذلك فقد يكون العنف الهيكلي قائماً. وكثيراً ما ينظر الباحثون ورجال السياسة البارزون المعاصرون، المنتمون إلى هذا التقليد، إلى السلام باعتباره توازناً للقوى بين الدول، ومن أمثال هؤلاء هنري كيسنجر (Henry Kissinger المولود في عام 1923، وهو باحث ووزير خارجية عملَ في إدارة الرئيسَين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد)، الذي تأثَّر بتجاربه في الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة.

يعتمد نَهجٌ آخَر مهم على الانتقادات القديمة للنزعة العسكرية، اقتداءً بانتقادات كونفوشيوس (الفيلسوف الصيني الذي عاش في القرن السادس قبل الميلاد)، والتي تفيد بأن الحرب لن تؤدي إلى السلام. فعلى الحكومة أن تركّز على رفاهية الشعب، وليس على شنّ الحرب. وكثيراً ما شكَّل

السلام جزءاً أساسياً من السرد الذي تنتجه أيُّ حضارة حول مكانها في العالم، في ضوء شرعيته وجاذبيته. وفي حالة الصين، قال كونفوشيوس نفسه إن «الانسجام السِّلمي» يربط المجتمع معاً. كما قدَّم قولَه المأثور بأن السلام يمتدُّ من القلب إلى الأسرة، ثم إلى المجتمع والعالَم. ربطت الطاوية أيضاً بين الانسجام الداخلي والاجتماعي والجَمْعي، وهو الأمر الذي تطلَّب أيضاً بالمصادَفة اتِّباعَ مبدأ عدم التدخل. وحتى خلال حِقبة الممالك المتحارِبة في التاريخ الصيني، شجبت أصواتٌ شهيرة الحربَ (والمُقترحات الواقعية التي قدَّمها صَن تزو) لصالح مميّزات السلام. وكان تركيز كونفوشيوس على «الفضائل المدنية» هو الأشهر، وإلى جانب العبارات الحكيمة الأخرى، فقد ذهب في كتابه «التعاليم» (*Analects*)، إلى «... مقابلة الإساءة بالعدالة، ومقابلة اللطف باللطف»، وعُدَّت أعماله مؤخراً رمزاً «للتنمية السِّلمية» الحديثة في الصين.

من اليونان في العصر الكلاسيكي إلى الصين القديمة، نُظِرَ إلى الحرب باعتبارها إخلالاً بالنظام «الطبيعي» والسِّلمي، وليس العكس. وكان الاحترام، والفضيلة المدنية، وحُسن الجوار، والتعاون، والأخلاق، والتجارة، والحُكم الرشيد، والقرابة، والمعاهدات هي العناصر الأساسية لصور السلام المبكّرة. ومن السمات الأخرى للتفكير المبكر حول السلام العلاقة مع الحكومة والمواطنين، منذ عصر أفلاطون وصاعداً. ووفق ما ورد في كتاب «الجمهورية» (*Republic*) لأفلاطون، فإن السلام يخدم مصالح «الملك الفيلسوف»، الذي يمارس حُكمَه لصالح الجميع، مهما كان ذلك صعباً. علاوة على ذلك، ففي الفلسفة اليونانية القديمة في القرن الثالث قبل الميلاد تقريباً، عبَّر الأبيقوريون عن القلق المتزايد بشأن الظروف اليومية للأناس العاديين، ورفض الرِّوَاقيون مشاعرَ الجشع أو الغضب أو الشهوة، ونادَوْا بالانضباط الذاتي والتضامن. وحتى في هذه المرحلة المبكرة، كان الأفراد يحشدون جهودهم من أجل السلام، إدراكاً منهم بأن لبيئتهم المحلية والاجتماعية دوراً حاسماً، وأن السلام يتطلب أنواعاً مختلفة من النُّهُج، وأن له بُعداً دولياً.

ارتبطت هذه النُّهُج بقضايا الوفرة والكرامة (كما في حالة الإلهة إيرين، التي كانت تجسيداً للسلام، وكثيراً ما كانت تُصوَّر في الفنون على صورةِ ابنةِ زيوس الجميلة الشابة التي تحمل قرن الوفرة). [1] وأشارت أيضاً إلى رفض الحرب من خلال استراتيجيات مختلفة، كتلك المقدَّمة في مسرحية «ليسستراتا» (*Lysistrata*) لـ «أريستوفانيس». وفي نهاية المطاف شهدت اليونان القديمة تراكماً لمعاهدات السلام الدبلوماسية التي تعكس مثل هذه المفاهيم، والتي صارت أكثر تنقيحاً وانتشاراً، وتهدف إلى بناء «سلام مشترك».

استندت مساهَمةٌ أخرى في هذه العملية إلى أفكار الفيلسوف المسيحي أوغسطين، الذي عكس هو ذاته تقليداً تاريخياً أطول، يُعرَف باسم «الحرب العادلة». وقد كتب أوغسطين في كتابه «الخلاصة اللاهوتية» (*Summa Theologica*):

عادةً ما تُوصَف الحرب العادلة بأنها تلك التي تنتقم من الإساءات، والتي تُشَنُّ عندما يتعين معاقَبة أُمَّة أو دولة، لرفضها التعويض عن الإساءات التي ارتكبها رعاياها، أو استعادة ما جرى

الاستيلاء عليه دون وجه حق.

طوَّر توما الأكويني (Thomas Aquinas، ا1225-1274م) هذا النَّهج لاحقاً بشيء من التفصيل. فقد عُدَّت الحرب عادلةً إذا شُنَّت دفاعاً عن النفس، أو لمعاقَبة العدوان (ولكن ليس للانتقام)، أو إذا اضطلعت بها السلطات، أو كانت الملاذَ الأخير. ويجب أن يكون هدفها النهائي إرساء السلام. وقد ظل هذا الإطار قائماً في العلاقات الدولية حتى يومنا هذا، إذ أُعِيد اختراعه على شكلِ التدخُّل الإنساني وحرب تغيير النظام في تسعينيات القرن العشرين في البوسنة والهرسك، وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في العراق، على الترتيب. كانت الحرب العادلة تهدف إلى المساعدة في إرساء السلام، وكان السلام في حدّ ذاته نتيجةً طبيعية وضرورية للحرب وفق هذه النظرة المؤثّرة. وما زال الفكر القائم على مفهوم الحرب العادلة يؤثّر على المناقَشات السياسية اليوم، حتى ولو بشكل غير مباشر، كما حدث خلال غزو العراق في عام 2003.

ترتبط نظرياتٌ مثل المثالية والليبرالية ارتباطاً وثيقاً بهذه المناقشات، وغالباً ما ترتبط بنظريات إيمانويل كانط وخطته الهادفة إلى «السلام الدائم».

أُثرِي مفهومُ السلام أيضاً بالفكر الماركسي الذي يتناول القمع، والسلطة، والصراع الطبقي، والاستغلال، والتغيير الثوري، بدفع - جزئياً على الأقل - من الجهات الشعبية الفاعلة. وأدى ذلك إلى ظهورِ فَهمٍ للسلام يشمل العدالة الاجتماعية والتحرّر، وكانت له تَبِعات مهمة على الفقراء والنساء والأطفال. (تمثِّل فكرةُ التغيير الثوري العنيف، المرتبطةُ ببعض أشكال الماركسية، مُعضلةً أمام مفهوم السلام). كما لعبت أفكارُ جرامشي (Gramsci) المتعلقة بإمكانية حشد جهودِ الجهات الشعبية الفاعلة من أجل المطالَبة بحقوقهم، دوراً مهماً بالمثل.

جديرٌ بالذكر أن ثمَّة انقساماً في فَهم السلام بين المدارس المختلفة لدراسات السلام حول العالم؛ فبعض المدارس ترى السلامَ عاملاً مساهِماً في الحفاظ على النظام العالمي الليبرالي والرأسمالي المهيمن، وهذا يُعَد في نظر الكثيرين خارج دول الشمال سلاماً سلبياً. وترى النُّهُج الأكثر نقديةً السلامَ باعتباره متصلاً بالعدالة الاجتماعية والتحرّر، ما يعني حقوقَ الإنسان والمساواة والتضامن والاستدامة، وهي العناصر المطلوبة من أجل السلام الإيجابي. ويزعم البعض أن المعايير والمؤسسات الأوروبية التوجُّه تهيمن على الحوكمة العالمية على حساب عامة السكان في كثير من الأحيان. وتدّعي غالبية المدارس أنها تهدف إلى تحقيق السلام الإيجابي بطبيعة الحال. وتنتقد معظمُ هذه الحججِ النُّهُجَ الواقعية للسلام. وهناك أيضاً منظور ما بعد حداثي يشير إلى ضرورة العدالة الاجتماعية، والأشكال التشاركية من الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والاستقلالية. كما تقضي هذه الآراء بعدم احتكار منظورٍ واحد تعريفَ السلام، ومن ثَمَّ يجب أن تتعايش الأشكال المتعدّدة للسلام معاً.

تنبَّأت مجموعة من مُنَظِّري الدراسات النقدية وما بعد الاستعمارية بالمطالَبات المتزايدة المفروضة على مفهوم السلام. وقد سلّط البعض الضوء على حقوق الإنسانية واحتياجاتها، والمشكلات الناشئة عن الرأسمالية العالمية والنيوليبرالية، والتحيُّزات المتأصلة في الليبرالية، وقدرة الشعوب على حشد الجهود من أجل المطالَبة بالعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية. ومن ضمن هؤلاء المنظِّرين: باولو فريري (Paulo Freire، فيلسوف برازيلي (1921-1997)، ومؤلف كتاب «تعليم المضطهدين»، *Pedagogy of the Oppressed*)، وفرانز فانون (Frantz Fanon، كاتب فرنسي جزائري (1925-1961) ألهمت أعماله حركات التحرّر المناهِضة للاستعمار)، وهومي بابا (Homi Bhabha، المنظِّر ما بعد الاستعماري (1949-) الذي أظهر كيف تنشأ الأُطر السياسية الهجينة من الطرائق التي تقاوِم بها الشعوبُ المُستَعمَرة سلطةَ المستعمِر)، وأمارتيا سِن (Amartya Sen، الاقتصادي الهندي (1933-) الفائز بجائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية لعام 1998، والذي ساعَد في إنشاء مؤشّر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، الذي يقارن حالةَ التنمية في كل بلد ويصنِّفها). وهذه الآراء الشديدة الأهمية للسلام تسعى إلى إماطة اللثام عن السلطة وآلياتها، وإنشاءِ شكلٍ أكثر إنصافاً من السياسات المحلية والدولية من المرجّح بدرجةٍ أكبر أن يؤدي إلى شكل إيجابي، أو حتى هجين، من السلام.

ومع ذلك فقد هيمنت نظريةٌ بعينها على النقاش المعاصر حول السلام حتى الآن؛ إذ تقترح نظرية السلام الليبرالي أن الديمقراطية تضمن اصطباغَ السياسة المحلية داخل الدول بالسِّلمية. كما أنها تضمن، بالترافق مع التجارة الحرة، عدمَ خوض الدول حروباً بعضها ضد بعض، باتباع «قانون» العلاقات الدولية الوحيد الذي يقضي بأن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً (ولكنها بدلاً من ذلك تتعاون وتتاجر فيما بينها)، ما يؤدي إلى نظام إقليمي ودولي يتَّسِم بالسلام النسبي، بالرغم من أن هذا السلام قد لا يكون مثالياً. وغالباً ما استُخدِمَت هذه الحجة بمثابة تفسير لاستقرار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، على النقيض من تاريخها السابق.

وعلى الصعيد الدولي، حظي السلام الليبرالي بدعم المؤسسات الدولية، التي سهَّلت خلال القرن العشرين التعاونَ بين الدول حول مشكلاتٍ مثل نزع السلاح، والحدّ من التسلح، ودعمَتِ التجارةَ الحرة واتِّباع المعايير والقواعد والقوانين المشتركة. ومنذ نهاية الحرب الباردة في عام 1990، كرَّر الغرب الحجةَ ذات الصلة القائلة بأن السلام يتطلب دولاً ديمقراطية تراعي حقوق الإنسان، والتجارة الحرة، والاعتراف العالمي بالهُوِيَّات المتنوّعة، والتعايش المشترك على مستوى المجتمع. وقد حظيت هذه العوامل بإجماع سياسي وبحثي، خاصةً في دول الشمال. أما في دول الجنوب، فقد بدأ الإجماع يتشكَّل، على الرغم من أنه لم يستفِد في كثير من الأحيان بقدرٍ مساوٍ من الظروف الاقتصادية العالمية.

استمر هذا التفكير في التطوّر، وقُدِّمَ المزيد من الإسهامات من جانب مفكِّرين ليبراليين معاصرين (من بينهم المنظِّرون الأمريكيون جون رولز ومايكل والزر ومايكل دويل) وصُنّاع سياسات. وقد ربطوا أيضاً سلامَ كانط الليبرالي بالقدرة على شنّ «حرب عادلة» (بمعنى أن الحروب، التي تُسمَّى غالباً «التدخّل الإنساني» أو «تغيير النظام»، قد تكون مشروعةً إذا دعمت الحدَّ من انتشار الأسلحة، وحمايةَ حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون).

استهدف السلام الليبرالي الموازَنةَ بين مَصالح الدول ومجتمعاتها، بحيث يحافظ على بعض مصالح النخبة، مع تهدئة مخاوف المجتمع في الوقت ذاته بدرجة أكبر، وكلُّ ذلك داخل هيكل دولي للسلام تحدِّده المنظَّمات الدولية والقانون. وهو يمثِّل التوازُن بين الحرية، والعدالة الاجتماعية، والتنظيم المتبادل، المُصَمَّم لمنع الحرب والنزاع الداخلي. ومن الممكن أن يؤدي الفشل في معالَجة القضايا المتعلقة بواحد أو أكثر من هذه العناصر الأساسية إلى تقويض الشكل الإيجابي للسلام. وعلى الرغم من كون هذا الشكل مَعِيباً، فإنه يمثِّل أحد أكثر أشكال السلام تقدُّماً وتعقيداً على مَرِّ التاريخ.

من الممكن تقسيم إطار السلام الليبرالي إلى عدد من التقاليد الفكرية والعملية:

1. **سلام المنتصر:** الذي يُفرَض فيه السلام السلبي من جانب الطرف المنتصر في الحرب.

2. **السلام الدستوري:** الذي تُعَد فيه الديمقراطية والتجارة الحرة صفتَين أساسيتَين لنظام أي دولة مُسالِمة (وهو يُسهِم في تحقيق السلام الإيجابي).

3. **السلام المؤسسي:** وفيه تعمل المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية (مثل مؤسسات بريتون وودز)، والدول المانحة، على الحفاظ على السلام والنظام وفقَ إطارٍ متفق عليه اتفاقاً مُتبادلاً من القانون الدولي (وهو يُسهِم في تحقيق السلام الإيجابي).

4. تقاليد **السلام المدني:** وتسعى فيها منظَّمات المجتمع المدني، والمنظَّمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية المحلية وعبر الوطنية، إلى الكشف عن الإساءات التاريخية وتصحيحها، أو العمليات التي تولِّد خطرَ الحرب (تُسهِم في تحقيق السلام الإيجابي).

أعادت الهشاشة الحالية التي يتَّسم بها نظام ما بعد الحرب الباردة طرح السؤال: ما السلام؟ وهل ينبغي أن يتبع النموذج الغربي للسلام الليبرالي أم أن هناك بدائلَ أخرى؟ في القرن الحادي والعشرين، يبدو أن السلام النيوليبرالي صار يهيمن على السياسة الدولية، حيث ينصبُّ التركيز على التحرّر من القيود التنظيمية، وعلى إصلاحات السوق الحرة، أكثر مما ينصبُّ على حقوق الإنسان والديمقراطية. ومع ذلك فثمَّة قلقٌ واسعُ الانتشار من أن ذلك ربما لا يَفِي بالمعايير المطلوبة لتحقيق شكل إيجابي للسلام.

الفصل الثاني السَّلام عَبْر التاريخ

الفصل الثاني
السَّلام عَبْر التاريخ

يسطع السلام على شؤون البشر مثل شمس الربيع. فتُزرَع الحقول، وتُزهِر الحدائق، وتتغذى الماشية على ألف تَلٍّ، وتُقام أبنية جديدة، وتتدفّق الثروات، وتكثُر الملذَّات، وتتعزّز الإنسانية والعمل الخيري، وتنعم الفنون والصناعات بدفءِ التشجيع، وتكون مكاسب الفقراء أشدَّ وفرةً …

ديزيديريوس إيرازموس، «*شكوى السَّلام*»، 1521

مقدمة: مصادر تاريخية متنوعة

الحروب والنزاعات والانتفاضات التي نشبت خلال العقدَين الماضيَين في أفغانستان والعراق والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها من الأماكن، توضح أهميةَ العنف في العلاقات الدولية المعاصرة. ولكن خلافاً لما يعتقد البعض، فإن السلام ليس «اختراعاً حديثاً»، ولا نادراً جداً. وتوجد مجموعة كبيرة من المصادر التي توضح ذلك: مصادر تاريخية واجتماعية ودينية وسياسية واقتصادية وفنية وثقافية، وكذلك سياسات ونظريات وفلسفات. وكثير من هذه المصادر، إذا لم يكن كلها، يوضِّح الطبيعة التكاملية للسلام باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة اليومية، والمجتمع، والدولة، والعلاقات الدولية على مَرِّ التاريخ. علاوةً على ذلك، كثيراً ما تشير هذه المصادر إلى التطلُّع إلى شكل إيجابي، أو هجين، للسلام بدلاً من أشكال السلام السلبية القائمة.

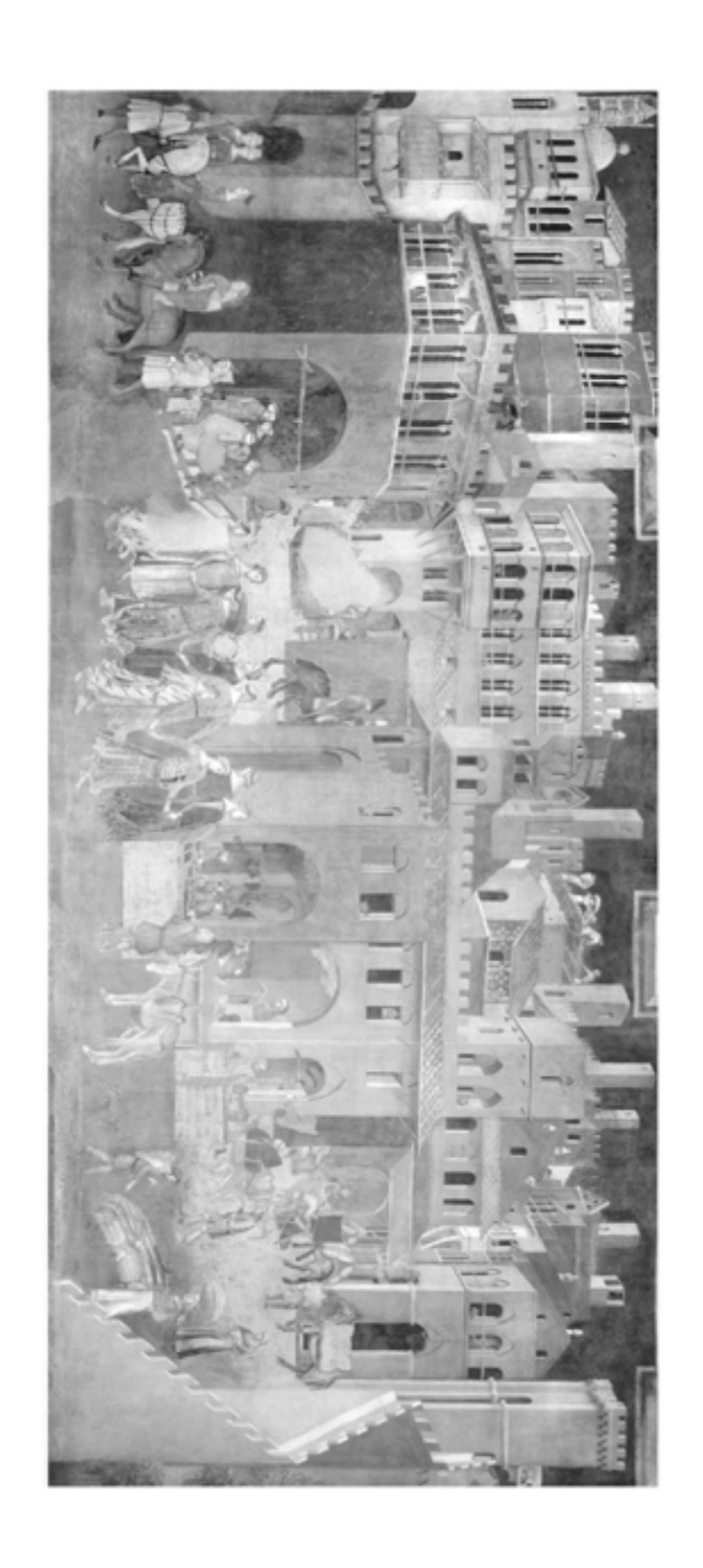
التُمِس السلام بطرائق عديدة مختلفة على مَرِّ التاريخ، ويُعتقَد أن «أسطوانة قورش» (القرن السادس قبل الميلاد) إعلانٌ فارسي مبكّر عن حقوق الإنسان. كما يُمَثَّل السلام أيضاً في الفلسفة السياسية المبكّرة، كما هو الحال في فكر كونفوشيوس (551 ق.م-479 ق.م). وفي الأدب الكلاسيكي، مثل مسرحية «ليسستراتا» (حوالي عام 411 ق.م) لـ «أريستوفانيس»، تُقنِع ليسستراتا نساءَ اليونان

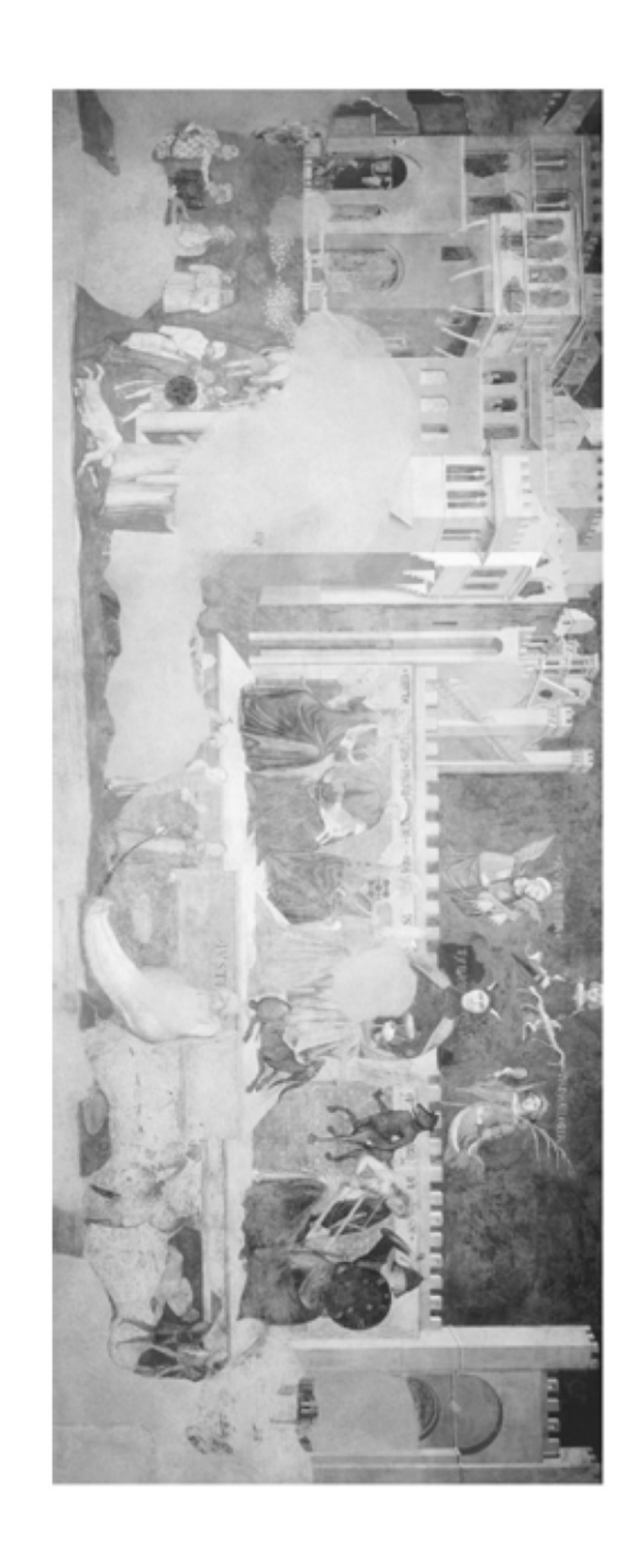
بالامتناع عن ممارَسة الجنس مع شركائهن الرجال من أجل إجبارهم على التفاوض على السلام. ويُعَد السلام أساسَ وثائق قانونية مثل «الوثيقة العُظمى» (Magna Carta) التأسيسية في إنجلترا (1215)، التي وفَّرت الحماية للرجال والممتلكات أمام القانون. وطالما وُجِد «فنٌّ» للسلام، كما في حالة لوحة «رمز الحكومة الصالحة والفاسدة» (1338-1339) (انظر الشكل 1) لرسام عصر النهضة أمبروجيو لورنزيتي (Ambrogio Lorenzetti). كما يوجد نَهج أدبي للسلام، من أمثلته مسرحية «شكوى السلام» التي ألَّفها ديزيديريوس إيرازموس (Desiderius Erasmus) خلال عصر التنوير، وفيها يشكو السلامُ المتجسِّد في هيئة إنسانٍ من التجاهل والمعامَلة غير المنصِفة.

ثمَّة اعتقادٌ تاريخي سائد بأن الإنسانية تعجز عن تحقيقِ كاملِ إمكاناتها من دون سلام. إن «الرغبة في السلام» موجودة مثلها مثل «الرغبة في السلطة» التي تحدَّث عنها نيتشه. وقد عبَّر إيرازموس عن هذه الرغبة على نحوٍ بليغ في الاقتباس الوارد في بداية هذا الفصل. وعلى الرغم من أنه سيوجد على الدوام صراعٌ ومَصالِح ذاتية، فطالما حشَدَ المجتمع جهودَه من أجل تحقيق السلام استجابةً لهذا الصراع.

الأبعاد المحورية للسَّلام عَبْر التاريخ

في بلاد الرافدَين القديمة، كان ثمَّة إقرارٌ بأن السلام يحمي الحياة والقانون والأعراف، بينما تُعَد الحرب عملاً عدوانياً وتهدد بالانتقام، على النحو المُصوَّر في لوحة الحرب والسلام السومرية (حوالي عام 2650 ق.م). وبالمثل، في مَلحمة جلجامش البطولية التي تنتمي إلى أدب بلاد الرافدَين





1. مقطعان من لوحة لورنزيتي بعنوان «رمز الحكومة الصالحة والفاسدة» (1338-1339)، يُصوِّران مزايا الحُكم الرشيد لمدينة

القديمة، كان سببُ سقوط البطل فشله في الحفاظ على السلام. والمعنى الضمني واضح. وكما في كثير من ديانات العالم، فإن الميل التاريخي نحو اللاعنف (على الرغم من حدوثه أحياناً بعد الانتصار في حرب)، والتنوير والأمانة والنزاهة بشكل عام تقدَّم باعتبارها مكوِّناً حاسماً لسلامٍ يبدأ بالمجتمع والحياة اليومية ثم يمتد إلى العالم.

من منظور شعبي، يدعم الفَهم المهيمن أو «الصورة المثالية» للسلام «سلام المنتصر» (بالشكل السلبي). في كتاب «الجمهورية» لأفلاطون (427/428 ق.م-347/348 ق.م)، كرَّر سقراط وجهة النظر القائلة بأن الحقيقة تمثِّل صورة مثالية مرتبطة بـ «الخير». وغالباً ما يقِرُّ الأفراد، أو المجتمعات، أو القادة، أو الدول، أو الإمبراطوريات بهذه الصورة المثالية للسلام.

وهكذا، أثَّرَت معاهدات السلام على قصة التاريخ البشري بقدرِ تأثيرِ الحروب أو تعاقُب الملوك أو الملِكات أو الأباطرة أو الدكتاتوريين أو القادة المنتخبين. ومن أمثلة هذه المعاهدات معاهدة قادش (حوالي عام 1274 ق.م) (انظر الشكل 2) بين الإمبراطوريتَين المصرية والحيثية، وصولاً إلى اتفاقية السلام الشامل القريبة الموقَّعة بين الجانبَين السودانيَّين في عام 2005. وقد استُخدِمَت معاهداتُ السلام في المعتاد لإنهاء الحروب وإحلال الاستقرار في المناطق، وتشمل الأمثلة الشهيرة



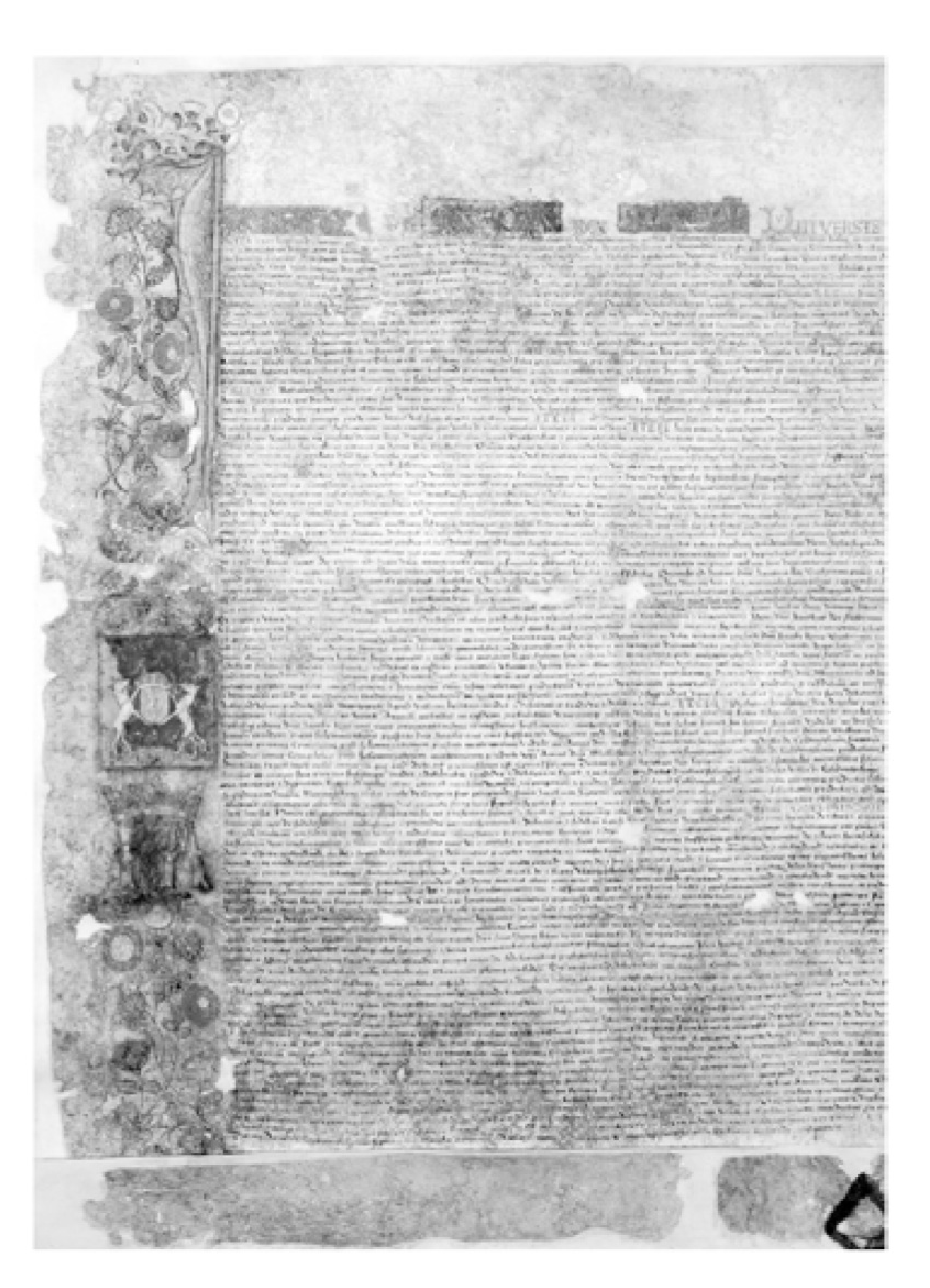
2. كانت معاهدة قادش، التي تعود إلى عام 1274 ق.م تقريباً، واحدة من أولى معاهدات السَّلام المُسجَّلة بين الإمبراطوريتَين المصرية والحيثية

معاهدةَ نقفور التي عُقِدت عام 803م بين الإمبراطور الروماني شارلمان والإمبراطورية البيزنطية، ومعاهدةَ البندقية لعام 1177 بين البابا الكاثوليكي، ودول مدن الرابطة اللومباردية في شمال إيطاليا، وفريدريك الأول، الإمبراطور الروماني المقدس، ومعاهدةَ السلام الدائم بين إنجلترا واسكتلندا عام 1502 (انظر الشكل 3). ولعل المعاهدة الأهم هي معاهدةُ وستفاليا لعام 1648، التي أنهت سلسلةً من الحروب الأوروبية. ومن الأمثلة الأخرى معاهدةُ باريس للسلام التي منحت الاستقلالَ للولايات المتحدة عن بريطانيا عام 1783، ومعاهدةُ باريس للسلام الأشهر التي أُبرِمَت في فرساي عام 1919 بعد الحرب العالمية الأولى، وميثاقُ الأمم المتحدة عام 1945، الذي كان في الأساس معاهدةَ سلامٍ للعالَم الحديث. وتشمل الأمثلة الأحدث الأخرى اتفاقيةَ كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل

عام 1978 التي أنهت سلسلةً من الحروب بين الدولتين، واتفاقياتِ أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيِّين عام 1993، واتفاقَ دايتون للبوسنة والهرسك في عام 1995، الذي أنهى - بفضل الضغط الأمريكي - النزاع بين الصرب والبوسنيِّين والكروات بعد ثلاث سنوات من الحرب.

ترتبط في المعتاد مفاهيمُ التسامح الديني بالسلام، وهي مجسَّدة مثلاً في المسيحية من خلال مبدأ اللاعنف ومبدأ المسالَمة. وبالمثل، هناك مفهوما «شانتي» (*shanti*) و«أهيمسا» (*ahimsa*) في البوذية والهندوسية، واللذان يمثِّلان السلام الداخلي أولاً، ثم السلام الأوسع. ويقدِّم الإسلام والصوفية فَهماً للسلام باعتباره مسعى باطنياً موجوداً داخل الجميع، وعندما يتحقق قد يؤدي إلى «السلام الخارجي». تقدِّم الهندوسية والبوذية والمسيحية واليهودية والإسلام كلها مثل هذه الادِّعاءات بطرائق مختلفة. وتربط اليهوديةُ السلامَ بهُوِيَّةٍ طائفية موجودة ضمن سلام عالمي. كما باركت المسيحية صانعي السلام فيها على النحو ذاته. وطالَب الإسلام بأن تكون أيُّ محاوَلة لصُنع السلام متبادَلة دائماً، وأن من المفترض أن يكون الأفراد في حالة سلام قبل أن يظهر سلام أوسع. وتحذِّر معظم الأديان أيضاً من «صانعي السلام الزائفين». وبحلول القرن العاشر وما بعده، قامت حركةٌ نظَّمتها الكنيسة الكاثوليكية باسم «سلام الله» بالضغط على النُّخَب الإقطاعية وأمراء الحرب للالتزام بالسلام بدلاً من الحرب. وفي القرن الحادي عشر عُقِد عددٌ من مجالس السلام في فرنسا، بدعمٍ من البابا، على الرغم من أن الحروب الصليبية كانت في ذروتها. وفي السنوات الأخيرة من القرن الثاني عشر كلَّف ريتشارد قلب الأسد فرسانَه بالحفاظ على النظام في أرجاء مملكته، وأطلق عليهم اسم «قضاة الصلح». وفي القرن الثالث عشر ظهرت «صلاة السلام» الشهيرة (المنسوبة إلى فرنسيس الأسيزي): «يا رب، اجعلني أداةً لسلامك، وحيثما وُجِدت الكراهية، دَعْني أغرس الحب ...». وبدأت جماعات دينية عديدة في التشديد على السلام.

بزغ بُعْدٌ مبكر آخَر للسلام من المواثيق والروابط التي تشكَّلت بهدف تحقيق الاستقرار في العلاقات السياسية وتمكين التجارة، مثل الرابطة الهانزية في القرن الثاني عشر. كانت هذه الرابطة عبارة عن اتحاد تجاري ودفاعي للطوائف التجارية، وسيطرت على التجارة من بحر



3. أنهت معاهدةُ السَّلام الدائم التي وقَّعها جيمس الرابع ملك اسكتلندا وهنري السابع ملك إنجلترا، لبعض الوقت على الأقل، 200 عام من الحروب المتفرقة بين اسكتلندا وإنجلترا

البلطيق إلى بحر الشمال خلال الفترة بين القرنين الثالث عشر والسابع عشر. تَبِعَ هذه المعاهدة معاهداتٌ أخرى بينما أسرعت الإمبريالية والاستعمار الأوروبيان الخُطى خلال القرن السادس عشر والقرون التالية، وعُقِدت غالباً بين المستعمِرين والقادة المحليّين، أو بين القوى الاستعمارية التي كانت تسعى إلى ترسيخ حدود نفوذها. وفي هذه الحالات كان السلام يتبع السلطة والتجارة، وكان أمراً ثانوياً لهما.

ربما كانت «الوثيقة العُظمى» (ماجنا كارتا) الإنجليزية إحدى أشهر صكوك السلام القانونية المبكّرة داخل الدولة. وقد ألزمت هذه الوثيقة الملك ذاته بالانصياع للقانون (وهي فكرة ثورية في القرن الثالث عشر)، واستحدثت بعضَ الجوانب الأساسية لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك مبدأ المثول أمام القضاء (بمعنى أنه لا يمكن سجْنُ أي مُواطِن دون محاكَمة عادلة) (انظر الشكل 4).

لم يكن السلام الداخلي الشاغلَ الوحيد للحكومة والقانون. فقد نشر دانتي أليغييري (Dante Alighieri)، المناصِر المبكر للنزعة الإنسانية، والذي عاش في فلورنسا، كتاباً مهماً بعنوان «حول حُكم العالم» (*On World Government*) في عام 1309، أوضح فيه كيف يمكن لحكومة عالمية ونظام

[illegible]

4. في عام 1215 قيَّدت «الوثيقة العُظمى» سلطات ملك إنجلترا، وحَمَت حقوق رعاياه، وأرْسَت أساس سيادة القانون

قضائي ذي صلة أن يحلَّا النزاعات المحلية، ما يسمح لكل دولة بتطوير قدراتها الخاصة في وقت السِّلم: «... كل مملكة منقسمة على نفسها سوف تصبح خراباً ..». وللحيلولة دون ذلك «... يجب أن يكون هناك شخصٌ واحد يوجِّه البشرية ويحكمها، ويُلقَّب عن حقٍّ بـ «الملك» أو «الإمبراطور». وهكذا يتضح أن رفاهية العالَم تتطلَّب أن تكون هناك مَلَكية أو إمبراطورية» (الكتاب الأول). أصبحت فكرة وجود حكومة عالمية مُلزَمة بالقانون رمزاً قديماً للعديد من حركات السلام. وبدأت الدولة، والحكومة، ومفهوم «الدولية» في الظهور الآن بوصفها مكوِّنات مُعترَفاً بها لنَهجٍ أوسعَ للسلام.

قدَّم فرانثيسكو دي فيتوريا (Francisco de Vitoria، ا1483-1546)، الفيلسوف والفقيه القانوني في عصر النهضة الإسبانية، فكرةَ تشكيل «جمهورية العالَم كله». وشدَّد على ضرورة ضمان سلامة الدبلوماسيين، وأنه ينبغي عقدُ محادَثاتِ سلامٍ لتفادي وقوع النزاع، علاوةً على أهمية وجود قبول عام بالشروط العادلة. كما رأى أنه قد يكون من الضروري السماح بالتدخّل العسكري من أجل منع الاضطهاد. وهذه الشروط ينبغي أن تكون الحقَّ في الحياد، وتوفير ممر آمِن، وضبط النفس عند خوض الحرب (خاصةً فيما يتعلّق بالمدنيين).

بحلول القرن السادس عشر، ظهر إيرازموس بمثابة داعية رئيس للسلام. ولم يكن السلام الذي تخيَّلَه مبنياً على نظامٍ تحافظ عليه الحرب أو الدِّين أو الهُوِيَّة القومية. فقد كان إيرازموس جزءاً من تقاليد إنسانية ناشئة تركِّز على كيفية تأثير البنية الداخلية للدولة على سلوكها وعلى سلوك حكَّامها المسيحيين. كما دعا هذا النَّهج أيضاً إلى إقامة عمليات تحكيم مُلزمة بين الدول حول نزاعاتها.

وفي مسرحية «شكوى السلام» (1517) التي ألَّفها إيرازموس، قال السلام المتجسِّد:

... أَلَا أُمتدَح، أنا السلام، من جانب البشر والآلهة باعتباري مصدرَ كل الأشياء الطيّبة والمُدافِع عنها؟ وأي جانب من الرخاء، أو الأمن، أو السعادة من الممكن ألَّا يُعزَى إليَّ؟! وفي المقابل، أليست الحرب هي المدمِّرةُ لكل شيء والبذرةُ الأساس للشر؟!

نُشِرت هذه المسرحية بعد عام واحد من نشر توماس مور (Thomas More، 1478-1535)، وهو فيلسوف إنجليزي ومُناصِر آخَر شهير للنزعة الإنسانية عاش في عصر النهضة الإنجليزية، كتابَ «يوتوبيا» (1516) (*Utopia*)، الذي استكشف إمكانيةَ بناء مدينة فاضلة سياسية واجتماعية. كما مهَّدت أعمالُ إيرازموس الطريقَ لهوغو غروتيوس (Hugo Grotius، 1583-1645)، الفيلسوف والفقيه القانوني الهولندي، لتطوير القانون الدولي.

نحو وجهة نظر حديثة

أضحى القانون الدولي جزءاً أساسياً (وإن كان كثيراً ما يُساء استخدامه) من النظام الدولي الحديث ونهجه نحو السلام. ويبدو أن استكشافات السلام هذه، المدفوعة بالنزعة الإنسانية، قد وصلت إلى ذروتها مع «معاهدة السلام العالمي» عام 1520، التي توسَّط فيها الكاردينال ولسي (Wolsey) بين إنجلترا وفرنسا، والتي أعطت بارقةَ أملٍ في إمكانية تحقيق سلام أوروبي أوسع ولو لمرة واحدة. ولاحقاً نصح إيرازموس الأمير، على نحو مخالِف لمكيافيلي، بتجنُّب الحرب، وتعظيم رفاهية شعبه كما يعظِّم رفاهيةَ عائلته، وأن يحظى مستشاروه بقبول شعبه، وأن يوقِّر العدالةَ والقوانين والتعليم. وكما أشار إيرازموس في مسرحية «شكوى السلام»، فإن هذه الحِقبة ستنتهي بعنف. ومع ذلك، فقد ذكر أنه «... لا تكاد تكون أي صورة من صور السلام من السوء بحيث لا تُفَضَّل على أكثر الحروب عدالة».

كان هذا التفكير قائماً على إحساسٍ متنامٍ بالكيفية التي ينبغي بها الحفاظُ على النظام المحلي والدولي. ومع بدء مؤسسات سياسية تمثيلية في الظهور داخل الدول الأوروبية، وهو ما حدث جزئياً نتيجةَ الاستجابة لمثل هذه الضغوط، والحلول ببطء محلَّ الإقطاع، بدأت البرلمانات في الظهور أو إعادة التشكُّل في جميع أنحاء أوروبا بهدف تهدئة المواطنين الذين بدؤوا يشعرون بقدرتهم على ممارسة الضغط، وصُنع وحفظ السلام والعدالة الاجتماعية. وأصبح تجنُّب الحرب والعنف والتجنيد الإجباري والأعباء الضريبية ذات الصلة، علاوةً على التَّبِعات غير المباشرة الأخرى للحرب، هدفاً سياسياً للمجتمعات السكانية ذات المَطالِب المتزايدة.

كثيراً ما كان السلام «يُصنَع» بصورة رسمية على أيدي قادةٍ سياسيين واجتماعيين مستنيرين. ومن المفهوم أنه غالباً ما نُظِرَ إلى السلام باعتباره نتيجة لمفاوَضات الدبلوماسيين والنُّخَب الرفيعة المستوى، استناداً إلى تبادُل المصالح بما يتفق مع «الخطوط الحمراء» التي تحدِّدها مصالح الدول وقوتها النسبية. وقد خلَّدَت لوحة «مؤتمر سومرست هاوس» في لندن، والمرسومة عام 1604، هذا النَّهج. وأنهى هذا المؤتمر حرباً استمرت عشرين عاماً بين إنجلترا وإسبانيا.

وفي أماكن أبعد، كانت ثمَّة تطوُّراتٌ في فكر السلام وتطبيقه تجري على قَدمٍ وساق؛ ففي اليابان أرسى القائدُ العسكري المتبحِّر في الكونفوشية الجديدة، توكوغاوا إياسو، الأساسَ لسلام توكوغاوا، الذي استمر من 1603 إلى 1868. وشهدت هذه الفترة نمواً اقتصادياً كبيراً إلى جانبِ التنمية الثقافية، بَيْدَ أن اليابان كانت تتبع مبدأ الانعزالية، وكان لديها نظامٌ اجتماعي صارم. وفي الأمريكتين، واجَهَ المستوطنون والمستكشِفون الأوروبيون أيضاً مجتمعاتِ السكان الأصليين التي تتبع مواثيقَ سلوكيةً تاريخية غير عنيفة.

كان ازدهار فكر السلام في عصر التنوير يهدف إلى إنهاء الحلقة المفرغة الطويلة من الحروب الأوروبية الدينية، أو تلك التي تقودها النُّخَب. ولعل معاهدة وستفاليا أشهر معاهدات السلام الأوروبية في هذه الحِقبة. كانت هذه المعاهدة في الواقع سلسلةً من معاهدات السلام التي وُقِّعَت عام 1648 في مدينتَيْ أوسنابروك ومونستر، والتي أنهت عدداً من الحروب المتصلة (انظر الشكل 5)، من بينها حربُ الثلاثين عاماً (1618-1648) داخل الإمبراطورية الرومانية المقدّسة، وحرب الثمانين عاماً (1568-1648) بين إسبانيا والجمهورية الهولندية. وقد أنشأت المعاهدة نظاماً سياسياً من دول ذات سيادة في أوروبا تمتلك الحقَّ في السلامة الإقليمية. وهذا يعني أن الدولة لن تكون عُرضةً للغزو أو التدخّل في شؤونها من جانب القوى الأخرى، ولا يزال هذا المبدأ سارياً حتى اليوم (انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة 7/2). وشكَّلت هذه المعاهدة طليعةَ



5. وُقِّعت معاهدة وستفاليا بين شهرَيْ مايو وأكتوبر عام 1648 في مدينتَيْ أوسنابروك ومونستر، وأنهت حربَ الثلاثين عاماً وحربَ الثمانين عاماً

معاهدات السلام المستقبلية وتطوُّر القانون الدولي، ومبدأ تقرير المصير.

كان التنوير أحدَ بواعثِ فكرةٍ ناشئة بأن على الحكومة، والدولة، ومنظومة من المؤسسات الدولية، إعطاءَ الأولوية لسلام عام، بدلاً من المَصالِح الضيّقة الخاصة بقلّةٍ من الجهات الفاعلة القوية. وقد قدَّم كلٌّ من هوغو غروتيوس (Hugo Grotius) وإيمريك كروس (Emeric Cruce، ا1590-1648) إسهامات مهمة، ونشر الأخير كتاباً عام 1623 بعنوان «إرساء السلام العام وحرية التجارة» (*Establishing a General Peace and Freedom of Trade*) انتقد فيه التعصُّبَ والمجد والسعي وراء الربح عبر الحرب. كما أضاف ويليام بِن (William Penn، ا1644-1718)، الفيلسوف ومؤسِّس مقاطَعة بنسلفانيا، دعْمَه للديمقراطية والحرية

الدينية، وقد شرع في تطوير التفكير «الأممي»، الذي بموجبه عُدَّ التعاونُ الدولي عنصراً حيوياً لظهور السلام.

قدَّم جون لوك (John Locke)، الفيلسوف الإنجليزي الذي يُعَد أحدَ أكثر مفكِّري عصر التنوير تأثيراً (1632-1704)، الفكرةَ الليبرالية القائلة بأن الفردية، والتسامح الديني، والمساواة، وكذلك الحكومة التوافقية، كلها عناصرُ حاسمةٌ لتحقيق السلام. وفي رأيه أن القانون والمجتمع المدني هما العنصران الأهم:

وأن يُمنَع جميع الرجال من الاعتداء على حقوق الآخرين، ومن إيذاء بعضهم بعضاً، وأن يُحترَم قانون الطبيعة، الذي سيحقِّق السلامَ ويَصُون البشرية جمعاء، وفي تلك الحالة يُوضَع تنفيذ قانون الطبيعة بين يدَيْ كل رجل، بحيث يحقُّ لكل شخصٍ معاقَبةُ منتهكي هذا القانون بدرجةٍ تكفي لمنع انتهاكه... («الرسالة الثانية في الحُكم المدني»، 1690)

كما ساهم مقال ويليام بن بعنوان «نحو السلام الحالي والمستقبلي لأوروبا» (1693) في مناقشةٍ دارت حول كيفية تنظيم سلام أوروبي مستدام من خلال برلمان أوروبي. ووجَّه كلٌّ من جان جاك روسو (Rousseau، 1712-1778) - الفيلسوف السياسي المولود في جنيف، والذي كان له بالغُ الأثر على الثورة الفرنسية - وكانط، انتباهَهما إلى تنقيح نوع خاصّ من خطة للسلام الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، قدَّم روسو عنصرَ العَقد بين الحكام والشعب، المصمَّم لتحقيق التوازن بين استقرار الدولة والأمن والحرية الشخصية، وقال: «أفضِّلُ الحريةَ مع الخطر على السلام مع العبودية».

ويُعَد مقال كانط «السلام الدائم» المساهمة الأشهر على الإطلاق في فكر السلام، وقال فيه:

إن إرساء السلام الشامل والدائم ليس مجرد جزء، بل هو المقصد والغاية النهائية الكاملة، لمبحث الحقوق كما يُنظَر إليه في حدود العقل.

وأوضح كانط النظامَ العالمي السِّلمي على شكل نقاط تفصيلية على النحو التالي:

(1) لا يكون إبرام أي معاهدة سلام صالحاً إذا انطوت نيةُ عاقِديها على الحشد السري للموارد من أجل شنّ حربٍ مستقبلية.

(2) لا يجوز لدولةٍ الاستيلاءُ على دولة أخرى قائمة بذاتها - سواء أكانت صغيرة أم كبيرة - عن طريق الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة.

(3) تُلغى الجيوش الدائمة بالكامل بمرور الوقت.

(4) لا يجوز اقتراض الديون الوطنية لصالح الشؤون الخارجية للدولة.

(5) لا يجوز لأي دولة التدخّل بالقوة في نظام دولة أخرى أو حُكمها.

(6) لا يجوز لدولة، في حالة حرب مع دولة أخرى، أن تقوم بأعمال عدائية من شأنها أن تجعل عودةَ الثقة المتبادلة مستحيلةً عند عَقد سلامٍ مستقبلي.

وأضاف إلى ذلك الشروطَ التالية:

يجب أن يكون النظام السياسي لكل دولة هو النظام الجمهوري [أي الديمقراطي].

يجب أن يقوم القانون الدولي على اتحاد الدول الحرة.

يجب أن تكون حقوق الرجال، بوصفهم مواطنين عالميين داخل نظامٍ سياسيٍّ كونيٍّ، مقصورةً على شروط الضيافة العالمية.

بعبارة أخرى، دعا كانط إلى إنشاء منظمة دولية لتعزيز السلام العالمي، ودعا الدول إلى تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أصبحت هذه «المقالات» أساسَ الفَهم المعاصِر للسلام الديمقراطي أو الليبرالي، الذي يهيمن على السياسة الدولية اليوم. وشكَّل هذا الفكر مكوّناً حاسماً لحركات السلام في القرن العشرين، كما أذِنَ بتأسيسِ منظمةٍ دولية بعد الحرب العالمية الثانية، ومجموعةٍ من المؤسسات، من منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، علاوةً على الآليات المعاصرة لصُنع السلام، وبناء السلام، وبناء الدولة، والتدخّل الإنساني.

أهمية الدعوة الاجتماعية

في ذلك الوقت لم تَعُد مناقشاتُ السلام حِكراً على الملوك أو الفلاسفة أو الشخصيات الدينية أو المنظرِّين السياسيين. فبحلول القرن التاسع عشر، ومع ولادة مجموعة من الحركات الاجتماعية وحركات الناشطين وجماعات الضغط من أجل السلام، التي تضمّ أشخاصاً عاديين كانوا مصمِّمين على انتزاع سُلطةِ شنِّ الحرب من النُّخَب، صار جلياً أن السلام يكمن في أيديهم أيضاً.

تاريخياً، ساهَمَ مزيجٌ من الحركات الاجتماعية في الضغط من أجل إحداث تغيير كبير في الهياكل السياسية والاجتماعية، وغالباً ما جاء ذلك بمثابة استجابة لعدم المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد داخل المجتمعات وبينها. وقد أعقب هذه الحركات نجاح حركات المجتمع المدني ضد الرِّقّ في القرن التاسع عشر، وبدأت في التنظيم وحشد الجهود عبر مجموعة من مجالات القضايا الأخرى. في بريطانيا، على سبيل المثال، قامت حركة «أنصار الحركة الميثاقية»، وهي مزيجٌ من منظَّمات الطبقة العاملة الراغبة في الإصلاح السياسي في بريطانيا بين عامَي 1838 و1848، بنشر جدول أعمالها الخاص بالاقتراع العام (للرجال على الأقل)، والانتخابات الدورية، وإضفاء الطابع المهني على السياسة (بدلاً من تركها للطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي). كانت هذه التطورات تحمل مَسحةً من الاشتراكية على الطريق نحوَ ما يُسمَّى الآن «العدالة الاجتماعية»، التي ضغَطَ بموجبها المجتمعُ والأفراد من أجل المساواة بدلاً من الهياكل الهرَميَّة، ودعم مقاوَمة الطبقة العاملة (البروليتاريا) للاستغلال، ومن أجل خلق مجتمع بلا طبقات.

لعبت كتابات كارل ماركس (Karl Marx، ا1818-1883) دوراً كبيراً في تطوير الحركة الاشتراكية، وأوضحت مشكلات الرأسمالية من منظور «الطبقات العاملة». وقد انتقد ماركس في كُتَيِّب «البيان الشيوعي» (المنشور عام 1848)، والذي ألَّفه بالتعاون مع اشتراكي ثوري آخر هو فريدريك إنجلز (Friedrich Engels)، القمعَ الهيكلي الذي تمثِّله الرأسماليةُ والنظامُ الإقطاعي

القديم، ودعا إلى توفيرِ ظروفٍ وحقوقٍ أفضلَ للعمال. غير أن رأيه حول ضرورة اللجوء إلى الوسائل السِّلمية أم الثورية كان متضارباً. وقد عكست هذه المشاعر أيضاً سُخطاً اجتماعياً أوسع على التنظيم الهرمي للسلطة والطبقات في الغرب.

عُقِد مؤتمر دولي كبير للسلام في بريطانيا عام 1843، وشهد المؤتمرُ الاتفاق على دعم التجارة الحرة، ومبدأ المسالَمة، وحل المنازَعات بالوسائل السِّلمية. كما عُقِد مؤتمرٌ آخَر في باريس في العام التالي، وكان من بين الحاضرين كلٌّ من ريتشارد كوبدن (Richard Cobden)، أحد المفكِّرين الليبراليين الإنجليز العظام في ذلك الوقت (1804-1865)، وفيكتور هوغو (Victor Hugo)، الشاعر والروائي الفرنسي (1802-1885)، ما يوضح مدى جاذبية هذه الطموحات. وفي هذا الاجتماع نُوقِشت وتيرةُ التنمية وضغوطها، وانكماشُ العالَم نتيجةَ تحسُّن وسائل النقل، والحاجة إلى الوساطة، وعادة الاقتراض من أجل شنِّ الحروب. لكن كان هناك خلافٌ حول جداول الأعمال المتعارضة الخاصة بنزع السلاح، ومبدأ المسالَمة، وحفظ الأمن، وتقرير المصير، ما سبَّب الشقاق بين المشاركين، وظلَّت تسبب ذلك على نحوٍ متقطع على مدار القرن. لقد أصبح السلام الآن شأناً سياسياً عاماً.

عملت منظمات مثل الجمعية الفابية، التي تأسَّست في إنجلترا عام 1884، على تحسين الظروف الاجتماعية وظروف العمل وتهدئة أي نِيَّة ثورية عبر التحلي بالروح المسيحية. ومع ذلك، فإن الآثار المترتِّبة على هذا التفكير بشأن العدالة الاجتماعية، التي تضمّ حقوق الإنسان والتمثيل النيابي والتوزيع الأكثر عدالةً للسلطة والموارد عبر المجتمع، هي التي أنتجت إحدى أقوى الديناميات الإصلاحية في القرنَين التاسع عشر والعشرين.

كثيراً ما يُنظَر إلى مبدأ المسالَمة وحركات السلام على أنهما متماثِلان (وإنْ كان هذا لا ينطبق على كل أنصار المسالَمة، لأن بعضهم يذهب إلى أن هناك مناسباتٍ يكون فيها العنفُ مبرراً، مثل: الدفاع عن النفس، أو مقاوَمة القمع أو الإبادة الجماعية أو الاستعمار). وبشكل عام، يعارض أنصارُ المسالَمةِ الحربَ والعنف بجميع أنواعهما. وقد كان مبدأ المسالَمة إحدى سمات التاريخ البشري وكل ديانات العالم المختلفة. وأضحت كتابات تولستوي وثورو حول الحاجة إلى المسالَمة والعصيان المدني شديدةَ الأهمية خلال هذه الفترة. كان ليو تولستوي (Leo Tolstoy، ا1828-1910) مؤلفاً روسياً، وهو صاحب رواية «الحرب والسلام»، وكان مفكّراً أخلاقياً ومُصلِحاً اجتماعياً بارزاً، وكثيراً ما وُصِف بأنه «أناركي مسيحي» ومناصِر للمسالَمة. وقد اشتهر تولستوي لمعارَضته النزعة العسكرية من خلال العصيان المدني والمقاوَمة غير العنيفة. أما هنري ديفيد ثورو (Henry David Thoreau، ا1817-1862) فهو فيلسوف أمريكي، وقد كتب مقالاً بعنوان «العصيان المدني» دعا فيه الأفرادَ إلى مقاوَمة الدول الجائرة:

إذا امتنع ألفُ رجل عن دفع فواتير ضرائبهم هذا العام، فإن ذلك لن يكون إجراءً عنيفاً ودموياً كما سيكون دفْعُها وتمكينُ الدولة من ارتكاب العنف وسفك دماء الأبرياء. وهذا، في الواقع، هو تعريف

الثورة السِّلمية، إن كان من الممكن لثورةٍ كهذه أن توجد.

استهدفت المقاوَمةُ غير العنيفة، بصورة متزايدة، التغلبَ على عدم المساواة والظلم، وتبنَّتْها جماعاتُ المصالح الاجتماعية الكبيرة. وكان لهذه الأفكار حول المقاوَمة غير العنيفة تأثير عميق على المهاتما غاندي (Mahatma Gandhi، ا1869-1948) خلال نضال الهند من أجل الاستقلال عن الإمبراطورية البريطانية في النصف الأول من القرن العشرين، وكذلك على مارتن لوثر كينغ الابن (Martin Luther King Jr، ا1929-1968)، خلال نضاله في سبيل الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ظهر جانبٌ آخَر من فكر السلام من أعمال أحد المفكرين الأوائل الرئيسين في التقاليد الأناركية، بيير جوزيف برودون (Pierre-Joseph Proudhon)، الذي ذهب في دراسته المعنونة «الحرب والسلام» (1861) إلى أن الدول القومية ومبدأ المِلكية الخاصة من شأنهما تقويضُ السلام. كان يؤمن بأن الأناركية يجب أن تكون غير عنيفة، وأنه ينبغي أن تهيمن منظوماتٌ تبادُلية (يحصل بموجبها العمالُ على تعويضٍ عادل بدلاً من تحقيق الربح للرأسماليين) على العمليات الرسمية للدولة.

كانت هناك موضوعاتٌ مشابهة مُدرَجة على جداول أعمال الأمميتَين الأولى والثانية (1864-1876 و1889-1916) في نهاية القرن التاسع عشر، اللتين جمعتا طيفاً من الأحزاب الاشتراكية والعمالية من حوالي عشرين دولة مختلفة، بهدف تعزيز حقوق العمال. وحاولت (دون جدوى في الغالب) روابطُ العمال، والنقابات، والاشتراكيون، والشيوعيون في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في بريطانيا، بناءَ جبهةٍ موحَّدة في قضايا مثل حقوق العمل، وساعات العمل، والمساواة بين الجنسَين، وتبنِّي موقفٍ محدود مناهِض للحرب. لقد بدأ السلام يرتبط بتطوُّر الرأسمالية وبأنماط إنتاجها.

بحلول نهاية القرن التاسع عشر كانت حركاتُ السلام الناشئة قد ضمَّت ملايين الأشخاص أو حازت اهتمامهم. ورفض هؤلاء على نحوٍ متزايد أن يكونوا فاعلين سلبيين في حروبٍ تقودُها النُّخَب، وشرعوا في تطوير مجموعة من الحجج السياسية والفلسفية والاقتصادية والاجتماعية المناهِضة للحرب والمنادية بسلامٍ أفضل. وأرست حركاتُ «أصدقاء السلام» المختلفة في الغربِ الأساسَ لظهور حركة سلام منظَّمة هناك. وفي بريطانيا والولايات المتحدة، وحَّدت هذه الحركاتُ طيفاً من المفكِّرين والحركات الدينية والعمَّال والعلماء والكتَّاب والاقتصاديين والمُصلِحين الاجتماعيين والناشطين، وكان هدفُها منْعَ الحكام من رؤية منافع الحرب فقط، وحضَّهم على إدراك إمكانات السلام والمطالَبات الشعبية به. على سبيل المثال، ساوت جمعية الأصدقاء الدينية (الكويكرز) مبدأَ المسالَمة والسلام بالمواقف الدينية المرتبطة بنضالٍ أوسعَ نطاقاً من أجل العدالة والرفاهية (واليومَ تدعم في هدوءٍ المجتمعَ المدني وعملياتِ السلام الرسميةَ في شتى أنحاء العالم).

علاوة على ذلك، فقد أدّت النزاعات الواسعة المتزايدة في القرن التاسع عشر، من حرب القرم إلى الحروب الفرنسية البروسية المتعدّدة بين خمسينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته، إلى ظهورِ نوعٍ آخَر مهمّ من هياكل السلام. حدث ذلك مع بدايات القانون الإنساني ومنظمات الإغاثة الإنسانية، لا سيما الصليب الأحمر. ففي عام 1859 كان رجل الأعمال السويسري هنري دونانت (Henri Dunant) شاهداً عارضاً للحرب. وبعد أنْ هالَه ما رآه خلال معركة سولفرينو، بذل الجهدَ في سبيل تأسيس الصليب الأحمر الدولي في جنيف عام 1863. ودعت اتفاقيةُ جنيف الأولى اللاحقة إلى المعامَلة الإنسانية لجميع المشاركين في الحرب، ويشمل ذلك أسرى الحرب والعاملين في المجال الإنساني. وقد نصَّت على أن يكون للصليبِ الأحمر، وكالةِ الإغاثة الإنسانية الدولية المحايِدة، حريةُ الوصول إلى مناطق الحرب، وأن تحترم الحكوماتُ المتحاربة حيادَها. وفاز دونانت بجائزة نوبل للسلام مناصَفةً في عام 1901.

بلغت حركة السلام في القرن التاسع عشر أوْجَها بعقدِ عددٍ من المؤتمرات والحركات واللقاءات والاجتماعات، من ضمنها مؤتمر عام 1899 في لاهاي. أصبحت هذه الحركة تُعرَف باسم «الأممية الليبرالية»، وطوَّرت هدف إضفاء الطابع الرسمي على حركة السلام على المستوى الدولي. سعى أحد جوانب هذا التطوّر إلى صقل القانون الدولي، وركَّز آخَرُ على إنشاء اتحاد بين الدول، بينما تطلَّع ثالث نحو إنشاء حكومة عالمية، باعتبارها الحكمَ النهائي للسلام. وقد طرح مؤتمر عام 1899 فكرةَ التحكيم الدولي بمثابة وسيلةٍ لتسوية المنازَعات (توافقَ فيه أطرافُ النزاعِ على عرْضِ نزاعاتهم أمام طرف ثالث يقدّم حلاً مُلزِماً). كان من المفترض أن يكون ذلك مُلزماً لجميع الدول الموقِّعة، وعددُها ستٌّ وعشرون دولة. ولم يُحرَز أيُّ تقدُّمٍ بشأن مسألة نزع السلاح. عُقِدت مؤتمراتٌ أخرى في أوائل القرن العشرين، تضمَّنت أيضاً حركات السلام النسائية، بيْدَ أن اندلاع الحرب العالمية الأولى عطَّلَ هذه التطوّرات إلى أن تشكَّلت عُصْبةُ الأمم على يد الحلفاء المنتصرين بعد فترة وجيزة.

لعبت الفنون أيضاً دورها في تطوير مفهوم السلام ونشره بين العامة. على سبيل المثال، صوَّرت لوحتا لورنزيتي الجداريتان «السلام والحرب»، اللتان رسمهما عام 1340 في مدينة سيينا، أثري السلام والحرب على المدينة وبيّنتا اختلافهما الجذري. في بعض الأحيان، يُقدَّم السلام في صورٍ خفِيَّة وبعيدة عن التصوّر، كما في لوحة روبنز (Rubens) الشهيرة «منيرفا تحمي السلام من مارس» (*Minerva protects Pax from Mars*) ا(1629-1630)، التي تُعَد توضيحاً لدور الرسّام مبعوثاً غير رسمي بين إنجلترا وإسبانيا. وخلال القرن العشرين، ظل السلام يحفِّز أو ينعكس في العديد من أمثلة الفن والثقافة الحديثة، مثل لوحة «غرنيكا» (*Guernica*) ا(1937) لبيكاسو، التي فضحت الحرب الواسعة الحديثة ضدّ المدنيين؛ وفي أدب وشعر الحرب، كما في أعمال ولفريد أوين (Wilfred Owen)، الشاعر البريطاني والجندي في الحرب العالمية الأولى (ويشمل ذلك قصيدتَي «حلو وملائم» *Dulce et Decorum Est* و«نشيد الشباب المنكوب» *Anthem for Doomed Youth*، ا1919).

تاريخياً، دائماً ما حفَّزت أيُّ فترةِ عنفٍ يمر بها مجتمعٌ من المجتمعات تطويرَ استراتيجياتِ صُنعِ السلام من أجل مكافَحته، سواء من داخل المجتمع أو من جانب جهات خارجية. وقد طوَّرت مجتمعاتٌ عديدة حول العالم تُوصَف بأنها «مجتمعات سِلمية» - غالباً ما تكون ذات طبيعة قَبَلية

صغيرة - عملياتٍ داخليةً للوساطة في النزاعات وتَجنُّبها وضبط النفس. وفي العصر الحديث، تبنَّت بعض الدول «دساتيرَ سِلمية»، تمتلك بموجبها قدرةً عسكرية ضئيلة أو معدومة. تُعرِّف البرازيل نفسَها الآن بأنها «سِلمية بحُكم التقاليد والاقتناع» وذلك وفقاً لوزارة الدفاع فيها (2005)، وهو ما تفعله أيضاً بلدانٌ عديدة أخرى.

حفَّز السلامُ إعلاناتٍ سياسيةً ليبرالية مثل إعلان الاستقلال الأمريكي (1776)، الذي أوضح حقوقَ الإنسان بإيجازٍ (الحق في الحياة، والحرية، والسعي وراء السعادة)، ربما للمرة الأولى (انظر الشكل 6). وبحلول القرن العشرين، كان السلام دافعاً بارزاً للمفكِّرين السياسيين والاجتماعيين الليبراليين والراديكاليين، ومن بينهم المهاتما غاندي وأفكاره

IN CONGRESS, JULY 4, 1776.

A DECLARATION

BY THE REPRESENTATIVES OF THE

UNITED STATES OF AMERICA,

IN GENERAL CONGRESS ASSEMBLED.

6. أنهى إعلان الاستقلال أيضاً الحربَ بين المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة وبريطانيا العظمى في عام 1776

عن المقاوَمة المدنية غير العنيفة. ويقدِّم الفَهمُ الماركسي للصراع الطَّبَقي والثورة المؤدّية إلى اليوتوبيا الشيوعية رؤيةً أخرى للسلام في «مجتمع عديم الطبقات»، وكان لهذه الرؤية تأثيرٌ كبير. وبالمثل، ربما يحقِّق المجتمعُ السلامَ من خلال مبدأ المسالَمة والطموح إلى نظامٍ روحي من نوعٍ أو آخر. وقد يعتمد السلام على نُظمٍ سياسية موحَّدة ومغلَقة، وعلى علاقات هذه النظم بالوحدات الأخرى (غالباً ما يُنظَر إليه على أنه شكل مجتمعي للسياسة)، أو على الأعراف والهُوِيَّات المشتركة والتعايش بالرغم من الاختلاف (الكوزموبوليتانية).

لقد تحوَّل التطوّر التاريخي للسلام من شكلٍ سلبي محدود إلى مفهومٍ إيجابي وواسع للسلام. وتطوَّر السلام على مر التاريخ باعتباره مَطمحاً وحقيقة قائمة نابعة من عددٍ من الحركات الاجتماعية والتحالفات والمعاهدات والمؤسسات، وكذلك من نصوص فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية شهيرة. كما سمح التبنّي التدريجيُّ لهذه النظرة الأوسع بتحويلِ أساسِ السلام من النخبة والدولة، أو المَصالِح الإمبراطورية، إلى مَصالِح المجتمع في الحياة اليومية، وذلك بدعمٍ من إصلاح الدول ومن نظامٍ دولي آخِذ في التطور. ومهَّد ذلك الساحةَ لمختلِف الصراعات السياسية والعسكرية والاجتماعية في القرن العشرين.

الفصل الثالث السَّلام في العصر الحديث

الفصل الثالث
السَّلام في العصر الحديث

تألَّفَ النظام الدولي في القرن العشرين من أشكالٍ مختلفة من الدول، والقوانين، والمؤسسات، والتجارة، والدساتير، والمجتمع المدني. وصارت هذه الكيانات تمثِّل معاً هيكلاً دولياً للسلام يُنظَر إليه باعتباره تقدمياً. عادةً ما تكون التصوّرات الليبرالية الحديثة للسلام علمانية، وتركِّز على الأمن، وعلى المؤسسات السياسية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية، والتجارة، بوصفها محرِّكات للسلام. وهي مدعومةٌ من جانب العديد من الجهات والوكالات والدول المهيمنة على عملية بناء السلام، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، أو الجهات المانحة الرئيسة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة أو اليابان أو الاتحاد الأوروبي. ويمثِّل هيكلُ بناءِ السلام الدولي هذا ذروةَ فنّ أو علم السلام المعاصر، بالترافق مع نقد قوي للغاية يَتُوق إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يعني ضِمناً أن هناك حاجةً إلى قدر أكبر بكثير من المساواة الدولية.

السَّلام في القرن العشرين

كان ظهور الاعتراض على الحرب بدافع الضمير[2] خلال الحرب العالمية الأولى أحدَ العناصر الأشهر للموقف الذي بات يُعرَف بالموقف المناهِض للحرب. غالباً ما سُجِن المعترضون على الحرب من جانب الدولة (في حالة بريطانيا) إلى أن اعتُرِف بمبدأ المسالَمة باعتباره أحد الشواغل المشروعة للمواطنين، الذين يمكن أن يشكِّل العمل المدني بالنسبة لهم بديلاً قانونياً للخدمة العسكرية النَّشِطة. وقد حظيت العملية التي أدّت إلى ذلك بدعم قوي من برتراند راسل (Bertrand Russell، ا1872-1970)، الفيلسوف بجامعة كامبريدج الذي اعتنق في أوقات مختلفة الفكرَ الليبرالي والاشتراكي ومبدأ المسالَمة، وكان أحد أشهر فلاسفة عصره. كما لعبت الحملات المنادية بدعم التجارة ونزع السلاح دوراً مهماً، وكذلك كتابات نورمان أنجيل (Norman Angell)،

وهو ناشط شهير مناهِض للحرب في أوائل القرن العشرين (1872-1967). وزاد كلا الكاتبين من الجاذبية الشعبية لهذه الأفكار.

انخرط أيضاً رجالُ أعمال بارزون في تلك الحِقبة في الدعوة إلى السلام العالمي، أشهرُهم أندرو كارنيغي (Andrew Carnegie)، الذي استخدم ثروتَه الضخمة التي حقَّقها من صناعة الصلب الأمريكية في أوائل القرن العشرين لدعم الصناديق والمنظَّمات العاملة في مجال السلام، علاوةً على تمويل بناء «قصر السلام» في لاهاي. ويضمّ هذا المبنى الآن محكمةَ العدل الدولية، ومؤسسات أخرى.

شكَّلت الحرب العالمية الأولى عائقاً ضخماً أمام مختلِف حركات السلام. لكن بعد أن أنهت معاهدةُ فرساي الحربَ العالمية الأولى، أُثير نقاشٌ حول قيمة الشكل الليبرالي والديمقراطي للسلام بالترافق مع تأسيس عُصْبة الأمم. وكانت هذه هي أُسس محاوَلةِ بناءِ سلامٍ إيجابي، ومنذ ذلك الحين وصاعداً تضمَّن السلامُ نزْعَ السلاح، وإنشاء مؤسسات لإدارة النزاعات، والعمل الجماعي، والتحكيم في النزاعات بين الدول، وأمانة عامّة، علاوةً على مجلس يتمثَّل دورُه في فرض السلام. وأُنشِئت مفوضيةٌ سامية لشؤون اللاجئين بهدف التعامل مع مشكلة اللاجئين الحادة بعد الحرب. كما أُنيط بمؤسسةٍ أخرى إدارةُ النظام الاستعماري، الذي بدأ في الانهيار. وقد رُسِمت ملامح المعاهدة عن طريق «النقاط الأربع عشرة» التي طرحها الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson، ا1856-1924)، والتي كانت تهدف إلى جعل العالم «آمِناً من أجل الديمقراطية»، من خلال التراضي عوضاً عن الهيمنة أو الاحتلال. كانت نقاطُ ويلسون الأربع عشرة مشابهةً بشكل ملحوظ لـ «بنود» كانط الخاصة بالسلام الدائم؛ فبموجبها ينبغي ألَّا تُعقَد اتفاقياتٌ سرية بين الدول، وأن تكون الدبلوماسية والمفاوَضاتُ علنيةً، وأن تكون هناك تجارةٌ حرة وحريةٌ للبحار، وأن يوجد نزعٌ عامٌّ للسلاح. غير أن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض التصديقَ على المعاهدة، ولم تنضم الولايات المتحدة إلى العُصْبة، على الرغم من فوز ويلسون بجائزة نوبل للسلام في عام 1919 تقديراً لجهوده.

كان تأسيس منظمة العمل الدولية في عام 1919 ناتجاً بصورة جزئية عن نشاط العمال والوعي المتزايد بأهمية مفهوم العدالة الاجتماعية. ومما يدل على أهمية منظَّمة العمل الدولية أنها كانت أول وكالة متخصِّصة تابعة للأمم المتحدة، إذ تأسَّست في عام 1946. وقد أرست المنظَّمةُ بعد ذلك معاييرَ دوليةً، ونظَّمت العلاقات بين الموظفين وأصحاب العمل من أجل تخفيف الديناميات الاستغلالية التي كثيراً ما أدَّت إلى النزاع المدني.

وحتى خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، التي يُنظَر إليها غالباً باعتبارها الفترةَ الأشدَ كآبةً بسبب ما شابَها من أزمات مالية وسياسية، عُقِد مؤتمرُ نزعِ السلاح العالمي في عام 1932. وواصلت عدةُ حركاتِ سلامٍ رئيسة عملَها، من بينها اتحادُ تعهُّدات السلام البريطاني، ورابطةُ النساء الدولية للسلام والحرية - وهي منظَّمة أمريكية - والمنظمةُ الدولية لمناهِضي الحروب، والعديدُ من المنظَّمات التابعة لجمعية الأصدقاء الدينية (الكويكرز).

قدَّم المهاتما غاندي نَهجَيْ ساتياغراها (الحقيقة) وأهيمسا (اللاعنف)، اللذين شكلا حملةً من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية والمساواة، بالترافق مع اللاعنف. وقد استخدم غاندي هذين النَّهجَين من أجل تقويض الاستعمار البريطاني في الهند، ولكن كان لهما تأثيرٌ أوسعُ على شرعية الاستعمار حول العالم؛ إذ دَحَضا الزَّعمَ الاستعماري القائل بأنه «مهمة حضارية»، وفضحا طابعَه القمعي والعنصري في كثير من الأحيان.

عَكَسَ حدثٌ بارز وقع في الفترة التالية على الحرب العالمية الأولى العودةَ السريعة للتوتّرات وتصاعد حدّتها في أوروبا مجدّداً؛ ففي عام 1932، وفي استمرار للمشاركة الأكاديمية الطويلة الأمد في تناول موضوع السلام عبر التاريخ وتأكيد عليها، تضافرت جهودُ كلٍّ من ألبرت أينشتاين (Albert Einstein، ا1879-1955)، المعروفِ بتطوير النظرية النسبية العامة، وسيغموند فرويد (Sigmund Freud، ا1856-1939)، رائدِ التحليل النفسي، من أجل إضفاء مصداقيتهما الفكرية على مختلِف حركات السلام عبر مقال بعنوان «لِمَ الحرب؟» ناقشا فيه القدرةَ البشرية على تجنُّب الحرب. وقد كتب فرويد:

إلى متى علينا أن ننتظر قبل أن تصبح بقيةُ البشرية من أنصار السلام أيضاً؟ تصعب معرفة ذلك ... لكنْ ثمَّة شيءٌ واحد يمكن أن نقوله: كل ما يعزِّز نمو الحضارة يعمل في الوقت ذاته ضد الحرب.

عاد أينشتاين إلى موضوع السلام عام 1955 عندما نشر بياناً مع برتراند راسل يهدف إلى منع نشوب صراع نووي، داعياً قادةَ العالَم إلى البحث عن حلولٍ سِلمية للنزاعات الدولية. وقد حثَّ البيان قارِئِيه على النحو التالي: «نناشد البشر بوصفنا بشراً: تذكروا إنسانيتَكم وانسوا البقية». وفي وقت لاحق ربط راسل نفسُه حركةَ السلام بهدفِ إنشاء حكومة عالمية، مثلما فعل هيربرت جورج ويلز (H. G. Wells، ا1866-1946)، الكاتب الإنجليزي الشهير والاشتراكي والمناصِر لمبدأ المسالَمة والناشط في القضايا الاجتماعية.

وفي عام 1945، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي شكَّلت على الأرجح أكبرَ تحدٍّ واجهَه السلام الدولي على الإطلاق، جرى العمل على تحقيق العدالة من خلال المحكمة العسكرية الدولية التي شكَّلها الحلفاءُ لمحاكَمة مُجرِمي الحرب النازيين في نورمبرغ. واضطلع مشروعُ مارشال الأمريكي بإعادةِ بناءِ جزءٍ كبير من أوروبا الغربية. وكان الهدفُ من إنشاء منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، ثم السوق الأوروبية المشتركة، توفير هيكل دولي وإقليمي لتعزيز السلام الجديد.

عُقِد مؤتمر باندونغ عام 1955 في إندونيسيا، وحضرته تسع وعشرون دولة مستقلة حديثاً من دول الجنوب، من ضمنها الهند وإندونيسيا (نحو 1.5 مليار نسمة) وبدأ هذا المؤتمر حركةً سياسية رأت نفسها بديلاً لنظامِ ما بعد الحرب العالمية/ الحرب الباردة الحاليِّ وما يشوبه من انعدامٍ جوهري للاستقرار. وفي عام 1961، تشكَّلت حركة عدم الانحياز بقيادة يوغوسلافيا وإندونيسيا والهند ومصر ودولٍ أخرى أرادت اتِّباعَ نَهجٍ بديل للسياسة والتنمية. ولفترة وجيزة على الأقل، عزَّزت هذه الحركةُ تنميةَ دول الجنوب وعملَت بمثابة ثقلٍ موازِن لأيديولوجيات الحرب الباردة المهيمنة القائمة. بدأت أصواتٌ جديدة من دول الجنوب تشارك في النقاش الدائر حول طبيعة النظام الدولي، الذي ظل حتى ذلك الحين تحت هيمنة إمبراطوريات ودول الشمال. كما بدأت الحركات الاجتماعية والعابرة للحدود في دول الشمال في التعبير عن نفسها بصورة ملحوظة، إذ قامت بحملاتٍ حول قضايا تمتد من نزع السلاح إلى الحقوق المدنية والفصل العنصري، وغير ذلك من جوانب العدالة الاجتماعية.

كما جذبت حركةُ السلام انتباهَ الرئيس الأمريكي جون إف كينيدي (John F. Kennedy)، الذي قال في خطابٍ ألقاه في واشنطن عام 1963:

ولهذا فأنا أتحدَّث عن السلام باعتباره الغايةَ العقلانية الضرورية للعقلاء ... فالسلام العالمي، مثل السلام المجتمعي، لا يتطلَّب أن يحب كلُّ رجلٍ جارَه، بل يتطلَّب فقط أن يتعايشا في تسامُحٍ متبادل ... فمشكلاتُنا من صُنع الإنسان؛ ومن ثَمَّ يمكن أن يحلَّها الإنسان.

خلال تلك الفترة، برزت آلياتُ حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمثابة أداة جديدة لتخفيف النزاعات أو منعها داخل الدول وبينها. وقد استهدف حفظُ السلام في المقام الأول منعَ النزاعات الصغيرة من إشعالِ نزاعٍ بين القوى العظمى. وخلال الفترة السابقة على انهيار الاتحاد السوفييتي في عامَيْ 1989 و1990، بدا أن كلاً من ميخائيل جورباتشوف، المتأثر ببيان راسل-أينشتاين، والرئيسِ الأمريكي رونالد ريغان، متفقان على أنه ما من سبيلٍ إلى الانتصار في حربٍ نووية، وأن من الضروري نزْعَ السلاح التقليدي وغير التقليدي على نطاقٍ واسع. وهذا هو الهدف الذي طالما نادت الحركة المناهِضة للأسلحة النووية بتحقيقه.

السَّلام الليبرالي بعد الحرب الباردة

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، صار السلام الليبرالي هو الاستجابة الرئيسية للنزاع والحرب والعنف، وذلك في نظر الغرب على الأقل. وبحلول ذلك الوقت أنتج الوعيُ بديناميات السلام على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، علاوةً على أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، اتفاقاً حول فوائد الديمقراطية والرأسمالية، وتقديم قدر من الرعاية الاجتماعية من جانب الدولة، ووجود هيكل دولي للسلام والتنمية بقيادة الأمم المتحدة. وبدأت اتفاقياتُ الأمم المتحدة ووثائقها ولجانها ووكالاتها ومنظَّماتها في التطوّر والتركيز على تحسين الديناميات المحلية والوطنية والعالمية للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية للسلام. وكان أهمها «خطةٌ للسلام» في عام 1992، وقمة القاهرة للسكان عام 1992، و«قمة الأرض» في ريو دي جانيرو عام 1992، وقمة بكين للمرأة عام 1995، وإعلان الألفية للأمم المتحدة لعام 2000، ومبدأ «مسؤولية الحماية» في عام 2005. وأرست هذه المؤتمراتُ المعاييرَ الحديثة للسلام.

ارتبطت الحركات الليبرالية والأممية والمثالية والمسالمة بالحركة الإنسانية، وبتشكيل مؤسساتٍ دولية مثل الأمم المتحدة، وبالقانون الدولي والديمقراطية والتجارة الحرة وأشكال إعادة التوزيع الاقتصادي، كما أدت أيضاً إلى حشد الجهود الشعبية وإلى المقاوَمة غير العنيفة باعتبارها وسيلة لتحقيقها.

يضمّ السلام الحديث مجموعة متنوّعةً من الجوانب. فبمجرد ضمان الأمن (سلام سلبي)، تتمثَّل المرحلة التالية في خلق سلام إيجابي. كما أن الحدّ من الأسلحة وتجارتها (وبخاصة الأسلحة النووية) أمرٌ شديدُ الأهمية. وقد أضحى السلام الليبرالي أساسَ المنظومة الدولية الحديثة للدول والنظام (وذلك خلافاً للسلام من خلال الحكومة العالمية). وتطوَّرت في هذا الاتجاه أيضاً منظَّماتٌ عديدة، ربما كان من الممكن أن يُنظَر إليها فيما سبق على أنها وكالاتٌ لصورةٍ أكثرَ سلبيةً من السلام، أو سلام المنتصر (مثل حِلف شمال الأطلسي).

شهدت هذه الفترة أيضاً علوّ أصوات دول الجنوب، وانضمامَها إلى الجهود والأنشطة الجماعية المتصلة بإصلاح السيادة الحربية القديمة (الأبوية غالباً) للإمبراطوريات أو الدول. واتسعت تدريجياً مفاهيمُ السلام القائمة منذ أمد طويل، والتي كانت تتَّسم أحياناً بالعنصرية والسلطة الأبوية والنزعة الاستعمارية، وكذلك الأشكال الأكثر تعقيداً القائمة على الأممية الليبرالية.

شهد القرن العشرون نشوبَ حروبٍ كارثية بطبيعة الحال، غير أن أعدادها انخفضت بحلول نهاية القرن. وعلى نحوٍ متزايد أصبحت الحرب أداةً سياسية غير مفضَّلة إلا في حالة وجود تهديدات كبيرة ضدّ المجتمع الدولي، أو لأسباب إنسانية، أو للإطاحة من وقتٍ لآخر بالأنظمة المارقة المسانِدة للإرهاب، كما حدث في البوسنة أو سيراليون أو أفغانستان والعراق.

وقد واصلت الأمم المتحدة تطويرَ قدرتها على صُنع السلام بالترافق مع تطوير نظام الجهات المانحة، وتزايدت أهمية القانون الدولي حتى لو لم يتم إنفاذه. ونُوقِش نزْعُ الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة على نطاقٍ واسع، وأصبح مقبولاً على المستوى الدولي. كما تضمَّنت تطلُّعات السلام الآن قضايا تتعلَّق بالمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وامتدّت إلى البحوث والتعليم. وشهدت عمليةُ صُنع السياسات المتعلقة بالسلام والتنمية والأمن والحقوق والاحتياجات تقدُّماً كبيراً، حتى إنْ كان

التعويض عن العنف المباشر أو الهيكلي متفاوتاً حتى الآن. وصارت مفاهيم مثل الأمن البشري (بدلاً من أمن الدولة) جزءاً من جدول الأعمال المؤسّسي في منظومة الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين، وشدَّدت على التَّبِعات الإنسانية للنزاع وعلى أبعاد السلام.

لم يكن ذلك سجل إنجازات خالياً من العيوب، ومع ذلك فإن قدرة هيكلِ السلام الدولي البازغ، والضغط الدولي والاجتماعي الداعم للعمليات السياسية وعمليات تسوية المنازَعات السِّلمية، شهدت نمواً كبيراً. لا يزال العنف المباشر والهيكلي موجوداً، وكذلك انتشار الأسلحة، ونقص قدرة الأمم المتحدة، والتنمية غير المستدامة، والفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والاتجار بالبشر. غير أن سرعة الاستجابات آخِذةٌ في الازدياد، ويتم تضمينها على نحوٍ متزايد داخل القانون والمؤسسات والسياسة والدساتير والسياسات والتعليم والتطلعات الاجتماعية.

تظهر على المسرح العالمي الآن أيضاً صورٌ متنوّعة من السلام الليبرالي، مدعومة في أحيان كثيرة من جانبِ أطراف جديدة، مثل البلدانِ الناشئة ومجموعةٍ من الجهات الفاعلة المحلية وعبر الوطنية. ويبدو أن غالبية الدول في المجتمع الدولي الآن قانعةٌ نسبياً بترك السلام الليبرالي يشكِّل الوضع الراهن جزئياً (حتى لو لم تكن من الديمقراطيات الليبرالية، مثل الصين وروسيا). لكنها ربما لا تزال تُراوِدُها بعضُ المخاوف بشأن خصائصه المحدّدة أو ترفض المشارَكة في الإصلاحات التي يتطلّبها (مع دعم وصفاته الاقتصادية للرأسمالية في الآن ذاته). وتلعب غالبيةُ الدول المُعترَف بها اليومَ دوراً في العديد من المنظَّمات الدولية - من الأمم المتحدة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومنظَّمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي، والعديد من المنظَّمات الإقليمية الأخرى - في تحقيق السلام الليبرالي في أجزاء كثيرة من عالَمِ اليومِ وقعت فيها الحربُ أو لا تزال تتهدَّدها.

على مستوى النخبة أو الدولة، يستخدم الدبلوماسيون والمسؤولون الدوليون عمليات التفاوض، أو الوساطة، أو حلّ النزاعات، أو بناء السلام، أو بناء الدولة، أو التنمية. وقد يُسهِم التدخُّلُ العسكري والإنساني لقوات حفظ السلام الدولية في بناء السلام، وكثيراً ما تنطوي عملياتُ السلام الآن على تقديمِ دعمٍ كبيرٍ من الجهات الدولية الفاعلة. إن «الرغبة في السلام»، سواء في شكله الإيجابي أو حتى الهجين، تُعَد مَطْمحاً محلياً ودولياً وجماعياً، حتى إذا كانت «الرغبة في السلطة» (التي تعني السلامَ السلبي في أفضل الأحوال) قد احتلَّت في أغلب الأوقات العناوين الرئيسية في العالم.

الفصل الرابع سلام المنتصرين عَبْر التاريخ

الفصل الرابع
سلام المنتصرين عَبْر التاريخ

إلى المنتصر تَؤُول الغنائم.

مقولة منسوبة إلى السيناتور الأمريكي ويليام مارسي، 1832

لا تتمثَّل طبيعة الحرب في القتال الفعلي، وإنما في الميل المعروف لها، وطوال الوقت لا يوجد ما يضمن العكس. وكل ما خلا ذلك من وقتٍ فهو سلام.

توماس هوبز، «اللفياثان»

تطوَّرَ سلامُ المنتصر من وجهة النظر التاريخية بأن السلام ينتج عن الانتصار العسكري. وهذا الشكل من السلام السلبي يتَّسم بأنه قسري وجائر في أغلب الأحيان، ولكنه يحافظ على النظام، على الأقل ما بقي المنتصر على قيد الحياة. ومن الممكن أن يوفّر هذا الشكل الأساسَ لظهورِ نسخةٍ أكثرَ تعقيداً. اعتُقِد لوقت طويل أن هذا هو الفَهم الأقدم للسلام، ما أذِنَ بمفهوم البقاء للأصلح الدارويني، وقضى ضمنياً بأن الحرب والعنف هما الحالة الطبيعية للبشرية. وبهذا المعنى فإن أيَّ سلامٍ محدودٍ كان مجرد فترة فاصلة تسبق اندلاع المواجَهة المسلَّحة التالية على الأراضي والموارد. وكانت الهيمنة المتواصلة للطرف المنتصر - المتمثِّل غالباً في إمبراطورية، سواء إمبراطورية الإسكندر الأكبر، أو الإمبراطورية الرومانية، أو البريطانية، أو ما يكافئها من النفوذ الأمريكي المهيمن في

وقتنا الحالي - تعني أن السلام الذي فرضه المنتصر من المرجح أن يجتاز أي تحدّيات، غير أن هذا مرهون وحسب بدوام السلطة.

إن نموذج السلام الذي ينطوي عليه هذا الشكل محدود بطبيعته؛ إذ إنه قائم على السيطرة أو الاحتلال العسكري، وعلى الاستعمار أو الإمبريالية. وهو يؤدي في أفضل الأحوال إلى شكل أساسي من النظام الذي يتحقّق من خلال الهيمنة أو التحالفات وتوازن القوى، والذي ترى الدولُ والقادة بموجبه أن الانتصار في الحرب مكلِّفٌ أكثر مما ينبغي بسبب قوة الخصم. ويوصف هذا التفكير جيداً من خلال صياغة «السلام السلبي».

ربما يُعَد التدمير الروماني لمدينة قرطاج (149 ق.م)، في تونس الحديثة، المثال الأشهر والأقدم على سلام المنتصر. فبعد هزيمة جيوش قرطاج، أعلنت روما وجوبَ تسويةِ مدينة قرطاج بالأرض وتغطية أرضها بالملح، في محاوَلةٍ لمحوها تماماً من خريطة العالم. ومن قبيل المفارَقة، أن هذا تحديداً هو ما أدَّى إلى تخليد ذكرى قرطاج. غير أن سلام المنتصر يحتاج إلى أكثر من القوة، إذ يحتاج أيضاً إلى القانون، وقد وضع أول أباطرة الإمبراطورية البابلية ألواحاً حجرية حول أراضيه (حوالي عام 1789 ق.م) تَعرض شروطَ السلام الواردة في «وثيقة القوانين» التي فرَضَها بعد الانتصار في الحرب.

نُوقِش سلامُ المنتصر في عدد من المصادر القديمة. فكتب ثوسيديدس (460 - حوالي 395 ق.م)، المؤرّخ اليوناني والجنرال الأثيني، عن تجاربه في كتابه «تاريخ الحرب البيلوبونيسية» (*History of the Peloponnesian War*) بين إسبرطة وأثينا. قبل الحرب، كانت أثينا أقوى دول المدن في اليونان، ولكن بعد سلسلةٍ من معاهدات السلام الفاشلة مع إسبرطة، هُزِمت في نهاية المطاف. وأصبحت إسبرطة دولة المدينة القائدة بدورها. كان للحرب تأثيرٌ اقتصادي مدمِّر، وقوَّضتْ فكرةَ الديمقراطية التي نادت بها أثينا، واستعاضت عنها بالنَّهج الاستبدادي لإسبرطة، وأدّت إلى حروبٍ متكرّرة في جميع أنحاء العالَم الهيليني. وخلص ثوسيديدس إلى أن القوة هي ما يحدِّد العلاقات الدولية، على الرغم من أنه استكشف المشكلات التي يعاني منها الضحايا في «حوار ميلوس» الشهير، وقال فيه الأثينيون ما يلي:

الأقوياء يفعلون ما يحلو لهم، والضعفاء يعانون مما يجب عليهم ... لسنا نحن أول مَن سَنَّ هذا القانون، أو أول مَن نفَّذه بعد سَنِّه: كان موجوداً من قبلنا، وسنتركه إلى الأبد بعدَنا. وكل ما نفعله هو الاستفادة منه، مُدرِكين أنك وكل شخص آخَر، إذا امتلك نفسَ القوة التي لدينا، فسيفعل نفسَ ما نفعله.

أورَدَ عددٌ من المصادر التاريخية الأخرى حججاً وتجاربَ مشابهة. فأوضح صَن تزو، في تُحْفته الاستراتيجية «فن الحرب» (حوالي 476-221 ق.م)، كيف يمكن كسب الحروب في ظل الدعوة إلى التعاون والدبلوماسية مع الدول الأخرى. كما برز دور العنصرَين الأخيرَين أيضاً في كتاب «مدينة الله» (*The City of God*) الذي ألّفَه القديس أوغسطين (في القرن الخامس الميلادي). رأى أوغسطين أن الحرب تمثِّل «حالة سقوط» للبشرية، ومع ذلك من الممكن خوْضُ الحرب بشكلٍ مشروع ضدّ أعداء العالَم المسيحي. كانت الحرب داخل العالَم المسيحي آثِمة، ومن ثَم يجب أن تُدار بعناية. ومن المفترض أن تكون «مدينة الله» إمبراطوريةً مسيحية للسلام، على الرغم من أنها قد لا تكون سِلمية في تعامُلاتها مع غير المسيحيين. وأشار مكيافيلي في كتابه «الأمير» (1513)، الذي يُعَد بمنزلة دراسة تأسيسية، إلى تبريرِ استخدام الوسائل غير الأخلاقية لتحقيق المجد أو البقاء. وذهب توماس هوبز في كتابه «اللفياثان» (1651) إلى أن «الحالة الطبيعية» - بمعنى «حرب الجميع ضدّ الجميع» - لا يمكن منعها إلا من خلال حكومة مركزية قوية يكون المجتمع خاضعاً لها. وتُعَد إساءةُ استخدام السلطة هي ثمن السلام. وقد أشارت هذه الحجج إلى أن الحرب والسلطة هما المهيمنتان على النظام، لكنها أشارت أيضاً إلى أن ثمَّة فروقاً دقيقة مهمّة تطوّر فَهْمنا للسلام والحرب. وقد تناولت مسألة أي العناصر لها الأسبقية: السلطة، أم البقاء، أم القواعد؟ هل السلطة والمَصالِح تَفُوق القواعدَ وزناً (بمعنى أن الأقوياء يفعلون ما يشاؤون حتى إذا تسبَّب ذلك في تقويض حقوق وكرامة الآخرين)؟ وما هي الحرب «العادلة» التي تُشَن من أجل السلام العادل (بمعنى أن تكون الحرب مشروعةً وأن تُستخدَم في إرساء سلام يحظى بقبول الناس)؟ ومن قبيل المفارَقة أن الحرب تُشَن أحياناً بغرض تحقيق السلام، وفي بعض الأحيان يكون للسلام منفعةٌ حصرية لمجموعةٍ أو أخرى. وهناك أيضاً حجج أقل إبهاماً في الأدبيات المبكّرة التي تناولت السلام والحرب، كما نجد في الاعتقاد المتنامي أن الظلم والحرمان كانا محفِّزَين مهمَّين للحرب.

كان فرانثيسكو دي فيتوريا فيلسوفاً وفقيهاً قانونياً إسبانياً عاش خلال عصر النهضة، وقد كتب عن الحرب العادلة، وكان يؤمن بأنَّ الساحة ممهَّدة لحِقبةٍ جديدة من سلام المنتصر؛ إذ كانت الأراضي غير المأهولة متاحةً للاستغلال ما يوفّر سبباً لسلام المنتصر، الذي بُرِّرَ بأنه في مصلحة الأمير.

وفي حين ذهب هوبز في كتاب «اللفياثان» إلى أن مقاوَمة «الحالة الطبيعية» تعتمد في الأساس على مَصالِح وقدرات «اللوياثان» (وهي كلمةٌ تشير إلى وحشٍ بحري كبير كان هوبز يقصد به الجهةَ صاحبة النفوذ الأقوى)، فإنه كان يدرك أيضاً حاجة السلطة إلى التوافق والشرعية داخل المجتمع.

إن الأنظمة الاستعمارية أو الإمبريالية التي ظهرت نتيجة قوة الدول الصناعية الأوروبية ومَصالِحها مكَّنت هذه الدول من السيطرة على قطاعاتٍ سكانية ضخمة ومساحاتٍ شاسعة من الأراضي حول العالم، في سبيل تحقيق المجد والربح و«تحضُّر السكان الأصليين». كانت هذه صورةً من صور سلام المنتصر. وقد استند تطوُّر الاستعمار والإمبريالية الأوروبية إلى حق العِرق المتفوِّق في الهيمنة على من يرى أنهم أقل شأناً.

أدى استكشاف الإمبراطورية البريطانية لطرقٍ بحرية جديدة خلال العصر الإليزابيثي (1558-1603) إلى إدراكٍ سريع لإمكانات التجارة، وفي النهاية إلى إدراك الفوائد المالية والعسكرية الناتجة عن الاستحواذ على الأراضي والسيطرة عليها. وتضمَّنَ هذا التطوّرُ العلاقةَ بين الحرب والتجارة والسلام في المستعمرات والأقاليم التابعة لها. كان منظور الطرف المحتل إلى السلام يختلف اختلافاً شديداً عن منظور السكان المحليين. وبنهاية القرن التاسع عشر لم تَعُد الإمبرياليةُ الأوروبية تُوصَف بأنها عمليةُ استغلالٍ لمواردِ إقليمٍ ما وسكانه، بقدرِ ما باتت تُوصَف بأنها «مهمةُ تحضُّرٍ» ليبراليةٌ يُعتقَد أنها تفيد السكان المحليين. وبطبيعة الحال، كثيراً ما استتر ذلك تحت غطاءٍ رقيقٍ من العمل الخيري.

أدَّى التصنيع الهائل أيضاً إلى تضخيم القدرة المتاحة للدول والقوى الإمبريالية على شنِّ الحروب. ومع زيادة الطلب على الأراضي والموارد المادية والأسواق، انجرفت بعضُ الدول نحو الفاشية. كانت الدولة عنصراً حيوياً في هذه المحاوَلة المتطرفة لحشد السلطة، بحيث يمكن استخدامُ الحرب بمثابة أداة سياسية. ووفق هذه الحجج، ربما توفِّر الحرب أيضاً سياقاً يُظهِر فيه الأفرادُ قدرتَهم على الحياة الأخلاقية. وفي الواقع، يرى هيجل (Hegel، ا1770-1831)، وهو فيلسوف ألماني قدَّم حججاً مشابِهة، أن السلام قد يؤدي إلى «فساد الأمم».

في ضوء اعتماد سلام المنتصر اعتماداً رئيساً على القوة الساحقة، التي كانت حدَثاً تاريخياً نادراً، ظهر حلٌّ وسط بشأن هذا الشكل يتمثَّل في نظامِ توازُنِ القوى الذي ميَّز السياسات الأوروبية خلال جزءٍ كبير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد استند هذا التوازنُ إلى منظومةِ تحالُفاتٍ حافظت على سلامٍ سلبي بين الدول والإمبراطوريات. ونقطةُ ضَعفِ هذا السلام قابليتُه للانهيار، وهو ما يمكن رؤيته في التاريخ الأوروبي في أوائل القرن العشرين. ربما تحافظ التحالُفاتُ على النظام، ولكن قد يُعتمَد عليها أيضاً في تقديم الدعم ضد الدول المعتدية، كما حدث مع ألمانيا في عامَيْ 1914 و1939. ومع تفعيل منظومات التحالفات قد تتصاعد هذه النزاعاتُ سريعاً إلى حروب إقليمية أو عالمية، وربما ينهار بسببها النظامُ الدولي السابق وإمبراطورياته.

قُوبِل اندلاعُ الحرب في عام 1914 بحالةٍ عامة من عدمِ تصديقِ أن «الحضارة» لا يزال بإمكانها السماح بنشوب الحرب. ومع تصاعد التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بـ «الحرب الكبرى»، صار جلياً أن الحرب أضحت غايةً في حدّ ذاتها دون أي أهداف أو مزايا واضحة. وقد أظهرت الحرب العالمية الأولى للمرة الأولى أن الحرب الواسعة النطاق في العصر الصناعي لا يمكن تحقيقُ نصرٍ حاسم فيها، حتى ولو بتكلفة كبيرة. وفي الواقع، قد يكون سلام المنتصر من أي نوعٍ مكلِّفاً للغاية بحيث يصير عديمَ المعنى.

كانت تسوية فرساي التي أعقبت الحرب بمنزلة سلام المنتصر في بعض الجوانب، حيث حُدِّدَت شروطُها في ضوء «النقاط الأربع عشرة» التي وضعها الرئيس الأمريكي ويلسون. وكما تنبَّأ كينز في كتابه «العواقب الاقتصادية للسلام» (*The Economic Consequences of the Peace*) ا(1919)، فقد أجبرت الدولُ المنتصرة في الحرب العالمية الأولى قوى المحور المهزومةَ على قبولِ شروطٍ ربما تؤدِّي إلى استئناف الحرب في المستقبل. يوضِّح ذلك كلاً من هدفِ سلام المنتصر - التخلُّص من التهديد الذي يشكِّله الطرفُ المهزوم إلى الأبد - ونقاطِ ضعفه

المتمثِّلة في نهوض الطرف المهزوم، في الواقع أو الأسطورة، بطريقةٍ ما مجدداً. ومع تضاؤل قوة المنتصر، يصبح الاحتمال الأخير أكثر ترجيحاً.

سرعان ما اختفت الإمبراطوريات الأوروبية من المسرح الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. فقد استنزفت هاتان الحربان مواردَها وعزَّزتا المطالب المحلية بحق تقرير المصير في المستعمرات حول العالم.

تاريخياً، استند سلام المنتصر إلى الحجة القائلة بأن السلطة يمكن أن تُمارَس من جانب كيان مُهيمِن (أي دولة أو إمبراطورية تتحكَّم في معظم الموارد)، مدفوعاً بمصالحه الإمبريالية أو الاستراتيجية. ومع ذلك فمن الممكن شنُّ الحرب وتخفيف أهوالها على السواء من خلال محاوَلات هذه الكيانات المهيمنة الحفاظَ على النظام (وربما تخفِّف من حدّتها «مهمةٌ حضارية» استعمارية مُصمَّمة بهدف «إضفاء الحداثة» على المستعمرات، كما هو الحال مع الإمبراطورية البريطانية بعد تسعينيات القرن التاسع عشر). وقد كان للانجراف الذي حدث بين الحربَين إلى القبول بشرعيةِ سلام المنتصر، تأثيرٌ حاسم على تاريخ القرن العشرين: ليس فقط عبر حربَين عالميتَين واسعتَي النطاق، ولكنْ بصورةٍ أكثر دقّة على هيكل السلام الذي تأسَّس بعد كلتا الحربَين العالميتَين في شكلِ عُصبةِ الأمم ومنظومة الأمم المتحدة.

عكَسَ إنشاءُ عُصبةِ الأمم، والأمم المتحدة، وحِلف شمال الأطلسي هذا التوتّر. شكَّلت منظمة حِلف شمال الأطلسي (الناتو) - وهي تحالُف عسكري قائم على معاهدة شمال الأطلسي لعام 1949 - نظامَ أمنٍ جماعياً مُصمَّماً للحفاظ على النظام الجديد نيابةً عن الدول الثماني والعشرين الأعضاء، حسب أحدث إحصاء، في كلٍّ من أمريكا الشمالية وأوروبا. وتشارك الآن 22 دولة إضافية في «الشراكة من أجل السلام» التابعة لحِلف شمال الأطلسي. وتعادل الموازنات العسكرية للدول الأعضاء بحِلف الناتو زهاءَ 70 في المئة من الموازنات العسكرية في العالم. وقد انخرط الحلف سياسياً في صراع الحرب الباردة، وتدخَّل عسكرياً خلال تفكُّك يوغوسلافيا في البوسنة في منتصف التسعينيات، ومرةً أخرى في كوسوفو عام 1999، مُستنِداً إلى مبدأ التدخُّل الإنساني الجديد. كما عَدَّ الحلف هجماتِ الحادي عشر من سبتمبر الوحشية في نيويورك هجوماً على جميع أعضائه، وتورَّطَ فيما بعدُ في أفغانستان من خلال القوة الأمنية للمساعدة الدولية الموضوعة تحت قيادته. ومؤخراً، في عام 2011، فرض الحلف منطقةَ حظرٍ جوي فوق ليبيا عقب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973. وبدءاً من عام 1990 أصبح سلام المنتصر أساسَ السلام الليبرالي، بينما حلَّتْ تدريجياً محلَّ السعي وراء سلام المنتصر مُطالَباتٌ بشكلٍ جديد للسلام الإيجابي في أذهان المواطنين، حول العالم، الذين شاهَدوا الدمارَ الحادّ الذي سبَّبته الحروب.

ما وراء سلام المنتصر

تتضمَّن الأمثلة المعاصرة لسلام المنتصر حالةَ رواندا بعد أعمال الإبادة الجماعية التي شهدتها عام 1994. غزا الرئيس الحالي بول كاغامه البلادَ وأنهى الإبادةَ الجماعية، وفرض حالةً جديدة أدَّت

إلى إعادة السلام إلى البلاد منذ ذلك الحين، وذلك على الرغم من الانتقادات الموجَّهة إلى حكومته على خلفيةِ انتهاكاتِ حقوق الإنسان. ومن الممكن أيضاً القول بأن حملات القصف التي قام بها حِلف الناتو في يوغوسلافيا السابقة عام 1995 في البوسنة والهرسك، أو عام 1999 في كوسوفو وبلغراد - وكلتاهما استهدفتا القوات الصربية - أو غزو أفغانستان والعراق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثَّلت أيضاً نسخةً معاصرة من سلام المنتصر. ووفَّرت كل هذه الحالاتِ الأساسَ لمحاوَلةِ إنشاءِ ديمقراطياتٍ ليبرالية قابلة للبقاء في هذه البلدان.

ثمَّة عيوبٌ كثيرة تَشُوب إطارَ سلام المنتصر، منها أنه معرَّض لمشكلة التوسّع الإقليمي والاستراتيجي المُفرِط، وعدم القدرة على السيطرة على الرعايا «الجامحين». وتحديداً، غالباً ما تُفاجَأ القوى المهيمنةُ بالمقاوَمة المحلية لحكمها. قد تكون هذه المقاوَمة داخلية، كما حدث في كثيرٍ من صور مقاوَمة سيطرة الاتحاد السوفييتي (ربيع براغ عام 1968، أو المقاوَمة البولندية للحكم السوفييتي في الثمانينيات، أو هدم جدار برلين عام 1989)، أو قد تأتي المقاوَمةُ من الخارج، كما في حالة المقاوَمةِ الهندية للإمبراطورية البريطانية في أوائل القرن العشرين خلال حملة الاستقلال، أو الهجمات المتواصلة على أهداف أمريكية وأجنبية أخرى في مهمة «بناء الدولة» الجارية في أفغانستان. وينطبق الشيء نفسه على حالة مقاوَمة الاحتلال الأمريكي في فيتنام أو العراق في ستينيات القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة على الترتيب، أو الاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين.

غالباً ما تحدث هذه المقاوَمة على الرغم من القوة العسكرية الساحقة التي تتمتع بها القوة المهيمنة أو الطرف المنتصر. ويشير ذلك إلى إحدى المفارَقات الغريبة التي يتَّسِم بها سلام المنتصر ونوعية الواقعية السياسية (من حيث الممارَسة والنظرية) التي ينبثق عنها: أن القوة، مهما كانت ساحقةً من الناحية العسكرية أو المالية أو السياسية أو حتى العُرفية، لا تبدو كافيةً أبداً لقمع الرغبة المحلية في الاستقلال الذاتي وتقرير المصير، وشكل إيجابي للسلام. ومن الدروس التاريخية أنَّ الموافَقتَين المحلية والشرعية ضروريتان في نهاية المطاف للحفاظ على أي صورة من صور سلام المنتصر، وللانتقال إلى صورة أكثر تقدُّماً للسلام، وهو ما يعني أن الطابع القسري لهذا السلام آخِذ في الضَّعف. ومن قبيل المفارَقة أن سلام المنتصر قد ينهار إذا فقدت القوةُ المهيمِنة الاهتمامَ بالحفاظ عليه، أو إذا كانت مقاوَمتُه واسعةَ الانتشار.

الفصل الخامس السَّلام الدستوري

الفصل الخامس
السَّلام الدستوري

على الرغم من الشيوع الظاهري لسلام المنتصر، على مرّ التاريخ، يشير السجل التاريخي في أغلبه أيضاً إلى شرعيةِ صورٍ أوسع للسلام. وقد ظهرت ببطء فكرة إمكانية بناء السلام من خلال القانون والمؤسّسات والحقوق والازدهار، عوضاً عن فرضه أو الاكتفاء بالحفاظ عليه من خلال القوة العسكرية، خلال عصر التنوير وبعده، بوصفها نُسخَة متقدِّمة محسَّنة من سلام المنتصر. وجاء ذلك ردّاً على التجاوزات العنيفة للنخبة وسلطة الدولة من جهة، وبهدف إرضاء الحشد المتزايد للجهود الهادفة إلى دعمِ مجموعة من الحقوق داخل المجتمع من جهة أخرى.

كانت فترةُ ما بعد عصر التنوير منبر النضال من أجل تحقيقِ نسخةٍ من السلام تتسم بكونها أكثر تقدّماً وتعقيداً مما قد يسمح به أيُّ انتصارٍ في الحرب. كان من المفترض أن يكون هذا النظام أكثر استقراراً من نظامٍ يعتمد فقط على النصر في نزاع، وبات يُنظَر إليه تدريجياً على أنه قائمٌ على إنشاءِ هيكلٍ سياسي وقانوني محلي، وهيكلٍ دولي مُصمَّم لتحقيق التوازن بين مَصالِح السكان واحتياجاتهم وحقوقهم. وكان من شأن هذا النظام أن يحقّق الفائدةَ الكبيرة لجعل النظام الدولي أكثر استدامة، لأنه سيكون قائماً على سلام إيجابي.

من الممكن تسمية هذا الهيكل السياسي المحلي السلامَ الدستوري، وقد خضع للتداول منذ مناقشات أفلاطون وبريكليس وأرسطو حول «الحياة الطيّبة»، ومزايا الديمقراطية في مقابل دور الملوك الفلاسفة في اليونان القديمة. وظهر موضوع الشكل الذي ينبغي أن تتخذه الحكومة الصالحة مجدّداً خلال عصر التنوير في شمال أوروبا. ومع معاهدة وستفاليا، في عام 1648، أدرك الجميعُ أن السلام مرتبطٌ بالشكل الذي يجب أن تتخذه الدولة، والذي ينبغي أن يُمكِّنها من أن تصبح عضواً مسالِماً ومقبولاً في نظام دولي مستقر، ويحقِّق في الوقت ذاته الفائدةَ لشعبها.

السَّلام الدائم والدساتير الليبرالية

مع تقدُّم عصر التنوير تم التخلي عن نظرة هوبز التي قضت بأن الحرب جزء من النسيج الطبيعي للحياة الدولية، التي يتم التلاعب بها من جانب الأمراء المكيافيليين. وبدأ القادة والمفكِّرون والعامة يؤمنون بأنَّ السلام يجب أن يلعب دوراً محورياً في الحياة السياسية والمؤسسات. كان السلام شيئاً قابلاً للتحقيق وليس شيئاً مثالياً نتطلع إليه، وينبغي التفكير في هذا في سياق الدول القومية. وقد شدَّدت الحركةُ الإنسانية خلال عصر النهضة (تلك الحركةُ التي تطوَّرت خلال القرنَين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديَّين) على حاجة المواطنين، ومن بينهم النساء، إلى الانخراط في الحياة المدنية بالدولة واتِّباع مسارات العمل الفاضلة. وعارضت الليبراليةُ التي ظهرت لاحقاً فكرةَ أن العنف والحرب جزءٌ من النظام الطبيعي. فمن الممكن أن يكون السلام نتاجاً لبراعة الإنسان، وبخاصة إذا أمكن إشراك الدول والقادة على نحوٍ كافٍ. وصار الآن بإمكانِ الأطرافِ المستنيرة ذات وجهات النظر والأهداف الليبرالية تخفيفُ أهوال الحرب.

تمثَّلت مساهَمةٌ مهمة أخرى في المقولة التاريخية بأن «الحرب العادلة» يجب أن تشنَّها سلطةٌ شرعية، لكن على أن يكون ذلك بمثابة ملاذ أخير فقط، ورداً على عدوان غير مُبَرَّر. كان لهذا الأمر تأثيران: الأول هو القلق المتزايد بشأنِ طبيعة نوع الدولة التي من شأنها أن تُفضِي بشكل أكبر إلى السلام، والثاني هو الاهتمام بالمنظَّمات والمؤسسات الدولية المُصمَّمة لإحلال السلام والحفاظ عليه. أُنهِيَت الحروب الدينية المتواصلة التي شهدتها أوروبا في تلك الحِقبة أخيراً عن طريق اتفاق يتماشى مع هذه الخطوط، ويتضمن دولاً إقليمية لا يحقّ للدول الأخرى انتهاك سيادتها. ومن التَّبِعات المهمة لهذا الاتفاق أن صارت الدول الإقليمية وترتيباتها الدولية ضروريةً من أجل السلام القائم إما على القِيَم المشتركة، وإما على اتفاق الأطراف على ألَّا تتفق. وبذا تطوَّرَ فَهم السلام إلى توازنٍ للقوى بين الدول، تضمنه المعاهدات والتحالفات الدولية، على النحو الذي أقرَّتْه معاهدةُ وستفاليا عام 1648.

بعد ذلك بفترة وجيزة ذهب جون لوك إلى أن الحكومة القائمة على القانون تنتج الإجماع والشرعية، ومن ثَمَّ تنعم بالسلام المحلي. كانت هناك حاجةٌ إلى عَقدٍ اجتماعي من أجل توطيد العلاقة التوافقية والتمثيلية بين القادة والمجتمع، بحيث توفِّر الدولةُ الأمنَ وتعمل بمثابة «قاضٍ محايد» بهدف حماية حياة المواطنين وحريتهم وممتلكاتهم.

شكَّلت التجارة الحرة مكوّناً مهمّاً من مكوّنات السلام الدستوري، وذهب آدم سميث (Adam Smith) في كتابه «ثروة الأمم» (*Wealth of Nations*) ا(1776) إلى أن التجارة الدولية ينبغي أن تكون أساسَ التعاون والازدهار والسلام بين الدول وداخلها.

بنى كانط، في كتابه «السلام الدائم» (*Perpetual Peace*)، فَهْمَه اللاحق للسلام على إنشاءِ قوانينَ عادلةٍ من شأنها أن تنعكس في نظام سياسي «جمهوري» أو ديمقراطي. ومن شأن هذه الشروط أيضاً أن تمنع بشكلٍ حاسم الحربَ بين الدول. وقد أوضح كتاب «السلام الدائم» الشروطَ التي يمكن من خلالها تحقيقُ شكلٍ مبكّر من العدالة الاجتماعية داخل الدول، وتحقيقُ السلام بينها (انعكست هذه الشروط لاحقاً في ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945).

ربما كان كتاب «السلام الدائم» لـ «كانط» هو البيان الأشمل حتى ذلك الحين حول كيفية إحلال السلام في أوروبا الغارقة في حالةٍ من الاضطراب المستمر. وأدّت تلك الحجج إلى ظهورٍ ما صار يُعرَف الآن باسم أطروحة السلام الديمقراطي الليبرالي، التي بنَت أدبياتٌ ضخمة حججاً مؤيِّدة لها تدعم الديمقراطية. وتنصّ النسخة الحديثة من هذه الأطروحة على أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضاً، على الرغم من أنها قد تحارب الدولَ غير الديمقراطية. كتب كانط:

إذا كانت موافَقةُ المواطنين مطلوبةً من أجل اتخاذِ قرارٍ بإعلان الحرب (وفي هذا الدستور يستحيل أن يكون الأمرُ خلافَ ذلك)، فمن الطبيعي تماماً أن يتحلَّوْا بالحذر الشديد حِيال بدءِ لعبةٍ بغيضة كهذه، بحيث يجلبون لأنفسهم كلَّ ويلات الحرب. ومن هذه الويلات: الاضطرارُ إلى القتال، ودفع تكاليف الحرب من مواردهم الخاصة، والاضطرارُ إلى الإصلاح المؤلم للخراب الذي تخلِّفه الحرب، وما يُكمِل كأسَ الشرور أنَّ عليهم تحميلَ أنفسهم دَيْناً وطنياً ثقيلاً من شأنه أن يُضفِي المرارةَ على السلام نفسِه، ولا يمكن التخلّص منه مطلقاً بسبب الحروب المستمرة في المستقبل.

اتَّبَع جيريمي بنثام (Jeremy Bentham، ا1748-1832)، الفيلسوف البريطاني والمصلِح الاجتماعي، هذا الفكرَ الدستوريَّ المتعلق بالسلام والنظام، وزاد على ذلك الاهتمامَ بعددٍ من القضايا الاجتماعية: كالرفاهية، والحرية الاقتصادية، وفصل الكنيسة عن الدولة، وحرّية التعبير، والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، وإلغاء الرقِّ وعقوبة الإعدام. وقد قدَّمَ رؤيةً نفعية للحكومة مُفادُها أن تحقيق السعادة العُظمى للسواد الأعظم من شأنه أن يؤدي إلى السلام، وأكَّد الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو (David Ricardo، ا1772-1823) على المعنى نفسه من المنظور الاقتصادي. وعلى الرغم من الانتقادات الموجَّهة إلى الاقتصادي البريطاني توماس مالتوس (Thomas Malthus، ا1766-1834)، الذي رأى أن الزيادة السكانية من شأنها أن تؤدي إلى تنميةٍ غير مستدامة، وإلى نضوب الموارد، وإلى الحرب، فإن الحجّة التي قدَّمها دعماً للتجارة الحرة لا تزال تشكِّل ركيزةً أساسية للنسخة الناشئة من السلام. ومع ذلك فقد نُشِرت عبر مزيج غير مريح من الليبرالية البريطانية والاستعمار حتى أوائل القرن العشرين.

كان التفكير الليبرالي في سبيله إلى التبلور إلى ما هو أكثر من مَحْض تأملات: ربط الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت مِل (John Stuart Mill، ا1806-1873)، التنميةَ بالسلام، وبالحرية الفردية والملكية الخاصة، وذهب إلى أن السلام يكمن في حماية الحرّيات الفردية ووجود حكومة فعَّالة.

وفق السلام الدستوري يجري بناءُ السلام من خلال عمليات توافقية، بحيث يقبل المجتمع شرعيتَه. وكان إيجاد التوازن بين الكيان الحاكم المهيمن (اللوياثان) ومَصالِح السكان مهمةً عسيرة. وقد تمثَّلت مشكلةُ افتراضِ كانط أن الدول تعمل من أجل تحقيق أقصى قدر من مَصالِح شعوبها (حيث تعامِلُهم بمثابة وسائل بدلاً من غايات) في أن الدول والنُّخَب قد تستغل شعوبها بدلاً من ذلك. فكان الخطُّ الفاصل بين المساهَمة في السلام أو اتِّباع مصلحةٍ قومية أو نخبوية رفيعاً للغاية، ولا يزال كذلك.

كان ظهور القومية نتيجة أخرى لحق الشعوب في تحديد حكوماتهم، حيث نادى به جون ستيوارت مِل. وقد يعني ذلك السعْيَ وراء مصلحةٍ وهُوِيَّة وطنيتين لا تتناسبان بالضرورة مع السلام الإقليمي أو الدولي أو القواعد العالمية. وفي ضوء اكتساب مبدأ تقرير المصير الوطني جاذبيةً شعبيةً في السنوات المئة الماضية أو نحو ذلك، وخاصةً خلال تفكُّك الإمبراطوريات العثمانية والنمساوية المجرية والفرنسية والبريطانية، وغيرها من الإمبراطوريات الأوروبية بعد الحربَين العالميتَين، وفي نهاية الحرب الباردة (في البلقان مثلاً)، أضحت مفاهيمُ القومية والقومية العِرقية مرتبطةً بأسس الحرب لا النظام. وسرعان ما أشعل ذلك شرارةَ الحرب بين الجماعات التي تطالِب بالأراضي نفسها، ولا يزال يحدث ذلك في وقتنا المعاصر، مثلما توحي به حالاتُ قبرص، والسودان، والبوسنة والهرسك، وإسرائيل/ فلسطين، وغيرها.

من المخاوف الأخرى أن السلام الدستوري وُصِف بأنه مشروع مسيحي، حتى حين افتُرِض به أن يكون علمانياً. كانت خططُ السلام تهدف إلى تحقيق الاستقرار في أوروبا، نظراً إلى أن معاهدة وستفاليا استندت أساساً إلى الأخلاق المسيحية وتوازن بين الفكر العالمي والطائفي.

ومع ذلك، يبدو أن حُجّة السلام الديمقراطي أو الليبرالي ظلت صامدة. ويتمثَّل أحدُ أهم الاستثناءات في أن الدول الديمقراطية ربما لا تزال تخوض حروباً ضدّ الدول غير الديمقراطية، لمجموعةٍ من الأسباب، كما أظهرت حالاتُ التدخل العسكري في أفغانستان والعراق في أوائل العَقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يفترض السلام الديمقراطي أن الدول سوف تتطوَّر إلى ديمقراطيات. ونظراً إلى أن الحال لم يكن كذلك في أحيان كثيرة، ومع استمرار العديد من الدول في خوض الحروب أو انتهاك حقوق الإنسان لمواطنيها، فقد أثبَتَ السلامُ الدستوري أنه غير كافٍ. وأَمِلَ كانط وغيره من المفكِّرين العِظام في عصره أن تحلّ هذه المشكلةَ منظمةٌ دولية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحفاظ على السلام.

يركِّز السلام الدستوري على خطابٍ رسمي يَصدُر من جانب الدولة والحكومة على مستوى النُّخَب، وهو مقيَّد جغرافياً وزمانياً بحدود الدولة ذات السيادة. وتُخَفَّف كل هذه القيود من خلال محاوَلة هذا السلام تعزيزَ إطارٍ ليبرالي لحكومة الدولة، لكن يظل مشروعُ السلام الدستوري قائماً على استخدام القوة. ومع ذلك فهو يظل أحدَ «القوانين» القليلة للعلاقات الدولية. ومنذ نهاية الحرب الباردة حُدِّدَ هذا السلام بواسطة الديمقراطية والتجارة الحرّة وحقوق الإنسان، على النحو الذي

وصفه فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) بشكلٍ لافت للنظر في مقال «نهاية التاريخ والرجل الأخير» (1989)، الذي احتفى بإمكانية انتشار الديمقراطية بعد نهاية الحرب الباردة.

تُعَد أطروحةُ السلام الليبرالي-الديمقراطي جزءاً راسخاً من الهيكل الدولي الحالي للسلام، ومن دساتير العديد من الدول، والقانون الدولي، ودور الجهات المانحة، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسّسات المالية الدولية مثل البنك الدولي. ونتيجةً لذلك، يمتلك العديدُ من دول العالم اليومَ مؤسساتٍ ودساتيرَ ديمقراطيةً ليبرالية (63% وفقاً لتقديرات مؤسسة فريدوم هاوس في عام 2013)، تتبنى أيضاً التزاماً بحقوق الإنسان. وجديرٌ بالذكر أن الاتحاد الأوروبي اليومَ يَدِين بالكثير من بِنيته الدستورية إلى مشروعات السلام التي ظهرت في عصر التنوير، والتي عزَّزت السلام الدستوري.

شكَّلَ هذا التفكير حدود المعرفة بعد نهاية الحرب الباردة عن المكوّنات الضرورية التي يجدر بأي دولة تضمينها في دستورها إذا أرادت أن تظل سِلمية. بل ذهبت أيضاً عدةُ دول إلى ما هو أبعد من ذلك خلال القرن الماضي في سعيها لتحقيق السلام؛ فوفقاً للقانون الأساسي الألماني ليس مسموحاً لألمانيا بامتلاك قوات مسلّحة هجومية (وهو ما يُعَدّ من الآثار المتبقية عن احتلال الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية)، ويقال إن اليابان (حتى وقت قريب على الأقل) لديها أيضاً «دستورُ سلام»، كما قامت دول أخرى مثل كوستاريكا بتفكيك قواتها المسلحة تماماً.

وعلى سبيل التحذير، علَّقَ كانط ذات مرة قائلاً: إن السلام الدائم الذي يتخيّله ربما يتبين أنه بغيضٌ إلى حدٍّ ما، وكرَّر فوكوياما هذا التحذير. ويبدو أن الديمقراطية الليبرالية والتجارة الحرة صارتا الشكلَ الوحيد القابل للتطبيق للسياسة والسلام بعد نهاية الحرب الباردة، غير أن النزعة المادية المتواصلة، وما يرتبط بها من استهلاكٍ للمواد الخام، قد يؤديان في النهاية إلى انتصارٍ أجوفَ بل وإلى انهيارٍ بيئي. وفي الواقع العملي، كثيراً ما مُنِع تطبيق السلام الدستوري من جانب جهات فاعلة عازفة عن تقاسُم السلطة، وتُعارِض الهياكلَ القانونية المحلية التي قد تجرّم أنشطتها الاستبدادية أو الفاسدة. لم يتغيّر ذلك منذ أن تجاهل هتلر وموسوليني عصبة الأمم في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، أو عندما تجاهَلَ صدام حسين قرارات الأمم المتحدة بشأن غزوه للكويت في تسعينيات القرن العشرين، ومنَعَ عملياتِ التفتيش على برنامج أسلحة الدمار الشامل المحتملة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الفصل السادس السَّلام المؤسَّسي

الفصل السادس
السَّلام المؤسَّسي

... إلى أن تصمت طبول الحرب، وتُطوى رايات المعركة، في برلمان الإنسان، اتحاد العالم.

لورد ألفريد تنيسون، قصيدة Locksley Hall، ا1837-1838

أشاد الشاعر الإنجليزي لورد ألفريد تنيسون (Alfred Tennyson، ا1809-1892) الذي عاش في القرن التاسع عشر، بإمكانية التعاون الدولي والقانون (وأشار ضمناً أيضاً إلى الديمقراطية)، كما في الاقتباس الوارد في بداية الفصل. وقد أشار إلى شكلٍ ثالث من أشكال السلام كان له تأثيرٌ كبير في العصر الحديث. ويمثِّل دورُ المؤسسات الدولية والقانون في دعم توطيد السلام الدستوري داخل الدول وفيما بينها، الخطوةَ التالية في بناءِ سلامٍ إيجابي. بدأ السلام المؤسّسي في التطوّر في نفس الوقت الذي برز خلاله السلامُ الدستوري، خلال عصر التنوير. وبحلول النصف الثاني من القرن العشرين، اتفقت الأمم المتحدة، والجهات الدولية المانحة، والقانون الدولي، ومجموعة من الجهات الفاعلة الإقليمية أبرزها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، على تبنِّي نَهجٍ أكثرَ ديناميةً بهدف خلق سلام إيجابي واسع النطاق. ويوفر السلام الدستوري رابطاً مباشراً بين تطويرِ هيكل دولي للحفاظ على السلام بين الدول والسلامِ الديمقراطي الليبرالي.

يهدف السلام المؤسسيّ إلى ضمان التزام الدول بمجموعة محدّدة من القِيَم، وبسياق قانوني مشترك تتفق من خلاله بشكلٍ متعدد الأطراف على كيفية التصرّف. وتتفق الدول أيضاً على مراقَبة ذلك السلوك وفرض تطبيقه من جانب الدول «المارقة». قبل عصر الدول حاول الملوك والملِكات تحقيقَ ذلك، من خلال التحالفات ومعاهدات السلام والزيجات والوصاية وغير ذلك من أشكال العلاقات السياسية. وقد استخدم الإسكندر الأكبر (356-323 ق.م) العديدَ من هذه الأساليب كي

يحافظ على إمبراطوريته الآخِذة في الاتساع. وبعد ألفَيْ عام، بدأ قادةُ الدول الناشئة في أوروبا إضفاءَ الطابع المؤسسي على المؤتمرات الدبلوماسية الرفيعة المستوى والمتكرّرة. وكثيراً ما تُعقَد هذه المؤتمرات لمناقشة مسائل الحرب والسلام، ومن ثَمَّ يُنظَر إليها على أنها سبيلٌ للخروج من دورات العنف التي سبَّبها سلامُ المنتصر.

علاوة على ذلك، كان إنشاء مجموعة بازغة من المؤسسات المتعمَّدة بهدف توطيد نظام دولي مستقر عنصراً مكمِّلاً للإيمان المتزايد بأن من غير المرجح أن تخوض الدول الديمقراطية الليبرالية حرباً بعضها ضدّ بعض. وإذا تبنّت الدول دساتيرَ ديمقراطيةً وتقاسمت أهدافاً مشتركة للسلام والتجارة الحرة، فبإمكانها أن تنظم نفسها داخل مجتمع دولي. وبدأ يتشكل «هيكل سلام» دولي تتفق من خلاله الدولُ حول القواعد الدولية والقانون الدولي وتتبعها.

التطوّر المبكِّر للمؤسسات الدولية

السلام المؤسّسي جزء من أخلاقٍ عالمية (كوزموبوليتانية) يعود تاريخها إلى ديوجانس الكلبي (Diogenes the Cynic، حوالي 412-323 ق.م)، الذي أعلن نفسه مُواطِناً عالمياً. قضت هذه الفكرة بأنه، على الرغم من الاختلافات العديدة بين الناس، فإن الأخلاقَ المشتركة عالمياً وكذلك التعاون الدولي ممكنان، وأنه ربما يكون من المرغوب فيه في نهاية المطاف وجودُ حكومةٍ عالمية. وقد وجدت الفكرةُ طابعَها المعاصر في مشروع السلام المرتبط بعصر التنوير، كما قدَّم خطابُ غروتيوس حول القانون الطبيعي مساهَمةً مهمة. ويقوم القانون الطبيعي على التعايش وعدم التدخّل، وعلى حق الدول في الدفاع عن نفسها، وذلك اقتداءً بمفهوم «الحرب العادلة».

اقترح آبي دي سان بيير (Abbé de Saint-Pierre: ا1658-1743)، وهو كاتب فرنسي نافذ، في كتابه «مشروع السلام الدائم» (*Project for Perpetual Peace*) ا(1713) إنشاءَ منظمةٍ دولية مسؤولة عن الحفاظ على السلام. كانت هذه بدايةَ نوعٍ رسمي من مشروعات السلام ينتمي إلى عصر التنوير، وحفَّزت كانط وآخَرين غيرَه على تطويرِ هذه الأفكار إلى حدٍّ أبعدَ في مواجَهة الحروب الأوروبية المستمرة. كانت خطةُ سان بيير للسلام تتخذ في الأساس شكلَ معاهدةٍ أوروبية لاتحادٍ من الدول، يتأسس فيها القانونُ على العدل والمساواة ومبدأ المعاملة بالمثل. ودعا سان بيير الملوكَ المسيحيين (والمسلمين أيضاً) في أوروبا إلى تشكيلِ اتحادٍ دائم من أجل تحقيق السلام والأمن. لم يكن من شأن هذه المنظمة التدخّل في شؤون الدول الأعضاء، ولكنها ستمتلك قدراتٍ استخباراتيةً وقدرةً على الدفاع عن النفس، بل يحق لها أيضاً إرسالُ قوات للحفاظ على السلام. أراد ويليام بِن أيضاً رؤيةَ برلمانٍ أوروبي من نوعٍ ما، من أجل تحقيق «السلام مع العدالة».

ومرة أخرى قدَّم كانط مساهَمةً مهمة؛ فقد شدَّد على أن سيادة القانون التي يستهدفها السلام الدستوري الديمقراطي، الذي ينادي به، ينبغي أن تمتدّ إلى العلاقات الدولية. لم تَرْقَ الفكرةُ إلى إنشاءِ حكومةٍ عالمية، ولكن اقترحت بدلاً من ذلك نظاماً متعدّد الأطراف من الدول:

قد يحضُّ المنطقُ [الدول] على التخلي عن حريتها الوحشية الخارجة عن القانون، وعلى توفيق أوضاعها مع قوانينَ عامةٍ قسرية، وبالتبعية تشكيل دولة من الأمم دائمة النمو، مثل تلك التي من شأنها أن تحتضن في النهاية جميعَ أمم الأرض. ولكن نظراً إلى أن الأمم، وفقاً لأفكارها عن الحق الدولي، لن يكون لديها مثلُ هذا النظام العقلاني الإيجابي، ومن ثَمَّ سترفض في الواقع ما هو صحيح نظرياً، فسيستحيل تحقيقه في هذا الشكل النقي. وبناءً عليه، بدلاً من الفكرة الإيجابية المتمثّلة في وجود جمهورية عالمية - إذا ثمَّة فرصة لنجاحها - لن يكون لدينا نتيجةٌ سوى البديل السلبي المتمثّل في اتحاد للدول يهدف إلى تجنّب الحرب، ويستمر على شكلِ اتحادٍ خارجي، ويبسط نفسَه دائماً فوق العالَم. (كانط، «السلام الدائم»)

لطالما واجَهَ السلامُ المؤسسي هذه القضيةَ المثيرة الجدل: البقاء داخل نظام متعدّد الأطراف من الدول أو الانتقال نحو حكومة عالمية. خَشِيَ كانط أن تكون الحكومة العالمية بغيضةً كما ورد في تصوّر هوبز، لأنها قد تبلغ ذروة الاستبداد. وهكذا، يجد السلامُ الدائم نفسَه في نهاية المطاف منعكساً في ميثاق الأمم المتحدة، ولكن، على النحو الذي حدَّده كانط، فإن النظام الدولي يستند في أفضل صوره إلى اتحادٍ للدول الحرّة. وينبغي أن تُنهِيَ هذه الدولُ الحروبَ الدائرة بينها، وأن تقدِّم إلى غير مواطنيها «الضيافة العالمية». كما ستكون التجارة الدولية مفيدة أيضاً.

كثيراً ما يُنظَر إلى معاهدة وستفاليا (1648) باعتبارها النقطةَ الأولى في التاريخ الحديث التي بدأ فيها نظامُ الدول في الظهور، ووفَّر ذلك زخماً للمنظمات الدولية كي تحافظ على السلام بين الدول، وشهد مؤتمر فيينا في عام 1815 بدايةَ التجسُّد الواقعي لنظام من المؤسسات الدولية، وقد ساعد كلاهما في بناء إطار يدعم السلامَ في مواجَهة الحروب التي دارت رَحاها من قبلُ. ومَثَّل مؤتمر فيينا محاوَلةَ رجالِ الدولة، أمثال مترنيخ (Metternich) وكاسلري (Castlereagh) وتاليران (Talleyrand)، خلْقَ توازنٍ واقعي للسلطة، اعتمد - بالرغم من ذلك - على قدرتهم على التدخّل في شؤون الدول الأخرى. كان هذا التوازن في المقام الأول أداةً بريطانية لـ «خلق النظام»، ومن ثم كان قريباً جداً من كونه سلامَ منتصرٍ أيضاً. ويوضح ذلك كيف ترتبط ممارسةُ صُنع السلام عن كثب بامتلاك السلطة.

غير أن تلك التطوّرات أشارت إلى رفض الفكرة القائلة بأن الحرب متوطِّنةٌ وحتمية. ورأى المحافظون والليبراليون في هذه الحِقبةِ السلامَ والحرب بطرائقَ مختلفة. فاعتقد المحافظون أن السلام يكمن في الحفاظ على النظام القائم، ربما من خلال استخدام الحرب، وبالتأكيد عبر وجود نظامٍ طَبَقي. أما الليبراليون فآمنوا بأنَّ السلام سيتحقّق من خلال تحوُّل يُحدِثه التقدُّم الاقتصادي والاجتماعي، وتُعَد الحرب عقبةً غير مرغوب فيها في سبيل هذا التقدم. وشكَّل القوميون مجموعةً ثالثة آمَنتْ بأن الأمم لها الحقُّ في تقرير المصير، من خلال استخدام القوة إذا لزم الأمر.

تعرَّضَ السلامُ في أوروبا في القرن التاسع عشر إلى الاضطراب؛ بسبب تنامي القوى القومية واستمرار النزاعات الإمبريالية والاستعمارية التي نشبت في كلٍّ من أمريكا الشمالية وآسيا وأفريقيا، بحثاً عن إمبراطوريةٍ لتمجيد القومية، والحفاظ على ثروة النظام المُحافِظ القديم، وبوصفها مهمة لفرض الحضارة من جانب الليبراليين. في ذلك الوقت، جعل التصنيع الحرب أوسع نطاقاً وأشدَّ فتكاً من أي وقت مضى. وعلى نحو متزامن تقريباً تسارعت وتيرةُ الجهود الرامية إلى تشكيلِ مجتمعٍ دولي يهدف إلى منع الحرب.

ساعدت الإصلاحاتُ والديناميات المُلِحَّة في ظهور السلام المؤسسي. وبدأ ائتلاف حملاتُ نزعِ السلاح والحقوق، التي تدار إلى حدّ كبير في الغالب من داخل المجتمع المدني مع الحملات الإنسانية التي تديرها الدولة. وعلى سبيل المثال، من عام 1816 إلى 1860 نشرت بريطانيا سرباً بحرياً ضدّ تجارة الرقيق على الساحل الغربي لأفريقيا. وكان هذا التحوّل التام إلى النقيض في النَّهج البريطاني نحو الرقّ معناه إعادةُ تفسيرِ القانون الدولي بحيث يسمح بركوب السفن وتفتيشها. وللمرة الأولى، على الأرجح، كان لمبدأ إنسانيٍّ الأسبقيةُ على مَصالِح الأقوياء، وهو أمرٌ صار حاسماً منذ ذلك الحين وصاعداً بالنسبة إلى مجموعة المؤسسات الدولية البازغة.

قُدِّمَ بُعدٌ آخَر من خلال أعمال هنري دونانت التي سبقت عقد اتفاقية جنيف لعام 1864، وأدى إنشاءُ اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى ظهورِ ما يُعرَف الآن بالقانون الإنساني الدولي. إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي أقدمُ منظمةٍ إنسانية، وهي مكلَّفةٌ بولاية حماية قوانين الحرب (بموجب معاهدة دولية).

وبنهاية القرن تسارعت وتيرة الأممية الليبرالية على ما يبدو، وعُقِدت مؤتمراتُ سلامٍ رئيسة في لاهاي في عام 1899 و1907، وهو ما أدَّى أيضاً إلى إنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة في عام 1922. وفي عام 1910 تناوَلَ مؤتمرٌ عالمي للسلام الحاجةَ إلى قانون دولي وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار. وفي عام 1913 عُقِد مؤتمرٌ آخَر لنزع السلاح بمناسبة افتتاح قصر السلام في لاهاي، بتمويلٍ من رجل الصناعة الأمريكي أندرو كارنيغي.

السَّلام المؤسَّسي بعد الحرب العالمية الأولى

اكتسب إطار السلام المؤسسي أدواته الأكثر تطوراً بعد الحربَين العالميتَين في القرن العشرين. وقد لعبت «النقاط الأربع عشرة»، التي قدَّمها الرئيس الأمريكي ويلسون في محادَثات السلام في فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، دوراً أساسياً في ظهورِ مفهومٍ حديث للسلام ذي أبعاد مؤسسية ودستورية. ودعا ويلسون إلى تأسيسِ عُصبةِ الأمم بُغيةَ ضمانِ سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها. وكان من المقرَّر أن تكون العُصبةُ بمنزلةِ آليةٍ دولية لإدارة النزاعات، وأن تمنع الحرب في الدول الخَلَف للعديد من الإمبراطوريات المنهارة في ذلك الوقت، والتي نشأت باعتبارها ديمقراطياتٍ حديثةً.

استرشدت تسويةُ ما بعد الحرب العالمية الأولى بمبدأ مُفادُه أن التعديلات الإقليمية يجب أن تكون مفيدة للسكان المَعْنيّين، بعبارة أخرى، تقرير المصير. وآمَن ويلسون بأنَّ ذلك يمثّل سلاماً دون انتصار، ولكنه يمثِّلُ أيضاً إعلاناً أمريكياً أحاديَّ الجانب، يذكِّرنا بمفهوم سلام المنتصر، ولكنه أرقى. وشدَّدت معاهدة فرساي على الديمقراطية داخل إطار الدولة، ونظَّمت العلاقاتِ بين الدول، وبذا جمعتْ بين الإطار الدستوري والمؤسّسي للسلام. استهدف الرئيس ويلسون الوصول إلى «سلامٍ نهائيٍ للعالم» شبيهٍ بسلام كانط الدائم، وكان من المقرّر أن يرتكز هذا السلامُ على «مجتمع السلطة» ويمثِّل «سلاماً مشتركاً منظَّماً»، وأن يكون «سلاماً دون انتصار، سلاماً بين أنداد».
وأخبر ويلسون الكونجرس الأمريكي في وقت مُبَكِّر من أبريل 1917 أن «العالم يجب أن يكون آمناً للديمقراطية». وأهم ما في الأمر على الأرجح أنه بات الآن يُنظَر إلى شكلٍ من أشكال العدالة الاجتماعية باعتباره جزءاً ضرورياً من السلام العالمي.

كما هو معروف فإن معاهدة فرساي عُدَّت سلام المنتصر، وكان ذلك عيبَها القاتل. وهو تحديداً الخوف الذي استند إليه انتقادُ جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) الشهير لتسوية فرساي، وتحديداً بند مسؤولية الحرب (المادة 231) الذي حَمَّل ألمانيا مسؤوليةَ العدوان، وانتقاد التعويضات التي يجب أن تدفعها ألمانيا. كانت الطريقة التي أبرم بها الحلفاءُ الاتفاقاتِ، بالترافق مع إلقاء اللوم والمسؤولية المالية على ألمانيا وحلفائها، تعني أنه لن ينجم عن المعاهدة سلامٌ مستقر؛ فالديمقراطية الألمانية سوف «تُباد» خلال عمليةِ محاوَلةِ بنائها ذاتها. ورأى بعض المعلِّقين، مثل إدوارد كار (E. H. Carr)، وكان مندوباً بريطانياً في مؤتمر فرساي، أن السلام المؤسّسي الناشئَ طوباويٌّ وغيرُ قابل للتصديق.

ظهرت أيضاً نُسَخ أخرى متنافسة من «السلام» في نظام ما بعد الحرب، واستندت إحداها إلى فكرةِ جدليةِ التقدُّم التاريخية والمجتمع اللاطَبَقي، بينما اشتُقَّت نُسخٌ أخرى من النزعة الإمبريالية والقومية. وتمثلت العقبة الرئيسة أمام سلام ويلسون في أنه لم تكن هناك دولةٌ مستعدة لتحمُّل المسؤولية أو تقديم ضماناته؛ فلم يرد الكونجرس الأمريكي أن يكون مسؤولاً عند هذا المستوى، ولا تزال بريطانيا وفرنسا وألمانيا تُضمِر العداءَ بعضها نحو بعض، وكان بعض رجالِ الدولة والسياسيين يسعون إلى تبرير الإمبريالية والاستعمار، وكانت روسيا السوفييتية منشغلةً بثورتها، والنزعة القومية المتطرّفة آخِذة في الصعود في اليابان وأماكن أخرى، وأدى انهيار الإمبراطوريتَيْن العثمانية والنمساوية المجرية إلى تركِ غنائمَ كبيرةٍ يجب القتال من أجلها. كان السلام الذي أُنشِئ في فرساي مَعِيباً للغاية من من الناحية العملية، بل صار أيضاً أكثر هشاشةً بسبب الأزمات المالية التي وقعت في أواخر عشرينيات القرن العشرين، والتي أوجدتْ صعوباتٍ اجتماعيةً واقتصادية في حين كانت الأيديولوجياتُ المتطرّفة تحقِّق ظهوراً ملموساً على نطاقٍ واسع.

هيكل دولي للسَّلام في أعقاب الحرب العالمية الثانية

شهدت المحاوَلة التالية لخلق سلام مؤسسي تطبيقَ بعض دروس الحِقبة السابقة، أو نسيانَ دروسٍ أخرى على الفور. وظهرت علاماتٌ مبكّرة سابقة حتى على بداية الحرب العالمية الثانية. وكان السلام الجديد الذي من المقرَّر أن يلي الحربَ قائماً بالأساس على توافق أمريكي. وقد طرح كورديل هَل (Cordell Hull، ا1871-1955) - وزيرُ الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس روزفلت، وأطولُ مَن شغل هذا المنصب، والفائز بجائزة نوبل للسلام في عام 1945 لدوره في إنشاء الأمم المتحدة - قانونَ اتفاقياتِ التجارة المتبادلة في عام 1934 لفتح التجارة الدولية في مواجَهة القومية الاقتصادية. وانعكس ذلك في الميثاق الأطلسي لعام 1941 الذي وقَّعه رئيسُ الوزراء البريطاني ونستون تشرشل والرئيسُ الأمريكي روزفلت، والذي طرح الحجج المؤيدة للتعاون الدولي، والتجارة الحرة، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، ونزع سلاح الدول المعتدية.

بُنيَت تسوية السلام الجديدة على إطارٍ هشٍّ يتألف من ميثاق الأمم المتحدة، ومواجَهة الحرب الباردة البازغة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وخلْقِ ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الصناعية الغربية واليابان. تضمَّنَ هذا النظامُ الجديد تسويةً عسكرية وإطاراً مؤسسياً، وقد طُوِّر من خلال مزيج من النُّهُج والمنظَّمات العامة والخاصة، من بينها اللجنةُ الأمريكية لدراسة أساس السلام العادل والدائم، ومجلسُ الشؤون الخارجية، والمعهدُ الملكي للشؤون الدولية (تشاثام هاوس) في بريطانيا.

أصبح السلام «المثالي» القائم على نهج ويلسون، الذي قدَّم إطاراً إيجابياً وليبرالياً للسلام بعد الحرب العالمية الثانية، يحظى الآن بطابع مؤسّسي راسخ داخل منظماتٍ ومؤسساتٍ تعمل باستمرارٍ من أجل توفير الأمن العسكري، والضمانات القانونية، والتوافق السياسي، والموارد الإنسانية، والتنمية والاستثمار المالي. وقد وفَّرت منظومةُ الأمم المتحدة الآخِذةُ في التشكُّل هيكلاً للسلام المؤسسي، وذلك عبر مجموعة من الهيئات ذات الحروف المختصرة. وحظيت المنظمةُ بالتصديق الرسمي في مؤتمرَيْ دومبارتون أوكس في عام 1944، وسان فرانسيسكو في عام 1945. وبات السلام يعني رفْضَ الحرب بين الدول، وتوفيرَ الموارد الإنسانية، والتنمية، والنظام والتعديل المالي، وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن كان المنظمةَ الأمنية الأساسية بالأمم المتحدة، فقد اقترحت وكالاتُ الأمم المتحدة المتخصّصة وصناديقها وبرامجها نظرةً أوسعَ كثيراً للسلام. وذلك يعني أن منظمةَ الصحة العالمية، ومنظمةَ العمل الدولية، ومنظمةَ الأغذية والزراعة، وبرنامجَ الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامجَ الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، على سبيل المثال لا الحصر، كانت منظماتٍ وظيفيةً أُنشِئت من أجل خلقِ سلامٍ يرتكز على العدالة الاجتماعية للمواطنين والأناس العاديين؛ فمنظومة الأمم المتحدة لم تتطوَّر فقط من المحاولة الليبرالية للتخفيف من سلام المنتصر وواقعيته السياسية التي يقوم عليها، ولكنها تطوَّرت أيضاً بمثابة استجابةٍ للتحديات المشروعة التي ظهرت في المجتمع من أجل العدالة الاجتماعية، سواء على المستوى المادي أو الأيديولوجي.

وانطلاقاً من هذه الشبكة المتنامية من الأفكار والمفاهيم والجهات الفاعلة المنخرطة في حوار حول كيفية الحفاظ على السلام منذ ذلك الحين فصاعداً، في جميع جوانبه المحلية والوطنية والدولية، بدأت فكرة «الحوكمة العالمية» في الظهور باعتبارها نهجاً ملموساً نحو إضفاء الطابع المؤسّسي

على السلام الليبرالي في جميع أنحاء الكوكب. ولعل البيان الأبرز حول السلام خلال تلك الفترة اعتقاد روزفلت أنَّ رفْضَ مجلس الشيوخ الأمريكي لسلام ويلسون في عام 1920 كان خطأ، وأنه لم يَعُد من الممكنِ التراجُعُ عن بناءِ نظامٍ دولي ليبرالي مؤلَّفٍ من الدول الديمقراطية، والأسواق المفتوحة، والتعاون الدولي. ولن يوجد في هذا النظام مكانٌ للإمبريالية أو الاستعمار الرسميَّين.

أنشأ الحلفاءُ المحكمةَ العسكرية الدولية في عام 1945 من أجل مُحاكَمةِ مُجرِمي الحرب النازيين في نورمبرغ، وقدَّمت هذه المحكمةُ جانباً مهماً آخر من الهيكل الدولي للسلام. كانت للمحكمة ثلاثُ ولايات قضائية رئيسة، واحدة منها متعلّقة بـ «الجرائم ضدّ السلام». ومع ذلك، كانت الجرائمُ ضدّ الإنسانية وجرائمُ الحرب فرعَي الولاية القضائية الأشهر. وقد حدَّد الحلفاءُ الجريمةَ ضدّ السلام بأنها جريمةٌ تنطوي على التخطيط لحربٍ عدوانية أو التحضيرِ لها أو الشروعِ فيها. وسرعان ما أدى ذلك إلى موجةٍ جديدة من التطوّر القانوني فيما يتعلّق بالجرائم ضدّ الإنسانية.

تعزَّزَ نظامُ السلام الجديد بدرجة أكبر من خلال الضمانات الأمنية وإعادة التوزيع الاقتصادي. وقد لعب حِلف الناتو دوراً عسكرياً مهماً (وإن كان رمزياً بالأساس فقط) في ضمانِ استمرارِ نظامٍ ما بعد الحرب، عن طريقِ إطارٍ أمني جماعي (على الرغم من أن قدرته على مواجهة القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي كانت دائماً محلَّ شك بدرجةٍ ما). وكان مبدأ ترومان، المُصمَّم لاحتواء الشيوعية في تركيا واليونان، عبارة عن محاولة من الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry Truman) بدءاً من عام 1947 «لدعم الشعوب الحرّة التي تقاوِم محاولاتِ الإخضاع من جانب الأقليات المسلّحة أو الضغوط الخارجية». واستهدف مشروع مارشال (1948-1952) - وهو برنامج أمريكي ضخم سُمِّي على اسم وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال (George Marshall) -إعادة بناء أوروبا ومنع انتشار الشيوعية.

ومع ذلك، فقد كان هذا الجانب الأخير من السلام الجديد مختلفاً بالتأكيد في الطابع. وبينما بدا أن ظهورَ مجتمعٍ من الدول يرمز إلى شكلٍ من أشكال السلام الليبرالي، فقد أشار «نظام الاحتواء» الذي ظهر في إطار مبدأ ترومان عام 1947 إلى أن هناك أجزاءً كبيرة من العالَم ستكون خاضعةً للمفهوم السلبي، التقليدي والمحدود، للسلام. وستُعزَل فعلياً عن السلام الليبرالي من خلال السياسة الغربية، ومن خلال امتثالها لنظام الاتحاد السوفييتي.

سرعان ما أصبح إعلان حقوق الإنسان في عام 1947 - الذي حشدت إليانور روزفلت (Eleanor Roosevelt) الجهودَ من أجل تأييده - ركناً أساسياً في فكر السلام وسياساته الجديدة. وقد اشتُقَّ خطاب حقوق الإنسان بشكل خاص من أعمال مفكِّرين غربيين - مثل لوك ومِل - رأوا أن الأفراد يمتلكون مجموعةً فطرية من الحقوق داخل التقاليد الليبرالية. وجرت المساواة بشكل ضمني بين حقوق الإنسان والسلام في الكثير من الأدبيات؛ إذ لا يمكن لأحدهما أن يوجد دون الآخر. وسمح ذلك للأمم المتحدة بأن تبني عملَها على مجموعة من المعايير المتَّفَق عليها على نطاقٍ واسع، والتي عزَّزت من ذلك الحين وصاعداً التطلُّعاتِ الهادفةَ إلى تحقيقِ شكلٍ أكثر تقدّماً للسلام بعد الحرب العالمية الثانية، ونُقِّحَت بدرجة أكبر بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. وأوضح ذلك أيضاً تأثيرَ التفكير الأكثر انتقاداً حول السلام والتنمية الصادر من اليسار السياسي، ومن مجموعة من باحثي ما بعد الاستعمار الذين نادَوْا

في ذلك الوقت بضرورةِ مرورِ النظام الدولي بعملية إعادة هيكلة جذرية إذا كانت هناك رغبةٌ في إنهاء عدم المساواة والعنف الهيكلي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي تلك الحقبة قدَّمت اتفاقيات جنيف (1949) مساهَمةً أخرى في بناءِ مفهومٍ أكثر تعقيداً وإيجابيةً للسلام عزَّزَ الإطارَ المؤسسي للسلام. وسَّعت الاتفاقيات نطاقَ المعاهدةِ السابقة في عام 1864 التي تأسَّس بموجبها الصليبُ الأحمر الدولي، وأرست معاييرَ القانون الدولي المتعلّقة بالنزعة الإنسانية في زمن الحرب، ومعامَلة السجناء والجرحى وحماية المدنيين.

لعب القانون الدولي دوراً حاسماً في وجود إطار السلام المؤسسي باعتباره مجموعة من القواعد الملزمة بين الدول التي توفّر نظاماً دولياً مستقراً. وما محكمةُ العدل الدولية الجديدة، التي تأسَّست بموجب ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945، ثم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تأسَّست بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950 الصادرة عن مجلس أوروبا، والمحكمة الجنائية الدولية، التي تأسَّست بموجب نظام روما الأساسي في عام 2002، إلا نتائج لإطار السلام المؤسّسي الآخِذ في التطوّر. وقد أنتج بناءُ أُطرِ الحوكمة، القائمة على التوافق على المستويَيْن الدولي والوطني الآن، مجموعةً كبيرة من القواعد والقوانين والأدوات الخاصة بالسلام والعدالة. وفي ما يتصل بالسلام المؤسّسي، لعبت مجموعةُ القوانين المتعلّقة بسَيْر الحرب، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان الدولي، دوراً مهماً، بالرغم من كونها بطيئة ومرهقة وغير قابلة للإنفاذ في بعض الأحيان نظراً لضرورة اتفاق الدول على مسار مباشر للعمل.

كما لعب الهيكل الإقليمي للسلام دوراً حيوياً في هيكل السلام الدولي البازغ. ظهر الاتحاد الأوروبي نتيجةَ محاولةٍ جرت بعد الحرب لتهدئة العلاقة بين الدول الأوروبية الرئيسة، والابتعاد عن النزعة القومية، وتجميع الموارد، وخلق أهداف مشتركة، وبدأ لاحقاً في تنسيق أعمال التجارة والقانون والدبلوماسية والسياسة الخارجية. وفي عام 1952 أُنشِئَت الجماعةُ الأوروبية للفحم والصلب بوصفها خطوة أولى نحو اتحاد أوروبي، تلتها معاهدةُ روما لعام 1957، التي أنشأت السوق الأوروبية المشتركة واتحاداً جمركياً. وتوسَّع الاتحاد الأوروبي، كما بات يُعرَف الآن، ليشمل ثماني وعشرين دولة، وهو ما يجعله دون شكٍّ أكبرَ وأنجحَ محاولة إقليمية للحفاظ على السلام والنظام حتى الآن. ويُعَد الاتحاد الأوروبي نموذجاً ناجحاً متقدّماً لعمليات فضّ النزاعات الإقليمية والتحول.

وبالمثل، بدأت شبكة من المنظمات الإقليمية الأخرى في الظهور في شتى أنحاء العالم، ربما أبرزها الاتحاد الأفريقي، الذي تأسَّس في عام 2001 خلَفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية (التي تأسَّست عام 1963)، ومقرُّه أديس أبابا، ويتكوَّن من أربع وخمسين دولة أفريقية. ويهدف الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز التضامن بين البلدان والشعوب الأفريقية، والمساعدة في بناء التكامل والتعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي، علاوةً على دعم الأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية.

الفصل السابع السَّلام المَدَنـيُّ

الفصل السابع
السَّلام المَدَنـيُّ

المحور التالي (وربما الأهم) لتطوُّر فهم السلام هو السلام المدني. وفقاً لهذا النَّهج فإن كل فرد في المجتمع لديه القدرةُ على حشد الجهود الداعمة للسلام من مجموعةٍ متنوّعة من وجهات النظر المختلفة، سواء من أجلِ نزع السلاح، أو التعاون الدولي، أو مناهَضة العنف والتمييز والقَمع. وهذا النوع من السلام مرتبطٌ بالظواهر التاريخية المتمثِّلة في النشاط الاجتماعي المباشر القائم على أسباب سياسية واقتصادية وأسباب تتعلق بالهُوِيَّة، وفي دعوة المواطنين وحشد جهودهم، وفي نيل حقوق الإنسان وتحقيق القِيَم الأساسية أو الدفاع عنها. كما أنه مرتبط بمبدأ المسالمة في أشكاله الرئيسة، والذي يكون فيه العمل المدني غيرَ عنيف من حيث المبدأ. وقد تأثَّر هذا السلام بقوةٍ بمجموعةٍ واسعة من ديناميات الحشد الاجتماعي. ومن دون السلام المدني، وأشكال التعبئة المتصلة به، لَمَا استطاعَتِ الأُطرُ الدولية والدستورية التواصلَ مع الأشخاص العاديين من أجل تمثيل مَصالِحهم، وهُوِيَّاتهم، واحتياجاتهم، وتطلُّعاتهم.

غالباً ما ينشأ السلام المدني من المنظمات المحلية وحملاتها، المرتبطة عادةً عبر الحدود الوطنية بحركاتٍ أخرى مماثلة في جميع أنحاء العالم. فالمجتمع المدني يتطوَّر مع اجتماع المنظَّمات والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة السياسية حول الديناميات والمتطلَّبات المختلفة للعدالة الاجتماعية، وكثيراً ما مثَّلَ تحدياً مباشراً وصريحاً للعنف الهيكلي والمباشر المتأصّل في الطبقات الهرمية لنظام الدولة أو داخل المجتمع نفسه (أي السلام السلبي). وقد لعب دوراً حاسماً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، عندما كان للحملات المدنية المعارِضة للرقّ، والداعية إلى الحقّ في التصويت والرفاهية، ونزع السلاح، وحقّ المرأة في التصويت، تأثيرٌ كبير للغاية في تحديدِ طبيعةِ الدولة ومَن يتم تمثيلهم أو مَن يسيطرون على السياسة بصورة شرعية.

المجتمع المدني والسَّلام: الوكالة وحشد الجهود

بدأت الحركات الاجتماعية وحركات الدعوة في الظهور على نطاقٍ واسع خلال القرنَين التاسع عشر والعشرين. ومن الممكن رصد مسارَيْن متباينَيْن، يتضمَّنان التوجُّهات العلمانية أو الدينية، وربما نبع هذان المساران من الظهور العلماني للأممية الليبرالية، المرتبطةِ بالحملات المناهِضة للتجنيد، والحركات الأيديولوجية والنسوية المناهِضة للحرب والمنادية بنزع السلاح التقليدي، والحملة المنادية بنزع السلاح النووي، والحركات البيئية. كما وصفت العديد من حركات المقاوَمةِ نفسَها بأنها حركاتُ سلام، سواء أكانت تقاوِم الحُكمَ الاستبدادي أم الاستعماري.

من المهم أيضاً ملاحظةُ أهمية الثورة الأمريكية، التي رفضت منذ عام 1774 الأشكالَ الأرستقراطية الأوروبية للقيادة، وأيَّدت نظامَ الحكم الجمهوري والليبرالية، والثورات الفرنسية منذ عام 1789، التي شهدت الإطاحة بالملَكيَّة والاستعاضة عنها بالحشد الشعبي المنادي بمبادئ المساواة والمواطَنة والديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان الأساسية. وقد سعت هذه الثورات إلى نقل السلطة إلى الشعب بعيداً عن سلالات الملوك أو القوى الاستعمارية، وذلك من أجل الحصول على الحرية الشخصية والحُكم التمثيلي. ومن ثَمَّ، في ضوء إدراك إمكانات الدور السياسي للفرد وإمكانيات الحشد الجماعي، غالباً بطرائق غير عنيفة، بدأت الجهاتُ الفاعلة من غير الدول في اكتسابِ دورٍ سياسي مهم. ولم يحدث ذلك فقط من خلال الحملات المنادية بالمزيد من الحقوق، ولكن حدث أيضاً استجابةً للنزاع، خاصة في سياق حقوق الإنسان، وأشكال التمييز المتعددة، والمساعدة الإنسانية.

نما الزخم في القرن التاسع عشر من خلال إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وحشد العديد من الحركات الموجَّهة نحو العدالة الاجتماعية، وإلغاء تجارة الرقيق من جانب البرلمان الإنجليزي في عام 1807، والحملات المنادية بحقّ المرأة في الاقتراع (الذي بدأ للمرة الأولى في السويد عام 1718)، وتطوير القانون الدولي، وتزايد شعبية الحملات الداعية إلى نزع السلاح. واستهدفت أنشطةٌ عديدة أخرى نظَّمتها جهاتٌ فاعلة غيرُ حكومية الإصلاحَ السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ترتبط الحركات السِّلمية أحياناً أيضاً بالعديد من الحركات الدينية ذات الجذور البعيدة، أبرزها الكويكرز والمينوناتية، التي يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر. وقدَّمت هذه الحركاتُ مساهَمةً مهمّة، شأنها شأن النقاشات العامّة حول المقاومة غير العنيفة، وأفعال المعارِضين الأخلاقيين للحرب، والعصيان المدني، وكذلك أشكال مختلفة من الأناركية، خاصة في القرن العشرين. وشكَّلت هذه الديناميات جانباً مهماً من النقاش المتطوّر الدائر حول كيفية تحقيق السلام المدني.

وفي ظل التأثير التدريجي المتزايد للقانون الإنساني الدولي في فهم الدولة للحرب، عزَّز هذا القانون خطابَ سلامٍ أكثر شمولاً داخل النظام الدولي. وبحلول القرن العشرين بدأ الأفراد في الضغط على النُّخَب والقادة والمسؤولين من أجل السلام بطريقةٍ منظَّمة. وبسبب هذا الحشد، ضِمن عوامل أخرى، أشار مؤتمرا لاهاي للسلام لعامَيْ 1899 و1907، ومحكمةُ العدل الدولية، ومؤتمرُ السلام العالمي لعامَيْ 1910 و1913، إلى الحاجة إلى القانون الدولي، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار. كانت الجهات الفاعلة من غير الدول مشاركةً بصورة مباشرة مع منظمة العمل الدولية منذ إنشائها، وعلى الرغم من استبعادها من مؤتمرَيْ لاهاي في عام 1899 و1907، فإن

هذا الاستبعاد كان في حدّ ذاته إقراراً بأهميتها. وفي وقت لاحق، منحت عُصبةَ الأمم الجهاتِ الفاعلةَ من غير الدول مركزاً استشارياً غير رسمي. وتوضح هذه التطوّرات إدراكَ كافة الأطراف أن من المستحيل بناء السلام دون مشاركة المجتمع المدني بصورة مباشِرة.

توالى سريعاً ظهورُ منظَّمات عديدة على الساحة: بدأت لجنةُ الإنقاذ الدولي عملَها بإنقاذ اليهود من أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وشاركت لاحقاً في استعادة اللاجئين المجريين بعد فشل انتفاضة عام 1956، واللاجئين الكوبيين بعد وصول فيدل كاسترو (Fidel Castro) إلى سُدَّة الحُكم في كوبا في عام 1959. تبع ذلك ظهورُ منظَّماتٍ أخرى، من بينها خدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومنظمةُ الرؤية العالمية، ولجنةُ أكسفورد للإغاثة من المجاعة (المعروفة اختصاراً بـ «أوكسفام»).

تضع مثل هذه الجهود الأشكالَ الإيجابية للسلام في صدارة الفكر الدولي والأكاديمي. وثمَّة إقرارٌ متزايد بأنه إذا كانت هناك رغبةٌ في أن يكون السلام عادلاً ومستداماً فمن الضروري تحقيقُ العدالة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، وليس فقط إبرام المعاهدات بين الدول أو نزع أسلحتها. وبدأت هذه الجهود تكشف عن أشكال السلطة الأقل وضوحاً التي تعرقل السلام. وتتضمَّن هذه الأشكالُ الانحيازَ نحو مَصالِح النُّخَب أو الطبقات المهيمِنة، أو نحو الدولة أو الأسواق على حساب المجتمع. وقد أثَّرت على الكيفية التي تُمارَس بها السلطة، وعلى طبيعة الدولة والمجتمع الدولي، وبالتبعية على شكل السلام المتحقق.

كان لهذه النظرة إلى السلام الإيجابي من جانب المجتمع المدني تأثيرٌ على النظام الدولي أيضاً. على سبيل المثال، أرادت حركةُ عدم الانحياز اقتراحَ نَهجٍ بديلٍ للسياسة والتنمية خلال الحرب الباردة. كانت هذه النظرة مؤثِّرة في هدوء، وتضمّ الحركةُ الآن زهاءَ ثلثَي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية

لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في إبراز الحاجة إلى تضمين حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو عام 1945، وساعدت في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكان لها دورٌ مهمّ كذلك في دعم وصياغة معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة المختلفة التي غطَّت عدداً من القضايا، من القضاء على التمييز ضدّ المرأة (1979) إلى حقوق الأطفال (1989). كما لعبت أدواراً مهمّة في العديد من مجموعات العمل الأخرى التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وكذلك في إنشاء منصب مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

يوفِّر القانونُ الإنساني السياقَ القانوني الذي تعمل فيه المنظّمات غير الحكومية. كانت أزمة بيافرا عام 1968، أحدَ الأمثلة المبكّرة الرئيسة للجهود الإنسانية المعاصرة، ووقعت عندما حاوَلَ شعبُ الإيغبو الانفصالَ عن نيجيريا، ما تسبَّبَ في الحرب الأهلية النيجيرية. وقد حشدت المنظمات غير الحكومية التي تقدِّم المساعَدات الإنسانية جهودَها على الرغم من تحدِّيها لسيادة نيجيريا خلال هذه الأزمة، وبصرف النظر عن الرفض الدولي. تكرَّرَ ذلك عدة مرات خلال سبعينيات القرن العشرين في أزماتٍ مختلفة في بنغلاديش وإثيوبيا وكمبوديا، وبدأت منظماتُ المجتمع المدني والمنظماتُ غير الحكومية في حشد الجهود في جميع أنحاء العالم، للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة لضحايا الحرب.

وانطلاقاً من هذه الخيوط تطوَّرَ كيانٌ قوي من الجهات الفاعلة، وتطوَّرت لغةٌ للحقوق والقواعد قوَّضت الطبيعة الاستبدادية للسيادة حسب تصوُّر معاهدة وستفاليا، وعزَّزت الرأيَ بأن الأفراد لديهم حقوقٌ مشروعة في الأمنِ، والاحتياجاتِ الأساسية، والاستقلالية، والهُوِيَّةِ الخاصة. وقد تتدخّل المنظَّماتُ الدولية والمنظَّماتُ غير الحكومية إذا ثبت أن الدول غير قادرة على حماية مواطنيها أو عازفة عن ذلك.

يوجد الآن عددٌ كبير للغاية من المنظَّمات غير الحكومية حول العالم بحيث يكاد يكون من المستحيل إحصاؤها، خاصةً تلك المنظَّمات غير الحكومية المحلية التي تعمل في سياقاتِ ما بعد النزاع والتنمية. ومن المنظَّمات غير الحكومية الدولية المألوفة التي تعمل في مجال بناء السلام وحقوق الإنسان: الفريقُ المَعْنيُّ بالأزمات الدولية، ومنظمةُ الإشعار الدولية، ومنظمةُ العفو الدولية، ومنظمةُ مراقبةِ حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش). وعلى سبيل المثال، تأسَّست منظمة العفو الدولية في عام 1961، وكانت جزءاً من حركة حقوق الإنسان الدولية الضخمة الآخِذة في الظهور آنذاك. وعكست وثيقةُ هلسنكي الختامية نموَّ حركاتِ المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ودعم حقوق الإنسان في عام 1975.

تشكَّلت منظماتٌ غير حكومية عديدة في تسعينيات القرن العشرين استجابةً للمتطلّبات العريضة التي يفرضها الجمعُ بين عمليةِ بناء السلام، والجهودِ الإنسانية، ومراقَبةِ حقوق الإنسان، وجهودِ الدعوة إلى السلام. وكان الهدفُ من هذه المنظمات دعْمَ المجتمع المدني الناشئ في مناطق ما بعد النزاع، والذي سيشكِّل بعد ذلك الأساسَ لعقدٍ اجتماعي وسلام ليبرالي. وبسبب نشاط المجتمع المدني في سبيل حقوق الإنسان، ضمن عوامل أخرى، ظهرت عمليةُ التدخّل الإنساني، التي تعني أنه قد يحقُّ للدول أن تتدخّل الآن في شؤون الدول الأخرى لأسباب إنسانية.

كما لعبتْ منظماتٌ مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة أطباء بلا حدود، والفريق المَعْني بالأزمات الدولية، على سبيل المثال لا الحصر، دوراً مهماً في جوانب أخرى من المجتمع المدني، والتنمية، والمساعدة. وأضحت المنظماتُ غير الحكومية الآن جزءاً معترَفاً به من منظومة الأمم المتحدة، وتتمتّع بمركزٍ استشاري داخل منصة الأمم المتحدة فيما يخصّ القضايا الاقتصادية والاجتماعية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي جزء لا يتجزأ من الخطاب الإنساني. وبموجب المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، يتمتّع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بسلطةِ التشاور مع المنظمات غير الحكومية بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في

المسائل المتعلّقة باللاجئين والبيئة والتنمية. ولهذا الأمر أهميةٌ خاصة في سياق المناقشات الدائرة حول الأمن البشري وظهور «مجتمع مدني عالمي»، ما يعني وجودَ تضامُنٍ عبر مجتمعات العالم قد يدعم السلامَ والأمن في النطاقات التي تفشل فيها الدولُ في تحقيق ذلك.

غير أن من الممكن أن يكون للمساعدة الإنسانية آثارٌ متناقضة؛ فمثلاً لعبت الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين)، التي أُنشِئت في عام 1949 لتقديم الإغاثة والتنمية لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني بعد حربَي 1948 و1967 في الشرق الأوسط، دوراً مهماً في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. ومع ذلك، ثمَّة حجةٌ وجيهة تذهب إلى أنها دعمت الاحتلال الإسرائيلي من خلال المساعدة في الحفاظ على الوضع الراهن بعد الحرب.

منذ نهاية الحرب الباردة، ظهرت صورٌ عديدة من حل النزاعات، ودبلوماسية المواطنين، وصور الوساطة غير الرسمية نتيجةً لجهود جهات المجتمع المدني الفاعلة وقدراتها، وغالباً ما كانت مدعومة من الجهات المانحة الدولية في أماكن مثل قبرص، وسريلانكا، وإسرائيل/ فلسطين، وأيرلندا الشمالية. ونتيجةً لذلك، بدأت مفاهيمُ السلام في السياسات والواقع العملي تتضمَّن بُعداً حياتياً يومياً للسلام. ويعني ذلك أنه لا يكفي وجودُ وقفٍ لإطلاق النار أو معاهدة سلام على مستوى الدولة، ولكن يجب أن يكون المجتمع آمناً أيضاً لممارسة مهامّ الحياة اليومية. وصارت المنظماتُ غير الحكومية جهاتٍ فاعلةً مهمّة في هذه العمليات، وخاصةً في الأماكن التي تمتَّعت فيها بقدرةٍ على حل النزاعات، والإنذار المبكر بنزاع وشيك محتمَل، وبناء المؤسّسات اللازمة لإرساء الديمقراطية وسيادة القانون بحيث تصيران جزءاً لا يتجزأ من السلام الناشئ.

على سبيل المثال، تعمل منظمتان مقرّهما لندن، وهما منظمةُ موارد المُصالَحة ومنظمةُ الإشعار الدولية، انطلاقاً من أن إنكار حقوق الإنسان يؤدي إلى النزاع، وتدعمان الحلولَ المحلية للنزاعات. كما يعمل مركز كارتر، ومقرّه مدينة أتلانتا، بولاية جورجيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، أيضاً في القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحلّ النزاعات. وتسعى منظماتٌ مثل الفريق المَعْني بالأزمات الدولية، ومقرّه بروكسل، إلى إعدادِ تقاريرَ حول النزاعات في جميع أنحاء العالم والدعوة إلى حلّها ولفت الانتباه إليها. وغالباً ما تعتمد هذه المنظمات على تمويل الجهات المانحة الدولية وتعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية المحلية، والحكومات، والجهات الفاعلة الأخرى في مناطق النزاع وما بعد النزاع حول العالم.

علاوة على ذلك، تسعى منظمات مثل اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) إلى ربط مؤسّسات السلام الدولية بالسلام المدني. وقد عملت في مجموعة من المجالات على تطوير ثقافة السلام، من التعليم إلى الشؤون الجنسانية وحقوق الطفل. وهذه المحاوَلةُ الرامية إلى ربط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالمنظمات الدولية تهدف إلى دعم ثقافة السلام عبر جميع المستويات.

بعد نهاية الحرب الباردة دعت سلسلةٌ من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الطوارئ والكوارث الطبيعية، وإلى منح إمكانية الوصول للوكالات المعتمدة، وإنشاء ممرّات إغاثة، وإنشاء إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة من أجل تنسيق التدخل

الإنساني (على الرغم من التزامها بقواعد السيادة). فضلاً عن ذلك، في أثناء الأزمة الكردية في شمالي العراق، سهَّل قرارُ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 688 الصادر في 5 أبريل 1991 التدخُّلَ الإنساني بمشاركةِ عدد من المنظمات غير الحكومية. وفي البوسنة، دعا قرارُ مجلس الأمن 771 الصادر في 13 أغسطس 1992 إلى تأمين وصول المنظمات الإنسانية دون عوائق، بيْدَ أنه أصبح نقطة خلاف بين أطراف الحرب. ومع ذلك، خلال انهيار يوغوسلافيا السابقة في أوائل التسعينيات، وجد المجتمع الدولي صعوبةً بالغة في تقديم المساعدة الإنسانية بينما كانت رَحى الحرب لا تزال دائرة. وبالمثل، بعد انهيار دولة الصومال في عام 1991، كان من المفترض بالأمم المتحدة تهيئة الظروف من أجل تدعيم المجتمع المدني وتقديم عمليات الإغاثة الإنسانية. وحاوَلَ الممثّلُ الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الاستعانةَ بالمنظمات غير الحكومية لتسهيل ذلك الأمر، من أجل إشراك الجماعات المحلية في عملية السلام. كما جُرِّبَت أنماطٌ مماثلة للتعاقد مع المجتمع المدني من الباطن لتقديم المساعدة الأساسية في هايتي ورواندا وليبيريا وغيرها من الدول الأخرى خلال عقد التسعينيات، بدرجات متفاوتة من النجاح.

الآثار المترتِّبة على السَّلام المدنيِّ

كان للسلام المدني تأثيرٌ كبير على الشؤون العالمية، ويقضي السلام المدني بوجود شكلٍ أكثرَ إيجابيةً للسلام، وكذلك بأن المجتمعات المختلفة قد يكون لها تطلُّعات أو مفاهيم مختلفة للسلام. وقد أدَّى إلى تطوير مجموعة من الحقوق واتفاقيات الأمم المتحدة المهمة. وتتضمّن هذه الحقوق والاتفاقيات، على سبيل المثال لا الحصر: إعلانَ حقوق الإنسان في عام 1948، واتفاقيةَ منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقَبة عليها في عام 1948، واتفاقيةَ الحقوق السياسية للمرأة في عام 1952، وإعلانَ منْحِ الاستقلال للبلدان والشعوب المُستعمَرة في عام 1960، والعهدَ الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1966، وإعلانَ حقِّ الشعوب في السلام في عام 1984، وإعلانَ الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في عام 2007. كانت هناك العديد من الاتفاقيات، وكلها استهدفت إنتاجَ شكلٍ أكثرَ إيجابيةً للسلام تعمل في ظله المؤسّساتُ والدول بما يتفق مع صالح مواطنيها، كما أنها تشير كذلك إلى شكلٍ هجين للسلام.

وقد عملت بهذا المنطق كلٌّ من جمعية الألفية للأمم المتحدة لعام 2000 والأهداف الإنمائية للألفية. ووافقت الأمم المتحدة على التركيز على تحقيق الأهداف التالية بحلول عام 2015: القضاء على الفقر المُدْقِع، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض وَفَيات الأطفال وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وأخيراً، ضمان الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

لم يتحقّق أي هدف من الأهداف المُحددة حتى الآن، ولكن أُحرِز الكثير من التقدُّم في سبيل تحقيقها.

تهدف حملات دولية عديدة أخرى غير متأثّرة بالحكومات إلى تحسين أوضاع شعوب العالم. وأبرزت حملات السلام المدني هذه، بالتنسيق مع المؤسسات الدولية، أهمية تجنُّب خلق التبعية، والحساسية نحو احتياجات المِلْكية المحلية، والحرص على عدم الإساءة إلى المسؤولين المحليين أو مسؤولي المقاطعات والحكومات. وهي ملتزمة بمبدأ «عدم الإيذاء»، وكثيراً ما يُكتب هذا المبدأ الآن في اختصاصات المنظمات الدولية المختلفة.

تعني هذه الديناميات أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني كثيراً ما تُوصَف بأنها «روَّاد تغيير المعايير»؛ فهي تُعلي من شأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وأشكال التنمية في تدخُّلاتها الجزئية في المجتمع، وكذلك في مجال العلاقات الدولية. وهي تساهم في دعم السلام المحلي الشعبي، القائم على موافقة المجتمع المحلي وشرعيته داخل سياقِ مجتمعٍ مدني عالمي وعبر وطني من الشبكات القائمة بين منظمات المجتمع المدني. إن عمل منظمات مثْل أوكسفام، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة السلام الأخضر (غرين بيس)، ومنظمات أخرى كثيرة غيرها مَعْنية بقضايا مثل التنمية وحقوق الإنسان، يُسهِم بقوةٍ في السلام المدني.

على النقيض من ذلك، يرى بعض المعلِّقين أن المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية ما هي إلا دُمى تحرّكها مَصالحُ الدول القوية. فهي تعتمد على تمويل الدول، ومن ثَم فإنها تدعم مَصالِحها، خاصةً فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية، والتجارة، واستخراج الموارد الأولية كالنفط. وبشكل عام، تُوكِل الدول المانحة والوكالات والمؤسسات المالية الدولية أعمالها إلى المنظمات غير الحكومية من الباطن؛ نظراً إلى قدرتها على الوصول إلى المجتمع المدني، وما تتمتّع به من شرعيةٍ داخلَه، وكذلك لأن المهامَّ الإنسانية والاجتماعية والتعليمية، ومهامَّ حلِّ النزاعات والمهامَّ التنموية، تلعب دوراً مهماً في إعادة بناء الدول. ولكن ربما تمثِّل المنظمات العاملة في المجتمع المدني أحياناً وجهاتِ نظرٍ ومجموعاتٍ مناهِضةً للسلام، مثل تلك القائمة على الهُوِيَّات أو الصلات القومية أو الطائفية، أو قد تنخرط في علاقات غير متكافئة واستغلالية مع مجموعات اجتماعية واقتصادية أخرى في المجتمع.

ساعد تطويرُ السلامِ المدني وجهاتِ المجتمع المدني الفاعلة ذات الصلة، وحشْدُ الجهود من أجلهما، في تغيير طبيعة الدولة من الصورة الإقطاعية أو الاستبدادية في الغالب إلى صورةٍ أكثرَ ديمقراطيةً، تراعي حقوقَ مواطنيها المتنوّعين، وتعمل أيضاً على تحقيق المساواة بينهم. وقد غيَّرت دول عدة - بعد تعرُّضها إلى ضغوطٍ مدنية ودولية في القرن الماضي أو ما قبل ذلك - تركيزَها في نهاية المطاف من السلوك القائم على سلبِ مواطنيها ونهبهم، أو التوسّع الإقليمي، إلى توفيرِ درجةٍ من الرفاهية والمساواة المكرّسة في القانون. ويتبع ذلك الفكرةَ القديمة الخاصة بوجودِ عقدٍ اجتماعي ليبرالي تقدُّمي بين المواطن والدولة، ولكنه يشير أيضاً إلى قدرة المواطنين على القيام بالحملات المطالِبة بالتغيير والإصلاح على المستوى الدولي.

أتاحت هذه التطوّرات إعادةَ تصوُّر السلام منذ الجزء الأخير من القرن العشرين، وقدَّمت مساهَمةً ضرورية في السلام الليبرالي. ويعتمد ذلك السلامُ على مجموعة من العمليات التي تجري في تعاونٍ وثيق مع الدول المانحة الرئيسة (ولا سيما دول الشمال)، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والوكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

أو البنك الدولي. وفي الوقت الحالي يشجِّع البنكُ الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة التجارة العالمية، على سبيل المثال لا الحصر، العلاقاتِ بين الدولة والمجتمع المدني (حتى إذا كان بعض النقاد يرون أن الرأسمالية الجامحة تقوّض المجتمع المدني في نفس الوقت). لكن إجمالاً، مكَّنَ ذلك السلامُ المدني من التطوُّر من القاعدة إلى القمّة، ومن داخل المجتمع.

تتَّبِعُ نُهُج الأمن البشري الحديثة هذا المنطق. وهي تنطوي على التزامٍ بتسويةٍ عادلة ومستدامة للنزاع، وإعادةِ صياغةٍ للنقاشات الأمنية بحيث تشمل الأمن البشري، وإشراك الجهات الفاعلة الخارجية غير الحكومية وجهات الشعوب الأصلية الفاعلة غير الحكومية. وحظي هذا المفهوم بقبولٍ واسع في دوائر محورية للسياسات، وفي الفضاء المترابط للمجتمع المدني العالمي الذي يربطً بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية والجهات المانحة في مجال التنمية.

الفصل الثامن حفظ السَّلام، وبناء السَّلام، وبناء الدولة

الفصل الثامن
حفظ السَّلام، وبناء السَّلام، وبناء الدولة

نحو بناء السَّلام

مع اندماج السلام الليبرالي داخل العلاقات الدولية الحديثة ظهرت أربعة أجيال مختلفة من النُّهُج الرامية إلى صنع السلام، مصمَّمة لترسيخ منظومةِ السلام الليبرالي وهيكله الدوليِ والوطني والمدني، الذي أصبح الآن مقبولاً على نطاقٍ واسع باعتباره الشكلَ الأكثر إيجابيةً وتعقيداً للسلام في التاريخ. وبحلول الجزء الأخير من القرن العشرين، تمخَّضت هذه النُّهُج عن مجموعةٍ من العمليات المصمَّمة لإدارة النزاعات، أو حلها، أو تحويلها:

(أ) استهدف نَهجُ الجيل الأول تحقيقَ سلامٍ سلبي، بدءاً من خمسينيات القرن العشرين وصاعداً (وظهر هذا النوع من السلام خلال أزمة السويس عام 1956)؛ حيث أدَّى التدخل العسكري المحايِد إلى وقف إطلاق النار من خلال الأمم المتحدة غالباً.

(ب) كان نهج الجيل الثاني، الذي بدأ من أواخر عقد الستينيات، أكثرَ تركيزاً على المُصالَحة الاجتماعية وعلى السلام الإيجابي.

(ج) بحلول عقد التسعينيات ركّز جيل ثالث من النُّهُج على بناء السلام الليبرالي من خلال التنمية، وحفظ السلام، وبناء السلام، وبناء الدولة، وإرساء الديمقراطية، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، ومن خلال المجتمع المدني والرأسمالية. وقدَّم هذا النهج أيضاً شكلاً

إيجابياً من السلام، على الرغم من أن البديل النيوليبرالي لبناء الدولة الذي ظهر في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين - كما هو الحال في أفغانستان - بدا راضياً عن السلام السلبي.

(د) وهناك نَهج الجيل الرابع، وهو لا يزال قيْدَ التطوير، والذي يجمع بين السلام الليبرالي والإقرار بتقاليد السلام المحلية والسياقية. قد ينتج عن هذا النهج أشكالٌ هجينة إيجابية من السلام، تتَّحِد فيها الشرعيةُ المحلية والأهداف التحرُّرية مع منظومة السلام الليبرالي. ويتبع هذا النهج تقليداً نقدياً يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في سياقات الحياة اليومية، ويرتكز أيضاً على هيكلٍ دولي مثل منظومة الأمم المتحدة.

إدارة النزاعات بعد الحرب العالمية الثانية

أسهم الفكرُ الذي يقوم عليه سلامُ المنتصر في نُهُج «إدارة النزاعات» الحديثة في السياسة الدولية، التي لم تهدف إلى ما هو أكثر من الحفاظ على السلام السلبي. ويمثِّل ذلك الجيلَ الأول من محاوَلات إدارة النزاعات الدولية وإرساء استقرار النظام الدولي. وقد تطوَّرت نُهُج إدارة النزاعات، بعد الحرب العالمية الثانية، وتضمَّنت أحياناً استخدامَ القوة من قِبَل تحالُفات من الدول، ولكنها تضمَّنت في أغلب الأحيان أدواتٍ مثل: بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والدبلوماسية الرفيعة المستوى (بمعنى مشارَكة كبار السياسيين، ورجال ونساء الدولة، والإداريين الدوليين مثل الأمين العام للأمم المتحدة)، واستخدام الوساطة الدولية. وكثيراً ما أسفرت هذه العمليات عن نتائج «صفرية» يتألف فيها السلام السلبي من علاقات غير مستقرّة بين أطرافٍ «رابحة» وأخرى «خاسرة» في النزاع.

ولهذا الغرض، نصَّ ميثاقُ الأمم المتحدة على ما يلي:

يفضُّ جميعُ أعضاء الهيئة منازَعاتِهم الدوليةَ بالوسائل السِّلمية على وجهٍ لا يجعل السِّلم والأمن والعدل الدولي عُرضةً للخطر.

يجب على أطراف أي نزاعٍ يعرّض استمراره حفْظَ السلم والأمن الدولي للخطر التماس حلَّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، أو أن

يلجؤوا إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم.

تُعَد هذه البيانات المُلزِمة جزءاً أساسياً من أي تصوُّرٍ حديثٍ لإدارة النزاعات، وتهدف إلى الحفاظ على الأمن الدولي. ومع ذلك، فقد وُضِع التصوُّر الخاص بهذا النوع من الأمن فيما يتصل بقضايا النزاع المحدودة التي تركِّز على الدولة، مستثنياً الجهات الفاعلة من غير الدول والقضايا التي لا تركِّز على الدولة. وتضمَّنَ السلامُ السلبي خلال جُل حِقبة الحرب الباردة الحفاظَ على السلامة الإقليمية للدول من خلال نُهُج إدارة النزاعات، وكانت حقوقُ الإنسان للمواطنين ذات أهمية ثانوية.

كانت المكوّنات الرئيسة لنهج إدارة النزاعات تتمثَّل في: الوصول إلى اتفاقٍ لوقف إطلاق النار، وسَحْبِ القوات الأجنبية، وإرساء القانون والنظام، وتحقيقِ اتفاقِ سلامٍ شاملٍ على المستوى الدبلوماسي. وكانت تهدف إلى دعم الحدّ الأدنى من النظام دون أي عنف صريح. ولتحقيق ذلك، تعيَّن على أي أطرافٍ ثالثة مشاركة في الوساطة أو حفظ السلام أن تكون محايِدةً وغير منحازة، أو أن تعمل، بدلاً من ذلك، وَفْقاً لقوتها ومَصالِحها. تتطلَّب الوساطة الدولية باعتبارها نشاطاً دبلوماسياً التفاعلَ بين الدول حول الأراضي، أو التحالفات، أو الاتفاقات الدستورية، أو الحدود، ويَقُودها غالباً أحدُ الزعماء أو الأمم المتحدة ذاتها. ومع ازدياد عملية الوساطة تعقيداً، وفقاً لـ (ويليام زارتمان William Zartman)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جونز هوبكنز)، فإنها أتاحت البحثَ عن نوافذ الفرص التي توفِّرها حالات «الجمود الضارّ» (حين يَعْلَق أطرافُ النزاع في وضعٍ مؤلم لا يمكنهم فيه تحقيقُ الانتصار في ساحة المعركة، ولا يستطيعون تحمُّلَ تكلفةِ التخلي عن النِّضال) و«اللحظات المناسبة» (التي تظهر فيها فرصٌ جديدة لحدوث تسوية). حينذاك قد يكون من المرجَّح بدرجةٍ أكبرَ أن يصل أطراف النزاع إلى تسوية، وأن يتمكَّن الوسطاء والدبلوماسيون وعملياتُ حفظ السلام من حشد جهودهم.

على الرغم من عدم ذكر عمليات حفظ السلام بالاسم في ميثاق الأمم المتحدة، فإنها على الأرجح العملياتُ الأكثر ابتكاراً في النُّهُج الحديثة لإدارة النزاعات. طُوِّر حفظ السلام من جانب الأمين العام للأمم المتحدة وفريقه في عام 1956 خلال أزمة السويس، من أجل منع هذه الأزمة من إشعالِ نزاعٍ كبير بين القوى العظمى. ومنذ عام 1990، تراوحت أجيالُ عمليات حفظ السلام المتعدّدة بين عملياتٍ محدودة للغاية لا تزيد عن الإشراف على وقف إطلاق النار، وعملياتٍ أكثر تعقيداً ومتعدّدةِ الأبعاد.

انطوى هذا النوع المبكّر من عمليات حفظ السلام على أربعة مبادئ رئيسة: أن تكون القوة دفاعيةً لا هجومية، وألَّا تتضمَّن قواتٍ مأخوذةً من القوى الكبرى (لتعزيز حيادها)، وأن تكون محايِدة، وأن تحظى بالموافَقة ولا تتدخَّل في النزاع. وبهذه الصورة، تستطيع قوة صغيرة ورمزية، تُدار بتكلفة زهيدة، أن تقدِّم دعماً رمزياً للسلام والأمن، وتساعد في دعم ميثاق الأمم المتحدة، ولا تتحمَّل مَخاطِرَ كبيرةً نظراً إلى حصولها على موافَقة أطراف النزاع، سواء القوى العظمى في مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة، أو الجيوش ومقاتِلو حربِ العصابات على الأرض. كما يمكن لهذه القوة أيضاً أن توفر بيئةً أهدأ يمكن فيها عقدُ محادثات السلام.

كانت الأشكال المبكّرة لعمليات حفظ السلام الحديثة تتألّف في الأساس من بعثاتِ مراقَبةٍ أو بعثاتِ فضٍّ اشتباكٍ (كما هو الحال في البعثات المُرسَلة إلى كشمير (1947)، أو الشرق الأوسط (1948)، في خمسينيات القرن العشرين)، بيْدَ أنها سريعاً ما تطوَّرت إلى أشكال تهدف إلى توفير ظروف مستقرّة يمكن في ظلها أن تبدأ أعمالُ الدبلوماسية والوساطة والتفاوض إلى جانب قوات حفظ السلام (كما هو الحال في قبرص منذ عام 1964 وصاعداً). واستهدف العديدُ من بعثات حفظ السلام منذ عام 1956، وأزمة السويس (1956-1957)، تسهيلَ استقلال الأقاليم المُستعمَرة، وتمكينَ القوى الاستعمارية من الانسحاب مع حفظ ماء الوجه. واستهدفت منع تفاقم الحروب الصغيرة إلى نزاعاتٍ كُبرى - كما هو الحال في قبرص في عامَيْ 1963 و 1974. وعادةً ما كانت البعثاتُ تراقب وقْفَ إطلاق النار المتفق عليه، كما حاولت الإشرافَ على انسحاب القوات وإبرامَ اتفاقِ سلام، كما حدث بعد أزمة السويس في عام 1956، أو في قبرص عام 1964. بعبارة أخرى، حاولت بعثاتُ حفظ السلام دعْمَ سلامٍ سلبي لا يمكن أن يستمرّ إلا في وجود جنود حفظ السلام.

بعد انتهاء الحرب الباردة، اندلع العديدُ من النزاعات في البلقان، وأفريقيا، وأمريكا الوسطى. وسَعَت عملياتُ حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مجدَّداً إلى تنفيذ شروط اتفاقات السلام السابقة، التي تم التفاوض عليها من قِبَل الأمين العام للأمم المتحدة أو وسطاء دوليين آخرين في أماكن مثل ناميبيا (1989-1990)؛ حيث أدى اتفاقٌ بين جنوب أفريقيا والقادة المحليين إلى استقلال ناميبيا تحت إشراف الأمم المتحدة. كما أُرسِلَت قواتٌ مماثِلة تابعة للأمم المتحدة في ذلك الوقت لتنفيذ الاتفاقات التي أنهت الحروبَ الأهلية في أنغولا وموزمبيق. ورصدت بعثاتُ المراقبين أيضاً الانتقالَ إلى السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية في نيكاراغوا والسلفادور.

كانت هناك أيضاً بعثاتُ سلامٍ أكثر طموحاً، كما حدث في كمبوديا، حيث عملت الأمم المتحدة أيضاً بمثابة حكومةٍ انتقالية خلال عملية بناء الديمقراطية (1992-1993)، وصارت أكثرَ انخراطاً في بناء شكلٍ ليبرالي - وبالتالي إيجابي - من السلام. وبحلول أواخر التسعينيات، وتحت ضغطٍ متزايد، حاولت الأمم المتحدة القيام بعملياتِ حفظ السلام دون الحصول على موافَقةٍ محلية، كما هو الحال في البوسنة والهرسك، ما عرَّض قواتِ حفظ السلام والموظفين الدوليين إلى خطرِ الانجرار إلى النزاع، بدلاً من النظر إليهم باعتبارهم أطرافاً محايِدة.

كان السبب وراء تطوُّر عمليات حفظ السلام أن ممارَسة إدارة النزاعات في أماكنَ مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو قبرص في أوائل الستينيات، فشلت في التأقلُم مع نقاطِ ضَعفِ السلام السلبي، أو الاستجابة إلى المطالَبات المحلية بسلامٍ إيجابي. وقد نجحت الأشكال المبكّرة من حفظ السلام في التخفيف قليلاً من العنف الصريح، لكن نادراً ما نجحت في تحقيقِ تسويةٍ سِلميةٍ شاملة (ربما باستثناءِ اتفاقياتِ كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل بعد حربَيْ 1967 و1973، على الرغم من أنها تحقَّقت نتيجةَ جهودِ الوساطة والإقناع من جانب الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر في

عام 1978). يعاني السلام السلبي من نفس نقاط الضَّعف التي يعاني منها سلامُ المنتصر، فهو يحتاج إلى ضماناتٍ عسكرية ومادية دائمة، ومن دونها قد تنهار أيُّ عمليةِ سلامٍ يولِّدها.

السَّلام من خلال حلِّ النزاعات

تمثلت محاوَلةُ الجيلِ الثاني معالَجةَ الديناميات التي يقوم عليها النزاع، وحلَّ النزاعات والتوفيق بين أطرافها، في التركيز على حقوق واحتياجات المواطنين بدلاً من الدول. وجاء ذلك، في جزء منه بمثابة ردِّ فعلٍ تجاهَ الأهداف المحدودة للنَّهج السابق.

استهدف هذا الجيل الوصول إلى نتائج «تُرضي جميع الأطراف» (بحيث يشعر كل طرف بأنه فاز نتيجةَ عمليةِ السلام) مدفوعةٍ باحتياجات المجتمع المدني على وجه التحديد. كما ركَّز على الأسباب الجذرية للنزاع من منظور الأفراد والجماعات والمجتمعات، وعلى التوافق المتبادَل عند هذا المستوى من التحليل (غالباً ما يُوصَف بأنه «المسار الثاني»؛ حيث يتألف المسار الأول من الدبلوماسية الرسمية والوساطة والتفاوض). ومن هذا المنظور، ينشأ النزاع نتيجةَ قمع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وهو ظاهرةٌ اجتماعية ونفسية. وغالباً ما يُنظَر الآن في منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى الاحتياجات البشرية على أنها عالمية وغير قابلة للتفاوض. رأت نُهُج الجيل الثاني في الظلم مصدراً للاضطرابات الاجتماعية، وقدَّمت الاحتياجاتُ البشرية إطاراً لفَهم أسباب النزاعات، وكيفية حلّها، وكيفية تحقيق المُصالَحة والعدالة، بدلاً من الاكتفاء بإدارة العداوة. ويهدف هذا الخطاب، الذي يركِّز على المجتمع المدني، إلى بناءِ سلامٍ إيجابي يعالِج الجذورَ المجتمعية للنزاع والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التمييزية والجائرة.

تشدِّد نُهُج الجيل الثاني على أهمية الأمن البشري بدلاً من أمن الدولة. وانطلاقاً من هذا الأساس النظري، ظهر عددٌ من الطرائق الجديدة لصنع السلام، وأصبحت دبلوماسيةُ المواطنين وحلّ النزاعات والنُّهُج المماثِلة شائعةً في كل أنحاء العالم في أماكن مثل قبرص، أو الشرق الأوسط، أو أيرلندا الشمالية، أو سريلانكا، باعتبارها سبيلاً بديلاً ومبتكراً لتحقيق المُصالَحة بين المجتمعات. وفي هذه الحالات، في تسعينيات القرن العشرين وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أُنشِئَت «قنوات خلفية» غير رسمية بين مجموعة من الجهات الفاعلة السياسية والجهات غير الرسمية التابعة للمجتمع المدني عبر خطوط النزاعات، وغالباً ما عُقِدَت الاجتماعاتُ بشكلٍ غير رسمي بين الفئات الاجتماعية لمناقَشة الأمور المحلية وكيفية تحسين الحياة اليومية، علاوةً على مناقَشة الرؤى الأوسع لعملية السلام. وقد وجد الوسطاءُ الدوليون سُبلاً للترويج لها وتجنُّب العقبات المعتادة المتعلقة بالمكانة والسلطة الناشئة. وفي جميع هذه الحالات سهَّلت قنواتُ الاتصالِ غيرُ الرسمية عمليةَ سلامٍ كان لها في نهاية المطاف تأثيرٌ عظيم على المستوى الرسمي، وحسَّنَتِ الأمن إلى حدٍّ كبير، لفترة من الوقت على الأقل.

حقَّق نَهج الجيل الثاني نجاحاً خاصاً في أيرلندا الشمالية عندما بدأت عملية السلام بعد عام 1994. جرت عملية السلام في أيرلندا الشمالية على مستوى النخبة وعلى المستوى الاجتماعي، وحظيت

بدعم مجتمعٍ مدني واسع واستثمارٍ اقتصادي كبير من الحكومة البريطانية والاتحاد الأوروبي بهدف التخلّص من التفاوتات الهيكلية والاقتصادية بين المجتمعات المعنية. كان هناك أيضاً اتفاقٌ مُوازٍ بين الحكومات الرئيسة المشارِكة بحكم تاريخها، وأُنشئَت مؤسَّسات سياسية جديدة ومحسَّنة (اتفاقية الجمعة العظيمة لعام 1998). ومع ذلك، لم تتحقَّق النتائج المأمولة من هذه العمليات في أماكن أخرى مثل إسرائيل/ فلسطين، وسريلانكا، على الرغم من البدايات الواعدة للغاية في تسعينيات القرن العشرين؛ فقد ارتدّت عملياتُ السلام فيها إلى العمليات الرسمية ذات الطابع القومي والمدفوعة بالسلطة، وفي النهاية لم تستطع التغلُّبَ على المشكلات المعتادة المرتبطة بالسيادة والنزعة العسكرية والتحيُّز المتأصّل للمؤسسات القائمة بالفعل. ومع ذلك فقد أوضحت نُهُج حلِّ النزاعات أن من المفترض بعملية السلام، في أيِّ مجتمعٍ، أن تلبي الاحتياجاتِ والحقوقَ السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تحويل النزاعات، وبناء السَّلام، وبناء الدولة

خلال العقدَين الماضيَين، طُوِّر هيكلُ سلامٍ دولي ذو درجة عالية من الابتكار والأهمية. هذا هو نَهج الجيل الثالث الهادف إلى إنهاء النزاع وبناء شكل أكثر تقدُّماً من السلام. وقد اشتمل على أشكالِ تدخُّل خارجيةٍ واسعةِ النطاق منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، في دولٍ مثل كمبوديا، والبوسنة، وسيراليون، وتيمور الشرقية، وأفغانستان، وكثير غيرها.

تأثَّر هذا النهج بنظرية تحويل النزاعات، التي تذهب إلى أن العنصر الضروري لصنع السلام هو عمليةُ تغييرٍ جذري للعلاقات والمصالح وطبيعة الدولة والمجتمع التي تغذِّي النزاع. وهذه عمليةٌ طويلة الأمد ومتعدّدة الأبعاد تهدف إلى معالَجة جذور النزاع، ويشمل ذلك التصوُّرات والاتصالات وأوجه عدم المساواة والجور الاجتماعي. ويَدِين بناءُ السلام الليبرالي بشدةٍ إلى مثل هذه النُّهُج.

تتفاوت التقديرات، لكن بحلول عام 2008، نُشِر حوالي 110 آلاف فرد في بلدان تشهد نزاعاً أو تمرّ بمرحلةِ ما بعد النزاع، ويقطنها 100 مليون نسمة. وتتضمَّن هذه العمليات مجموعةً من المكوّنات، مثل التدخّل العسكري، والتحوّل الديمقراطي، والتنمية، التي تديرها منظَّماتٌ دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، وجهات مانحة أجنبية، وكثيرٍ من الوكالات الإقليمية والدولية. وقد استهدفت هذه الجهات بناءَ سلامٍ إيجابي وركَّزت على الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية والتجارة الحرّة والمجتمع المدني النَّشِط. وخلال العقدَين الماضيَين أو نحو ذلك، أصبح بناءُ السلام الليبرالي وبناءُ الدولة النهجَيْن السائدَين للاستجابة إلى النزاعات المحلية والإقليمية.

بناء السَّلام الليبرالي

بمجرد أن حظي السلام الليبرالي باتفاقٍ واسع من جانب المجتمع الدولي، في أوائل تسعينيات القرن العشرين، كانت الخطوة التالية للمجتمع الدولي ابتكارَ طرائقَ لإحلاله في بيئات النزاع. وكما أوضحتِ الفصولُ السابقة، فإن بناء السلام الليبرالي يربط السلامِ والأمن مباشَرةً بالتنمية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمجتمع المدني النَّشِط في إطار الدولة الحديثة. وذلك جزء لا يتجزأ من نظامٍ عالمي للحوكمة، والقانون الدولي، والتجارة.

غير أن هذا الهيكل المتدرِّج من القمة إلى القاعدة لا يشكِّل إلا جزءاً من الصورة وحسب؛ فالأساس النظري لبناء السلام ظهر في البداية في أدبيات بحوث السلام باعتباره عملية شعبية، تتدرَّج من القاعدة إلى القمة، يؤدِّي فيها الإجماع المحلي داخل المجتمع إلى بناء سلام إيجابي. ومع تطوّر المفهوم، فإنه صار يجسِّد تقارباً مع جداول أعمال حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية والأمن البشري، وفي الواقع العملي تعيَّن عليه أيضاً التقريبُ بين المصالح المتضاربة للدول الكبرى في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد بلغ تقارُب المعايير والمصالح الدولية - الإجماع على بناء السلام - ذروتَه في المشروع الليبرالي المعاصر لبناء السلام. بعد نهاية الحرب الباردة اعتمد هذا المشروع جزئياً على تطوير أشكالٍ أكثرَ طموحاً وتكاملاً لحفظ السلام، تطوَّرت بسرعة من أشكالٍ متعدّدة الأبعاد في البداية بموافَقة الجهات الفاعلة المحلية، وفي شكلٍ متعدِّد الأطراف، إلى غياب موافَقة هذه الجهات في بعض الأحيان. ونتيجةً لذلك زاد الطلب على دور الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الداعمة لها بشكل كبير، من حيث المهامُّ التي اضطلعت بها لبناء السلام، وتنوَّعت المواقعُ المتعدّدة حول العالم التي قامت فيها بذلك.

وصَفَ عددٌ من وثائق الأمم المتحدة، بدايةً من الوثيقة المعنونة «خطة للسلام» في عام 1992، عمليةَ بناء السلام بالتفصيل. وعلى نحوٍ مشابه لتسوية السلام في الحرب الباردة، وصفت وثيقةُ الأمم المتحدة هذه بناءَ السلام بأنه «العمل على تحديدِ ودعمِ الهياكل التي من شأنها تعزيزُ وتدعيمُ السلامِ لتجنُّب الارتداد إلى حالة النزاع». وفي عام 2007، قدَّم الأمين العام للأمم المتحدة تعريفاً شاملاً:

يشتمل بناء السلام على مجموعةٍ من التدابير الموجَّهة إلى الحدّ من خطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه، من خلال تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاعات، وإرساء أُسس السلام والتنمية المستدامَيْن. يجب أن تكون استراتيجيات بناء السلام متسقةً ومصمَّمةً لتلبية الاحتياجات المحدّدة للبلد المَعْني، على أساسِ المِلكية الوطنية، وينبغي أن تشتمل على مجموعةِ أنشطةٍ محدَّدةِ الأولويات بعناية، ومتسلسلة، ومن ثَمَّ على مجموعةٍ محدودة نسبياً من الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

ومع ذلك، فإن هذا النهج مقيَّد بالحاجة إلى مراعاة الدول ذات السيادة وحقّها في عدم التدخّل، فضلاً عن ادِّعائه الضمني ضرورة بناء السلام وفقاً لصيغة عالمية، تتكرّر في جُلّ وثائق السياسات المعاصرة المتعلّقة ببناء السلام.

حدَث تطوُّرٌ ذو صلة بمفهوم الأمن في الأمم المتحدة وفي «صناعة السلام» الناشئة. فقد كان الأمن، حتى نهاية الحرب الباردة، على الأقل، يدور بالأساس حول ما إذا كانت الحروب مشتعلة بين الدول، وما إذا كانت أراضي الدولة آمِنةً أم لا. وهذا بصرف النظر عما يحدث داخل الدولة، التي كانت ترزح غالباً تحت حكمٍ استبدادي أو شمولي: كثيراً ما كان هناك قمعٌ متواصل لهُويَّةٍ محدَّدة أو مجموعاتٍ اجتماعية اقتصادية معيّنة من جانب النخبة المهيمنة. لكن بحلول منتصف التسعينيات، كما ذكرنا سابقاً، بدأ العديد من صنّاع السياسات حول العالم في التفكير من منظور الأمن البشري، وإحياء شعار الرئيس الأمريكي، روزفلت، القديم بعد الحرب العالمية الثانية: «التحرّر من الخوف، والتحرّر من العَوَز».

ومنذ أوائل التسعينيات سعت بعثات الأمم المتحدة المتكاملة إلى دعم الطموحات العريضة لبناء السلام، كما هو الحال في البلقان في أوائل التسعينيات إلى جانب جهات أخرى (مثل حِلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، وبدا أن عمليات حفظ السلام المبكّرة بعد الحرب الباردة في ناميبيا وكمبوديا وأنغولا وموزمبيق والسلفادور، تقدِّم الأملَ في إمكانيةِ أن يتجاوز السلامُ الناتج عن تدخُّل الأمم المتحدة مراقَبةَ وقفِ إطلاق النار، وأن يُسهِم بدلاً من ذلك في التحوّل الديمقراطي والإصلاح الليبرالي في الدول المفكَّكة والآيِلة إلى التفكُّك. استُخدِم هذا المخطَّط أيضاً في كمبوديا، والبوسنة، وكوسوفو، وسيراليون، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيمور الشرقية وغيرها خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأضحى بناءُ السلام الليبرالي يمثِّل نَهجاً متعدِّد المستويات، يسعى إلى معالَجةِ الجوانب المحلية والوطنية والإقليميةِ للنزاع، والتعامل مع أطرافه. وصار هذا النَّهجُ متعدِّدَ الأبعاد في طبيعته لأنه يضمّ مجموعةً واسعة من الأطراف القادرة على التعامل مع مجموعةٍ واسعة من القضايا والديناميات.

حتى الآن، حقَّق بناء السلام نتائجَ مختلطة. ولم يؤدِّ كثيرُ من العمليات في مختلِف المواقع إلا إلى ظهورِ أنظمةٍ استبدادية إلى حدٍّ ما. ويرجع ذلك إلى أن العملية لا تتَّصِف بالاتساق في تصميمها، أو أنها غير فعَّالة ويَشُوبها سوءُ التنسيق من جانب الجهات الدولية الفاعلة، أو ظهور أوجُهِ قصورٍ؛ نتيجةَ إعطاء الأطراف المحلية دوراً أكبرَ مما ينبغي، ما أدَّى إلى إدراج رؤيتهم الليبرالية والقومية ومصالحهم في العملية.

ومن أجل تجنُّب هذه النزعات أصبحت الإدارة الدولية لبيئاتِ ما بعد النزاع (بمعنى تحمُّل الأمم المتحدة أو مجموعاتٍ معيّنة من الدول مسؤوليةَ دولةٍ أخرى خارجة من النزاع) أكثرَ شيوعاً مرةً أخرى. واستُخدِم هذا النَّهج في البوسنة والهرسك، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وبدرجةٍ ما في أفغانستان. ومع ذلك فقد استُخدمَت أساليبُ أكثرُ تدخُّلاً في أفغانستان والعراق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واستهدفت هذه الأساليبُ غرْسَ الاستقرار الإقليمي والدولي بالترافق مع

إصلاح الدولة (وهي عمليةٌ تُسمَّى الآن «بناء الدولة»)، ونُظِر إليها بشكلٍ عام على أنها تحقِّق شكلاً سلبياً من السلام وحسب.

تعتمد نُهُج بناء السلام على أن من الممكن بناء السلام على يد جهات خارجية مثل الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والجيوش الأجنبية، وذلك على أساس المعايير الليبرالية بهدف إنشاء دولة ليبرالية. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، ظهر جدولُ أعمالٍ أشدُّ طموحاً من خلال «الأهداف الإنمائية للألفية» (2000)، ومبدأ جديد يُسمَّى «مسؤولية الحماية» (2005). ويعني ذلك أن السيادة القومية تنطوي على مسؤولية تجاه المواطنين، وإذا قوَّضت أيُّ دولةٍ حقوقَ الإنسان لمواطنيها، وارتكبت أعمالَ إبادة جماعية، وجرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانية، وأعمال تطهير عِرْقي، يحقّ للمجتمع الدولي حينذاك أن يتدخّل.

صمَّم المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة والجهات المانحة الرئيسة، هذه السياساتِ بهدفِ تحقيقِ الاستقرار الاقتصادي والازدهار وضمانِ حقوق الإنسان وسيادة القانون. وكانت هذه السياساتُ مدفوعةً جزئياً بمَطالِب الناخبين في العديد من الدول المتقدّمة بدعم السكان الذين تحمَّلوا وطأةَ النزاع في السياقات المحلية. وقاوَمتْ بعضُ الدول (مثل روسيا والصين، ودول أخرى) هذه النُّهُجَ بزعمِ أنها ليست سوى صورٍ جديدة من الاستعمار، وأنها تمثِّل هيمنةَ دول الشمال/ الدول الغربية، وتُعَد هجوماً على حقوقها السيادية.

ومع ذلك، تضمّ عملياتُ بناء السلام الآن عشرات الآلاف من الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في مواقع ما بعد النزاع في جميع أنحاء العالم. وباختصار، واصَلَ بناءُ السلام الليبرالي التحوُّلَ نحوَ فهمٍ أكثرَ إيجابيةً للسلام. ومن خلال تبنّي المعايير والمؤسسات الليبرالية، فضلاً عن الأشكال الليبرالية الجديدة للتنمية، المغلَّفة في إطار الدولة الحديثة، قَدَّمَ بناءُ السلام الليبرالي رؤيةً أوسعَ للسلام. كما قدَّمَ فيما يبدو طريقةً أساسية قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، والتي أُنشِئت من أجلها لجنةُ بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في عام 2005. وعن طريق العمل في بلدانٍ مثل بوروندي وسيراليون وغينيا بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، تشارِكُ لجنةُ بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وصندوقُ بناء السلام ومكتبُ دعم بناء السلام في تحقيق التكامل والتنسيق بين مجموعةٍ من العمليات.

ومع ذلك، تعرَّضَ بناءُ السلام الليبرالي إلى انتقاداتٍ واسعة لكونه غيرَ ليبرالي (إذ يعتمد على التدخّل العسكري)، وغيرَ كفء، ويفتقر إلى التنسيق، ولافتراضه أن تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتجارة تكفي لصنع السلام، ولعدم إيلاء الاهتمام الكافي للتفضيلات والاحتياجات المحلية. وفي المتوسّط، انهارت اثنتان على الأقل من أصل خمسِ تسوياتٍ سِلْمية خلال هذه الفترة في غضون بضع سنوات، على الرغم من التحسينات المتحقّقة في السلام والأمن حول العالم خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

بناء الدولة

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظهر مبدأٌ جديد يُسمَّى بناء الدولة، ومَثَّل تراجُعاً كبيراً عن التطلُّعات المعيارية للسلام الليبرالي (فيما يتعلق بحقوق الإنسان تحديداً). نُظِرَ إلى الضَّعْف المتزايد للدولة، في نطاقات الأمن والجريمة والإرهاب، وكذلك الانحرافات عن المعايير الليبرالية السائدة في دول الشمال المتقدّمة، باعتبارها تهديداتٍ للسلام والأمن الدوليَّيْن. ورأى العديد من قادة العالم أن هذا هو الدرس المستفاد من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وخاصةً فيما يتعلق بدولٍ مثل أفغانستان والصومال وكوريا الشمالية وباكستان وغيرها. كانت هذه الدول المفكَّكة والخارجة من النزاع تمثِّل تهديداً للنظام الدولي، وأصبحت أرضاً خصبةً لمزيجٍ خطير من الإرهاب والفقر والجريمة والاتِّجار بالمخدّرات والكوارث الإنسانية، والتي ربما امتدتْ إلى دول أخرى.

تهدف عملية بناء الدولة إلى إنشاء دول ليبرالية مزدهرة ومستقرة في إطار من «الحكم الرشيد»، وذلك عبر استراتيجياتِ تدخُّلٍ خارجية. وفي ضوء القيود الواضحة المفروضة على بناء السلام، خاصة من حيث كونه عُرضةً إلى «الابتعاد عن مهامه الأساسية» (كما في الصومال والبوسنة والهرسك وكوسوفو في التسعينيات، حيث أصبحت الجهات الدولية الفاعلة جزءاً من النزاعات)، بدا أن بناء الدولة يقدِّم نظريةً موحَّدة مُصمَّمة لإنتاج تدخُّلٍ صغيرِ الحجم أو «ذي أثر خفيف»، كما هو الحال في أفغانستان. وذلك يعني ضمناً أن أيَّ تدخُّل دولي لن يتحوّل إلى شكلٍ بعيدِ الأثر من أشكال الوصاية. وقُدِّرَ أن من شأن ذلك أن يثير اعتراضاتٍ أقلَّ من جانب الشركاء الدوليين أو المحليين مقارَنةً بالتدخل الصريح.

على الدول التي تنشأ نتيجةَ عمليةِ بناء الدولة أن توفر لمواطنيها الأمن، والسلع، والخدمات، والقانون، والمؤسّسات. ومن الممكن أيضاً أن يسهِّل ذلك غرْسَ الديمقراطية، والحقوق، والعدالة الانتقالية والطويلة الأمد، والاندماج، وسيادة القانون، ويوفّر الاحتياجات الأساسية، ويخفِّف من تضارُب الهُوِيَّة. ووَفْق تقرير البنك الدولي لعام 1997 «الدولة في عالَم متغيّر»، فإن هذا النوع من أطر الدولة له مجموعةٌ من الوظائف الأساسية، تتراوح من الوظائف الأساسية كحفظ الأمن والقانون والنظام، إلى الوظائف «النَّشِطة» المرتبطة بالمؤسسات الشرعية، والخدمات العامة، والرعاية والدعم الاجتماعيَّيْن.

ويُفترَض أن تجسِّد عمليةُ بناءِ الدولة أشكالَ الشرعية المحلية والدولية، وبخاصة الرغبةُ المحلية في السيادة. وتحوِّل عمليةُ بناء الدولة هذه العناصرَ إلى هيكلٍ سياسي ذي سيطرة إقليمية، واستقرار سياسي، وفاعلية اقتصادية. كما أنها تقدِّم عمليةَ تحديثٍ تتوافق بموجبها المؤسساتُ السابقة مع النماذج الحالية المرتبطة بالتوقّعات الدولية. ويعود أصل هذه العملية إلى تجاربِ إعادةِ الإعمار وبناء الأمة بعد الحرب الأهلية الأمريكية، وفي ألمانيا واليابان ومعظم أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

وهذا الفهم للدولة يقضي بوجود مجموعة من الوظائف الأساسية التي توفّر الأمن، وتعزّز الديمقراطية والحقوق والازدهار. فالدولة مسؤولةٌ عن الأمنِ والعدالة، وتحقيق الإيرادات

وتحصيلها، وتوفيرِ الخدمات الأساسية، وخلقِ الوظائف، وكلما أبلَتِ الدولةَ بلاءً أفضلَ في هذه المهام حظيت بشرعيةٍ أكبرَ من مواطنيها. وتركِّز الدولةُ على الأمن والقانون وحقوق الملكية وتحمي المهمّشين. وينبغي أن تكون الدولة لا مركزية، وتنافُسية، وقائمة على الجدارة. وينبع بناءُ الدولة نفسُه من المنظَّمات والمؤسّسات والجهات الدولية المانحة، ومن معاييرها وممارساتها السياسية والاقتصادية، التي تُنقَل عبر أنظمة الحوكمة العالمية، والاتفاقيات الدولية، والمنظَّمات الإقليمية، إلى الدولة ومواطنيها.

عانى مشروعُ بناء الدولة من العيوب ذاتها التي عانى منها بناءُ السلام الليبرالي: الافتقار إلى ثمار السلام، والفشل في توفير الأمن أو السلام اليومي أو العدالة الاجتماعية، وهو الأمر الواضح على نحوٍ لا تُخطِئه عينٌ في أفغانستان المعاصرة.

تقييم الإنجازات الأخيرة

يمثِّل بناءُ السلام الليبرالي وبناءُ الدولة أفضلَ صورِ الإجماع الغربي والعالمي على أهمية المؤسّسات الدولية والأسواق المفتوحة، وعلى الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنع النزاع وكذلك معالَجة أسبابه الدفينة. ويشمل هذا الإجماع أيضاً مجموعةً واسعة من الدول غير الغربية (على الرغم من أن الجهات الفاعلة من الدول غير المتقدمة والتابعة أقلُّ تمثيلاً). وقد حقَّق بعضَ النجاح في الحدّ من العنف والتشجيع على بعض الامتثال للمعايير والمؤسسات والقانون والأسواق الليبرالية. ومع ذلك لم تتحقَّق إلا قلةٌ قليلة من «النجاحات» الصريحة التي يمكن الحديث عنها. ويعتمد ذلك، بطبيعة الحال، على كيفية تعريف النجاح. فإذا كان الأمر يعتمد على عدم نكوص الدولة إلى العنف، فإن البيانات المتاحة تُظهِر أن حوالي نصف بيئاتِ ما بعد الحرب التي عملتْ فيها الأممُ المتحدة تحقِّق سلاماً سلبياً على الأقل في غضون السنوات الخمس الأولى بعد انتهاء النزاع. وانخفض عددُ الحروب بين الدول والحروب الأهلية، وكذلك عدد الوَفَيات. كما يبدو أن عدد التسويات الدائمة والتسويات محل التفاوض قد ازداد. ومن ثَمَّ يُعَد ذلك على الأقل أساساً لظهور سلام أكثر إيجابيةً.

ومع ذلك، فمن بين 18 محاوَلةً أو أكثرَ أجرَتْها الأممُ المتحدة لإحلال الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة، عانت 13 منها من أحد أشكال النظام الاستبدادي في غضون عدة سنوات. علاوةً على ذلك، استخدمت مؤسساتٌ مالية دولية، مثل البنك الدولي، مشروعاتٍ للتكيُّف الهيكلي والتنمية فشلت في توفير أنواع الفرص الاقتصادية والرفاهية التي من المنتظر أن توفر «ثمارَ سلامٍ» سريعةً. كما كانت العلاقة بين بناء السلام والعدالة مثيرة للجدل؛ فقد ظلت العدالة في كثيرٍ من الأحيان خاضعةً للاستقرار لأن بعض الأفراد والمنظَّمات المؤثِّرة في بيئات النزاع متورِّطون في العنف أو الفساد أو الجرائم ضدّ الإنسانية. وفي الواقع، أصبح بناء السلام الليبرالي وبناء الدولة نظاماً للحُكم في بيئاتِ ما بعد النزاع والتنمية عوضاً عن كونهما عمليةَ مُصالَحة.

يشير ذلك إلى الفشل في تحقيق أهداف بناء السلام وبناء الدولة، أو في التوافق مع التجارب المعيشية للأفراد واحتياجاتهم في الحياة اليومية، أو التوافق مع ثقافتهم وتقاليدهم. ومن الشكاوى الشائعة العديدة في هذا الصدد:

(1) عدم وجود موارد كافية متاحة لإحلال السلام على نطاق واسع.

(2) نقص القُدرات أو المهارات أو المشارَكة أو التوافُق على المستوى المحلي.

(3) الافتقار إلى التنسيق وكثرة الازدواجية بين الجهات الدولية الفاعلة.

(4) أن العملية مملوكة بشكل رئيس من جانب الجهاتِ الدولية الفاعلة، وليس المستفيدين منها.

(5) تجاهُل القضايا الاجتماعية وقضايا الرعاية التي تواجِه المجتمع.

(6) أن بناء السلام وبناء الدولة مدفوعان بشكلٍ رئيس بالأسواقِ الليبرالية الجديدة وخططِ التنمية وليس المصالَحة.

(7) أن هذه العملية تُدِيم عدمَ المساواة المحلية والدولية وتَغوُّلَ النُّخبة.

استهدف إطار السلام الليبرالي إصلاح أو إنشاء ديمقراطيات نيوليبرالية مفتوحة للتجارة الدولية، بدلاً من الديمقراطيات الاشتراكية، من أجل دعم رفاهية مواطنيها. حدث ذلك على الرغم من الأدلة الهائلة على أهمية الفقر وعدم المساواة في استدامة النزاع وطبقاته المتعدّدة. فالمجتمعات التي يعمُّها السلامُ تتَّسِم عموماً بمزيد من المساواةٍ، وكذلك المناطق التي يعمُّها السلام.

يتفق العديد من صنَّاع السياسات والمسؤولين الحكوميين في داخلهم مع هذه الفكرة، وقد عدَّلت الأمم المتحدة والبنك الدولي والكثير من الجهات المانحة والمنظَّمات غير الحكومية نُهُجَها باستمرارٍ من أجل التعامل مع مثل هذه المشكلات. وتشير المناقَشاتُ الدائرة حالياً حول «المِلكية المحلية» و«المشاركة» في أروقة الأمم المتحدة والبنك الدولي مثلاً إلى القلق من ألَّا يكون لبناء السلام وبناء الدولة علاقةٌ قوية بالحياة اليومية لبعض المواطنين، أو لكثيرٍ منهم، في مرحلةِ ما بعد النزاع.

لكن بدلاً من ذلك ظهرت دولٌ هشَّة مدعومة من جهاتٍ دولية، من الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى الجهات الوطنية المانحة أو المنظَّمات غير الحكومية الدولية. ومع ذلك فقد تعلَّمنا الكثيرَ عن بناء السلام من خلال هذه التجارب، ويشمل ذلك الحاجةَ إلى أن تكون أنظمةُ السلطة المحلية، والأُطرُ السياسية والاقتصادية، والمجتمع والدِّين والثقافة، كلها جزءاً من أي إطارٍ للسلام. وتجري الاستعاضة حالياً عن السلام الليبرالي بأشكال السلام الهجينة أو ما بعد الليبرالية، التي تعتمد على بناء السلام الليبرالي وعوامل السياق المحلي على نحوٍ متزامن. وهذا أمر مهم نظراً إلى أن نهجَي بناء السلام وبناء الدولة يُطبَّقان بشكل رئيس خارجَ السياقات الغربية أو الشمالية التي طُوِّرا فيها في البداية.

الفصل التاسع الأشكال الهجينة من السَّلام

الفصل التاسع
الأشكال الهجينة من السَّلام

تَظهر أشكالٌ هجينة من السلام في مواقعَ متنوّعةٍ حول العالم، وهي تمثِّل خطوةً تتجاوز أُطرَ السلام الليبرالي. ويتأثَّر السلام الهجين بالأنماط السياسية المحلية القائمة على المعايير والهُوِيَّات والموارد المادية الاجتماعية والثقافية والتاريخية السياقية، علاوةً على الفكر الغربي/ الشمالي المتصل بالديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني النَّشِط. والشكلُ الناتج عن هذه العملية ليس شكلاً ليبرالياً أو محلياً صِرْفاً، وإنما هو شكلٌ هجين يتشكَّل من خلال المنافَسة السياسية التي تتضمَّن طَيْفاً من الأطراف الفاعلة وتفضيلاتهم ومَصالِحهم الأمنية. في بعض الحالات قد يظهر سلامٌ هجين سلبي، كما هو الحال في أفغانستان حيث يصعب التعايُش بين أمراء الحرب والأطراف الخارجية المَعْنيَّة ببناء السلام، ولكن في حالاتٍ أخرى ثمَّة إمكانيةٌ لوجودِ أشكالٍ هجينة أكثر إيجابيةً، كما هو الحال في تيمور الشرقية أو سيراليون، التي قد يبدأ فيها القانون العُرْفي المحلي والحوكمة في التواؤم ببطءٍ مع الدولة الحديثة.

ولمثل هذه العمليات تداعياتٌ عظيمة على أي شكلٍ تحرُّري للسلام. ومن المفترض أن يعكس هذا الشكلُ الهجين مَصالِح جميع الأطراف الفاعلة، الحكومية منها وغير الحكومية، وهُوِيَّاتها واحتياجاتها. وهو يهدف إلى تحقيق التوافُق المتبادَل بين مختلِف الهُوِيَّات ومناطق العالم، فضلاً عن الاستقلال الذاتي والعدالة الاجتماعية. وهدفه هو تحقيقُ شكلٍ يومي للسلام، علاوةً على تكملةِ السلام الليبرالي الذي ظهر من الأحلام الدولية في القرن العشرين. وفي عصرٍ لم يَعُد فيه الغربُ يحوز الهيمنةَ الدولية، يطرح هذا الشكلُ من السلام المسألةَ المتصلة بكيفيةِ تفاعُلِ الأشكال المحلية للشرعية، أو الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية البديلة، وقواعد السلام مع الأشكال الدولية. هل يمكن التوفيقُ بين صورِ الفَهم الدولية لنظام حقوق الإنسان الليبرالي (وهي جزءٌ من السلام المدني ولها دورٌ محوري في أي عَقدٍ اجتماعي ليبرالي) والممارَسات المحلية أو العُرْفية أو الدينية في مواقعَ شديدةِ التنوُّع حول العالم؟ وهكذا ربما يسمو الشكلُ الهجين للسلام فوق نَهجِ الجيل الثالث الهادف إلى بناء السلام وبناء الدولة. وقد يشمل نَهجُ الجيل الرابع تقاليدَ ومُقارَباتٍ محليةً وسياقية أكثر تجذُّراً في كل مجتمع من مجتمعاتِ ما بعد النزاع، كما سيتعيَّن عليه أيضاً التعامُل مع أوجه عدم المساواة العالمية الجسيمة التي لا تزال قائمةً بين الدول والمجتمعات حول العالم. وقد يمثِّل السلامُ الهجين تطوراً يتجاوز السلامَ الإيجابي.

الأشكال الهجينة من السَّلام: جيل رابع للسَّلام

في الصومال، وعلى الرغم من الطبيعة المنهارة للدولة، نظَّمت مجتمعاتٌ محلية عديدة نفْسَها من أجل الحفاظ على الاستقرار والعدالة والاقتصاد، من خلال مؤسساتٍ مخصَّصة عُرْفية وغير رسمية، كما هو الحال في أرض البُنط وأرض الصومال. وفي كمبوديا، ظهرت ديمقراطيةٌ استبدادية نسبياً في أعقاب بناء السلام في أوائل عقد التسعينيات، حيث واصَلَ المجتمع المدني النَّشِط، لا سيما في مجالات حقوق الإنسان، الضغطَ على الحكومة. وفي البوسنة والهرسك، جرى التخفيفُ جزئياً من حِدّة ظروف الدولة الضعيفة في مرحلةِ ما بعد الحرب، من خلال الدعم الدولي ومحاوَلات المجتمعات المحلية الحدَّ من آثارها. وفي تيمور الشرقية، وكذلك في ليبيريا وموزمبيق وسيراليون وغواتيمالا وجزر سليمان، وعدة دول أخرى، أنتَجَ التعاوُنُ الدولي والمحلي نسخةً من السلام مناسبةً بشكلٍ محدَّد للسياق المحلي، تتضمَّن الممارَساتِ العُرفيةَ بدرجاتٍ متفاوتة. ولعبت المنظماتُ المحلية، العاملة داخل المجتمع المدني، بشكل غير رسمي في كثير من الأحيان، والتي تجمع بين العادات المحلية والعدالة والدولة الحديثة الناشئة، دوراً حيوياً في هذه العملية. وغالباً ما أُعِيد تشكيلُ الدولة بواسطة هذه العمليات، على الرغم من أن النُّخَب داخلها قد تقاوِمُ الإصلاحات والتسويات المطلوبة أيضاً. وقد يتطلَّب الأمر، كما هو الحال في أفغانستان، تسوياتٍ صعبةً مع المجموعات القَبَلية وممارَساتها التاريخية، ويشمل ذلك حركة طالبان وأمراء الحرب المختلفين، وسينطوي ذلك بالتأكيد على عملية إصلاحٍ كبيرة من جانبهم. كما لعبت الآلافُ من لجان التنمية المحلية والمنظمات غير الحكومية المدعومة دولياً، دوراً أساسياً في هذه العملية وفي خلقِ استقرارٍ أوسع.

وبصفةٍ عامة، تشير هذه الأمثلة إلى وجودِ حَراكٍ بطيء نحو ما يمكن تسميته بـ «السلام ما بعد الليبرالي»، الذي تتفاعل فيه القواعدُ والمؤسسات الدولية مع أنظمةٍ سياسية مختلفة وسياقية ومحلية. وتستفيد هذه العملية من جوهرِ خططِ حلِّ النزاعات وبناء السلام الأصلية. وهي تلبي الاحتياجات الإنسانية، وتتعامل مع الأسباب الجذرية، وتربط الدولة الجديدة أو النظام السياسي الجديد بخططٍ مشروعةٍ أقدمَ وتحظى بالإقرار المحلي، وتنخرط مع القواعد الشعبية والأعضاء الأكثر تهميشاً في الأنظمة السياسية في مرحلةِ ما بعد النزاع.

وعلى هذه الأسس صار من المقبول أن تكون المِلكيةُ الوطنية والخصوصية السياقية عنصرَيْن أساسيَّيْن في بناء السلام. تظل أمورٌ مثل الأمن الأساسي، وسيادة القانون، والمؤسّسات والعمليات السياسية، والخدمات الأساسية ومن بينها الصحةُ والتعليم، والوظائف الجوهرية للحكومة والتوظيف، كلها جزءاً من هذه المرحلة الجديدة من بناء السلام. ويُنظَر إلى توليدِ فرصِ العمل، والتنشيط الاقتصادي، وشبكات الأمان الانتقالية باعتبارها طريقةً لتوزيع ثمار السلام.

انتهجت محاوَلاتٌ أخرى لتحسين السياسات الدولية هذا المنحى من التفكير، أبرزُها تقريرُ البنك الدولي «تقرير التنمية في العالم لعام 2011»، الذي يتحدَّث عن «ميثاق اجتماعي»، واتفاقية شراكة بوسان بشأن التعاون الإنمائي، و«الاتفاق الجديد للمشارَكة في دعم الدول الهشَّة» في أواخر

عام 2001، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2012 «الحوكمة من أجل السلام: تأمين العقد الاجتماعي». وتوضِّح هذه الوثائقُ تطوّراً في صنع السياسات يعكس محاوَلةً لتطويرِ نَهج الجيل الرابع، وتذكر الميثاقَ الاجتماعي، والحاجة إلى الشرعية، وأمن البشر، والعدالة (ولكن ليس العدالة الاجتماعية)، والتنمية الاقتصادية، و«الخدمات العادلة». ومرةً أخرى، لعب المجتمعُ المدني العالمي عبر الوطني دوراً بالغَ الأثر في الدفع باتجاه هذا «الاتفاق الجديد».

المساهَمات المحلية في السَّلام

كان هذا الفَهم لإمكانية بناء السلام بمعنى أكثرَ حساسيةً إلى السياق موجوداً منذ فترة طويلة في أماكنِ ما بعد النزاعات، حيث تشكَّلت جماعاتٌ محلية في كثير من الأحيان بهدفِ تحقيق السلام لأنفسها على نطاقٍ صغير ولكن فعَّال، وهو ما يجري الآن تكراره على نطاقٍ واسع.

على سبيل المثال، في تسعينيات القرن الماضي، مكَّنت حلقاتُ العمل المَعْنيَّة بحل النزاعات - والتي أدارها باحثون أمريكيون أو أوروبيون في قبرص - الأشخاصَ المهتمين بالسلام من اللقاء عبر الخط الأخضر، الذي يفصل بين القبارصة اليونانيين والأتراك منذ عام 1974 أو حتى قبل ذلك. كانوا يقدِّرون قيمةَ التواصل مع «أعدائهم» والقدرة على النقاش، لكنهم شعروا أيضاً أن تنظيم حلقات العمل تجاهَلَ القضايا السياسية والاقتصادية وقضايا الهُويَّة والعدالة الصعبة التي واجَهوها. ومن ناحيةٍ أخرى، كثيراً ما شعر الأكاديميون الذين أداروا هذه الحلقات بالإحباط بسببِ ما رأوه من ميولٍ محلية نحو عدم التعاون، والتمسُّك بالدوجمائية، وعدم المشاركة بالطريقة التي ينشدونها، مع الاعتماد في الوقت ذاته عليهم في إقامة أي اتصال مع الجانب الآخر.

لكن، على الرغم من كل هذه المشكلات، استطاع المشاركون استخدامَ العملية في بناءِ دائرةِ سلام، لم تمثِّل توافقاً موحَّداً حول تسويةٍ سِلْمية للجزيرة، ولكنها سمحت بنشوء شكل متطوّر من التعايش السِّلمي بين أعضاء هذه «المجموعات الطائفية المشتركة». وفي المحاوَلات الرسمية الأخيرة، لتطوير عملية سلام، أقرَّت حكومتا الجزيرة وقادتُهما السياسيون بأهمية حركات المجتمع المدني، بعد سنوات من تجاهُل إمكاناتها.

ومنذ انتهاء النزاعات في موزمبيق وناميبيا، في تسعينيات القرن الماضي، لم تعالج الحكوماتُ أو الجهات الدولية القضايا الاجتماعيةَ والاقتصادية بشكلٍ كامل، نظراً للتاريخ الاستعماري والاستيطان الأبيض. وكثيراً ما يُوصَف المجتمع المدني بأنه ضعيفٌ أو غائب، ويعتمد على أولوياتِ المانحين وتمويلهم المتقلِّب؛ ومع ذلك فقد واصلتِ المنظماتُ المحلية الانخراطَ في قضايا حقوق الإنسان، أو التنمية، أو التعليم، أو العمل التدريبي، غالباً في سياقٍ من الكفاف (بمعنى أنها لا تتلقَّى أيَّ دعمٍ دولي أو مِنَح). وعندما تقرِّر هذه المنظماتُ العملَ بهذه الطريقة، دون دعمٍ يُذكَر من الجهات المانحة، فغالباً ما تجد أنها قادرةٌ على البقاء وتطوير نُهُجها الخاصة. وفي موزمبيق تستخدم إحدى المنظمات غير الحكومية الآلاتِ الموسيقيةَ التقليدية في المناطق الريفية لتعريف الناس بالتعدُّدية والسلام والتعايش. كما طوَّرت منظمةٌ أخرى مشروعَها الخاص لنزع الأسلحة الصغيرة، الذي اكتسب شهرةً

عالمية. يجري تحويل الأسلحة إلى منحوتات وقِطَع فنية، وغالباً ما يكون لمثل هذه الأنشطة الصغيرة أهميةٌ اجتماعية أوسعُ حتى إذا ظلت العقباتُ السياسية والاقتصادية التي تَحُول دونَ تحقيق السلام قائمة. وتجسِّد منحوتةٌ شهيرة خارج مبنى الأمم المتحدة في نيويورك هذه الطموحات (انظر الشكل 7).

وفي غواتيمالا، سيطر مجتمعُ مستوطنين أوروبيٌّ مزدهرٌ على السياسة والاقتصاد قبل عملية السلام في التسعينيات وبعدها. ولا يدرك جُلّ أفراد مجتمع المايا، الذين يعيشون غالباً في بيئاتٍ ريفية فقيرة نسبياً، أنهم يعيشون في نفس الدولة. وقد طوَّروا طرائقَ عديدةً للحفاظ على ثقافتهم وهُوِيَّتهم وحقَّقوا نجاحاً متزايداً في إيجاد مساحاتٍ يمكنهم البقاءُ والتعايش فيها مع الدولة الحديثة. كما عملوا بجدٍّ من أجل إدراجِ ثقافتهم



7. اللاعنف - المسدس المعقود (1980)، منحوتة من البرونز، من إبداع الفنان السويدي كارل فريدريك رويترزفارد، موضوعة خارج مبنى الأمم المتحدة في نيويورك

وعلومهم الكونية في المحافل الوطنية والدولية، وما زالوا يعملون على صياغةِ شكلٍ هجين من صنع السلام.

وفي سريلانكا، وعلى الرغم من الظروف الشديدة الصعوبة التي اكتنفت عمليةَ السلام خلال العَقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نجحت بعضُ المنظَّمات المحلية في التغلُّب على القيود التي يَفرِضها عنفُ الانفصاليين، والحكومة القومية والنخبوية، والشوفينية العِرقية والدينية، بمهارةٍ عجزتْ عن محاكاتها جهاتٌ دولية أخرى، مثل الوسطاء القادمين من دول كالنرويج، أو الجهات الأجنبية المانحة، أو الأمم المتحدة. وفي حين قُوِّضَت جهودُ هذه الجهات الأخيرة، بسبب السياسة المحلية الجَشِعة والمرتابة، فقد استطاعت المنظماتُ المحلية (التي ينبغي عدمُ ذِكر اسمها من أجل سلامتها)، العاملةُ في مجالات حقوق الإنسان وبناء السلام، الحفاظَ على دورها في الدعوة والمساءَلة على الرغم من الظروف المحلية الصعبة والمتغيّرة. وقد تمكَّنت بفضلِ مزيجٍ من الدعم الدولي وقُدرتها ومعرفتها الخاصة من إفساح المجال لشكلٍ هجين من السلام.

وفي كلٍّ من كوسوفو والبوسنة والهرسك بعد الحروب، وخلال أواخر تسعينيات القرن العشرين وأوائل العَقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أُصِيبت الجهاتُ الدولية بالإحباط من ميلِ نظيرتها المحلية إلى عرقلة، أو «إبطاء»، الإصلاحات المؤسّسية المصمَّمة لبناء الدولة الليبرالية، وبخاصة في النطاقات التي تتطلَّب فيها هذه الإصلاحاتُ تغييراتٍ اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو إصلاحية أو تغييرات متعلِّقة بالهُوِيَّة. كانت النتيجة في البوسنة هي الوصول إلى طريقٍ مسدود بشأن إصلاح الدولة، بينما في كوسوفو أوجدتْ دولةً مُتنازَعاً عليها. وفي البوسنة أيضاً أدّى عدم التعاون المحلي على مستوى النخبة السياسية، مع مختلِف الجهات الدولية الفاعلة، إلى جعل تطوير السلام الليبرالي صعباً للغاية في دولةٍ تعاني من التفكُّك الشديد. واستجابةً لذلك، ظهر على الأرض عددٌ من منظَّمات المجتمع المدني، المَعْنيَّة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والمشروعات الثقافية، في محاوَلةٍ لتسريع التقدُّم في حل المشكلات المختلفة التي يعاني منها البلد (على الرغم من أنها لا تتوافق بالضرورة مع التوقُّعات الدولية من السلام الليبرالي). وفي كوسوفو، اضطلعت مجموعةٌ من المنظمات بتقديم العديد من الخدمات التي رفضتها الدولةُ خلال الثمانينيات، وبعد حرب عام 1999، خرجت من الظل لتصبح جزءاً من الدولة الجديدة. وتشير كلتا الظاهرتين إلى شكلٍ هجين محتمَل للسلام ونشوء الدولة.

ومنذ استقلال تيمور الشرقية في عام 2002، لعبت الجهاتُ الفاعلة المحلية دوراً حاسماً في بناءِ سلامٍ هجين ذي أبعاد اجتماعية وسياسية، واستمر ذلك خلال عمليةِ حفظِ السلام التابعة للأمم المتحدة، وخاصةً بعد تكرار العنف في عام 2006. ومن أبرز الأمثلة على هذا الدور عودةُ مشهدِ «المنازل المقدَّسة» وإنشاء منظومة للرعاية الاجتماعية. البيوتُ المقدسة هي مراكزُ للحياة الأسرية والاجتماعية، يتم فيها رسم ملامح نظام الحُكم المحلي، وعَقْد الترتيبات، وتقديم الدعم الاقتصادي، كما تُقام فيها الاحتفالات والطقوس التي تربط المجتمعات، ومن بينها مراسمُ حل النزاعات (انظر الشكل 8). إن عودة ظهور هذه المنازل المقدّسة تشير إلى تحقيقِ استقرارٍ أعمقَ حيث فشلت النُّهُج الدولية. كما أن الدخل الوارد



8. تسمّى هذه المنازل «أوما لوليك» أو المنازل المقدّسة في تيمور الشرقية

من احتياطيات النفط والغاز في منطقةِ فجوة تيمور، علاوةً على الشعور في أعلى مستويات الحكومة بضرورةِ توزيع ثمار السلام بشكلٍ مباشرٍ أكثرَ من قِبَل الدولة، وأن على الدولة أن تعكس هُوِيَّة تيمور الشرقية وتاريخها على نحوٍ أوثق، أدَّتْ مؤخّراً إلى جعل عملية بناء السلام أكثر اتصالاً بالحياة اليومية للشعب. ونتيجةً لذلك، صارت تيمور الشرقية أكثر استقراراً وتتمتّع بشكلٍ هجين من السلام.

وفي جُزُر سليمان ظهرت ديناميات مشابِهة في حِقبةِ ما بعد النزاع. تستقي أغلبُ المجتمعات القانون، والعدالة، والتمثيل، والرفاهية من المؤسّسات والعمليات المحلية أو العُرْفية أو تلك الموجَّهة نحو الكنيسة. وتبدو الدولة الحديثة في نظرِ هذه المجتمعات بعيدةً وضاريةً في الأغلب، وينسحب ذلك بالمثل على الأسواق الدولية. تمتلك وزارةُ الوحدة الوطنية والمُصالَحة والسلام، التي تأسَّست في عام 2009، فَهماً واضحاً للغاية للصعوبات السياقية التي تواجهها منظومةُ السلام الليبرالي، كما تتفهَّم الكيفيةَ التي تستطيع بها المؤسساتُ المحلية، بالترافق مع منظومة السلام الليبرالي، أن توفّر التمكين والبدائل. ويشمل ذلك تضمينَ النظام العُرفي للشيوخ والزعماء، والقانون العُرفي، ودور الكنائس، وتصوير بعض الرموز الثقافية والتاريخية وتشكيلات الهُوِيَّة المحددة التي تجعل الدولة ذات أهمية في نظر شعبها. وكما هو الحال في تيمور الشرقية، يوجد شكلٌ موازٍ من السياسة لعملية بناء السلام الحديثة تعجز الجهاتُ الدولية عن فَهْمه. في تيمور الشرقية يبدو أن الدولة الحديثة قد بدأت في التلاقي مع هذه العناصر، غير أن ذلك لم يحدث بعدُ في جزر سليمان بالمعنى الرسمي، وإن كان قد بدأ بشكلٍ غير رسمي. على سبيل المثال، يعمل فريقٌ من المحامين الدستوريين المحليين والدوليين الآن على دراسةِ تبعاتِ اندماجِ مؤسسات الدولة والمؤسسات العُرفية، وبدأت هذه العملية أيضاً في مختلِف أنحاء المنطقة.

وهذا أيضاً ما دعا إليه الرئيسُ الأفغاني حامد كرزاي في سياق أفغانستان، والذي طوَّر استراتيجيةَ «الخيمة الكبيرة» بهدفِ محاوَلةِ إشراك الأطراف الصعبة، مثل حركة طالبان ومجموعة من الفصائل. ومع ذلك فقد أدت هذه المحاوَلةُ إلى إنشاءِ دولةٍ تحتضن الأطرافَ الفاعلة القوية، وإلى سيطرةِ أمراء الحرب واستمرارِ تمرُّد طالبان، على نحوٍ أبرَزَ ضَعْفَ بناءِ الدولة بوصفها ممارسة نخبوية من المفترض أن تنتقل تدريجياً من القمة إلى القاعدة. ومع ذلك يرى كرزاي أن من الممكن تحقيقَ الديمقراطية الليبرالية بشرطِ أن تُحترَم الهُوِيَّة والدِّين والتقاليد والمجتمع المحلي.

ومن الأمور المشجِّعة بشأن بناء السلام الليبرالي أن الوكلاء المحليين الساعين إلى بناء السلام غالباً ما يسعَوْن إلى تطوير العلاقات مع الجهات الدولية المانحة. وهم يتبنَّوْن حججاً مؤيّدة للديمقراطية وحقوق الإنسان والسوق الحرة وسيادة القانون، لكنهم يريدون أيضاً إضفاءَ الطابع المحلي عليها. ويتطلَّب ذلك استثناءاتٍ وتعديلاتٍ لمراعاة الديناميات السياقية المحلية، مع مواجَهة المعايير الليبرالية أحياناً، والتعلم منها أحياناً أخرى.

الأمر الملحوظ في جُلّ حالات بناء السلام وبناء الدولة هو أن عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي (أي المؤشّرات الإحصائية الشديدة الارتفاع الدالة على الفقر وعدم المساواة) لا يَشْهدان في الغالب تغييراً يُذكَر عن النقطة التي بدأت عندها عمليةُ السلام. ويعني هذا عدمَ تحقيق السلام الكثيرَ من الثمار في الحياة اليومية بشكلٍ عملي (على الرغم من وجودِ ثمارٍ للأمن).

وتُعَد المساعَدة والتمكين الدوليَّان عنصرَيْن ضروريَّيْن لظهور السلام في كثير من هذه المواقع، لكن في نهاية المطاف تعتمد أشكالُ السلام ما بعد الليبرالية والهجينة البازغة، على «المِلكية المحلية» كي تكتسب الشرعيةَ المحلية.

تشكيل السَّلام

تثير الصعوباتُ التي تواجِه سياسةَ بناءِ السلام وبناءِ الدولة مسألةَ الكيفيةِ التي تُفهَم بها مساهَماتُ السلام التي تقدِّمها مجموعةٌ من الجهات المحلية الفاعلة غير الرسمية وتُدعَم خارجياً. لقد شكَّل التضافرُ والتعاون عاملاً محفِّزاً رئيساً لتشكيل المجتمع والأنظمة السياسية على مدار التاريخ البشري في القرى، والمجتمعات، والمدن، والدول، والمنظمات الدولية. وثمة اتفاقٌ عريض في أوساط علماء الأنثروبولوجيا على أن أنظمة السلام تظهر جنباً إلى جنب مع العنف والحرب. وتتشكَّل شبكاتُ الثقة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية حول القضايا المتعلقة بالعنف وعدم المساواة، التي تُخِلُّ بالسلام والنظام. بعبارةٍ أخرى، يرغب المجتمع، ولو جزئياً على الأقل، في أن يكون مسالِماً، ويوجِّه إطارَه الثقافي في ذلك الاتجاه، وينتج الوسائلَ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية للقيام بذلك.

توجد مجموعةٌ من النطاقات الممكنة التي ربما تنشأ فيها عملياتُ «تشكيل السلام». فقد يعتمد تشكيلُ السلام على الشبكات الاجتماعية وعلاقات القرابة والأعراف، وربما يضمّ أنواعاً عديدة مختلفة من الروابط، بدايةً من الاتحادات إلى الجمعيات الخيرية أو شبكات التجارة الإقليمية. وقد يتطلَّب دعماً دولياً رسمياً للمجتمع المدني. وثمَّة شبكةٌ ثرية من العلاقات والشبكات آخِذةٌ في الظهور على المستويَيْن المحلي والعالمي، تعارِضُ الظلمَ وعدم المساواة المترسِّخَيْن. ومن الأمور التي أصبحت شائعة القدرة على التنظيم الذاتي للمقاوَمة غير العنيفة أو تقديم الدعم والخدمات العامة وحتى الأمن والإشراف الشُّرَطي، في الأماكن التي تغيب عنها الدولةُ أو تتسم بالعجز، كما يتضح في حالة الصومال منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. وقد استهدفت غالباً توفيرَ الخدمات العامة - الصحة والتعليم والأمن والاحتياجات الأساسية - داخل البيئة اليومية.

إن استناد مشروعات السلام على المؤسّسات والعمليات والعادات والهُوِيَّات والجهات الفاعلة التي تحظى بالشرعية المحلية أمرٌ حيوي. وأيُّ عملية من هذا القبيل ستكون حتماً خياراً سياسياً، وربما يكون من الأفضل أن يتَّخِذَه طيفٌ عريض من الجهات الفاعلة على الأرض وأن يحظى بالتمكين الدولي. وهذه العمليات تطمس الخطوطَ الفاصلة بين الديناميات الرسمية وغير الرسمية، والدولة، والعُرف، والتقاليد. وغالباً ما تتصدَّر المجموعاتُ النسائية المشهدَ، من ليبيريا إلى بنغلاديش والبرازيل. وذلك يضع المجتمعَ والقرية والمجموعات المحلية والمدنية في صميم عملية السلام، بدلاً من الدولة والأمن والأسواق.

هذا النسيجُ الأعمق لوكالة السلام في السياقات المحلية يسبق في الوجود غالبيةَ التدخّلات على مستوى الدولة والمستوى الدولي، حتى إذا كان يعاني من الخلل نتيجةَ النزاعات. ومن الممكن أيضاً أن يؤدي النزاعُ والتدخلاتُ العديدة التي تحدث خلال عملية السلام إلى تحفيز الابتكار وظهورِ مشروعاتٍ اجتماعية وسياسية جديدة تساعد في تحويل النزاع إلى اتفاق سياسي جديد. وقد تستخدم هذه التدخّلات أشكالاً جديدة من وسائل الإعلام والاتصالات، فضلاً عن النقل والروابط التجارية، أو الشبكات غير الرسمية، من خلال الحركات الاجتماعية الأكاديمية أو العالمية أو المنظمات الدولية غير الحكومية.

لكن في غياب الدعم الخارجي، ربما يظل ما يمكن أن يحقِّقَه هذا الحشدُ المحلي للجهود من حيث تشكيل السلام محدوداً للغاية. وبالمثل، من دون ديناميات محلية لتشكيل السلام، ربما تعجز الجهاتُ الدولية الفاعلة عن دعم التغيير أو التحوّل، ما يؤدي في أفضل الأحوال إلى شكلٍ هجينٍ سلبي من السلام. إن ديناميات تشكيل السلام تُسهِم في تحديد طبيعة الدولة، بل والنظام الدولي بدرجةٍ ما، وهذا يوفر إمكانيةَ إحلالِ سلامٍ إيجابي هجين يحظى بالشرعية المحلية والدولية.

حملت أُطرُ بناء السلام في وقتٍ مبكر بعد الحرب الباردة إشاراتٍ إلى تشكيل السلام؛ ففي السلفادور، بعد انتهاء الحرب، دعمت منظمة اليونسكو بَرْنامجاً حول «إحلال ثقافة السلام» في عام 1992، أقرَّ بأن التنمية البشرية، والحدَّ من الفقر، ومعالَجة الأسباب الجذرية كانت تعني أيضاً الانخراطَ في السلام من الناحية الثقافية. وبحلول عام 1995، كانت ثمَّة برامجُ جاريةٌ في موزمبيق وبوروندي والفلبين وبلدان أخرى، لربط صنع السلام بالقِيَم والافتراضات الاجتماعية، وبالمنظورات والهياكل التاريخية، بحيث يصبح في النهاية جزءاً من الثقافة الوطنية. واستهدف هذا النَّهجُ احترامَ الاختلاف والتضامن والعدالة الاجتماعية بصورة عامة، وإنشاءَ مجموعةٍ عريضة من مساحاتٍ ومنتدياتِ الحوار التي قد تَظهر فيها مفاهيمُ الحقوق والتمثيل والعدالة، وكان من المأمول أن تتحوَّل في نهاية المطاف إلى مؤسّسات. وتربط هياكلُ السلامِ المحليةُ المنظماتِ الشعبيةَ ومجالسَ السلام المحلية ولجانه بالمؤسسات الحكومية المحلية والوطنية.

بعد اتفاق لومي للسلام في سيراليون عام 1999، أُنشِئَت لجنةٌ لدعم السلام، إلى جانب لجان وطنية أخرى لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرهما، وساعدت لجنةُ بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في التنسيق بين هذه الجهود. كما تأسَّست مجموعةٌ برلمانية تضم أعضاءً من المجتمع المدني بهدف العمل على «بِنْية تحتية للسلام الوطني»، وتضمَّنت المجموعة عدداً من المنتديات، من بينها منتدى نسائي. وبالمثل، قدَّم بَرْنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور الشرقية الدعمَ لمشارَكةِ وزارةِ بناء السلام في قضايا الأرض والقضايا الجنسانية. ويتعيَّن على مجالس السلام المحلية المكوَّنة من الشيوخ والناشطين الاندماجُ في الحكومة اللامركزية الرسمية، وكذلك في مجلس السلام الوطني، الهادف إلى التوسُّط في النزاعات باستخدام الأدوات المحلية. وتدريجياً توسَّعَ الهيكلُ المحلي إلى هيكلٍ وطني، بدرجات متفاوتة من النجاح. لدى نيبال أيضاً وزارةٌ للسلام وإعادةِ الإعمار تسير على نَهجٍ مشابِه. كما أسَّست دولة جنوب السودان وزارةً للسلام تهدف إلى التنفيذ الشامل لاتفاق السلام لعام 2005، وكذلك استخدام الأساليب التقليدية، بهدف زيادة مشارَكة الجهات صاحبة المصلحة في عملية السلام، وتحسين مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وتمكين المُصالَحة الواسعة.

إن تشكيل السلام وترجمتُه إلى بِنى تحتية للسلام يعتمد إلى حدٍّ ما على الممارسات المحلية والتاريخية لإدارة النزاعات وحلها. في أرض الصومال، في أوائل التسعينيات، أدت اتفاقياتُ السلام المحلية التي قادها الزعماء المحليون الذين يستخدمون القانونَ العُرفي في النهاية إلى بِنْيةٍ دستورية تضمَّنت ممثِّلين منتخَبين للأحزاب، بالإضافة إلى مجلسِ شيوخٍ عشائري. وقد نتج ذلك عن مؤتمرات ومناقشات سلام واسعة النطاق ومحلية في جميع أنحاء أرض الصومال، مدفوعةً بالجهود الشعبية، وكذلك برجال الأعمال وزعماء العشائر والقادة السياسيين، ما أدّى إلى نظامِ حكمٍ مستقر إلى حدٍّ معقول، على الرغم من أنه لم يُعترَف به بمثابةِ دولةٍ حتى الآن.

وفي أفغانستان، توجد تقاليدُ قديمةٌ لحل النزاعات على أيدي شيوخ القبائل، ومجالس القرى، وحوارات الجيرغا، ومجالس شورى السلام المعروفة اختصاراً بالمجالس، وذلك على الصعيد المحلي، وعلى صعيد المقاطَعات، والصعيد الوطني. وقد أضحت هذه الآلياتُ جزءاً من فَهمٍ رسمي للسلام والاستقرار، من خلال مجالس تنمية المجتمع وبَرْنامج التضامن الوطني الذي تُدِيره وزارةٌ حكومية، والتي صارت جزءاً من التوقّعات الدولية حول طبيعة الدولة التي ستظهر، على الرغم من كونها بعيدةً عن النجاح.

وفي كينيا، بعد أعمال العنف التي أعقبت انتخاباتِ عام 2007، أُنشِئ منتدى مفتوحٌ ووُضِعَت «خطة المواطنين للسلام». وقد اجتمع أفرادٌ من كل قطاعات المجتمع في الأسابيع التي أعقبت اندلاعَ النزاع مباشَرةً، واستند ذلك إلى حركةِ سلامٍ دشَّنَتْها في وقتٍ سابق مجموعةٌ من النساء في عام 1993، وأدَّت إلى تشكيلِ سلسلةٍ من لجان السلام، وظهرت سياسة وطنية لبناء السلام وإدارة النزاعات في عام 2009، وشُكِّلَت لجان للسلام في جميع المقاطَعات وَفقاً لقانون الوفاق والمُصالَحة الوطنيين لعام 2008 واستندت هذه العملية إلى عددٍ من الوزارات والمستويات الحكومية ووسائل الإعلام، وارتبطت أيضاً بعملية السلام الرفيعة المستوى. وأهم ما في الأمر أنها حظيت بالقوة الدافعة والشرعية من المجتمع المدني والقواعد الشعبية.

أثَّرت هذه الخطط على اتفاقية بوسان لعام 2011 باسم «الاتفاقية الجديدة للعمل في الدول الهشَّة» بين الجهات الدولية المانحة الرئيسة. وأشارت هذه الاتفاقيةُ إلى الأهداف الأساسية لبناء السلام وبناء الدولة، وشدَّدت على الحاجة إلى السياسة الشرعية، وأمن الشعوب، والعدالة، واستندت في ذلك إلى الأهداف الإنمائية للألفية. أثَّرت «مجموعةُ السبع + مجموعة الدول الهشَّة» (وهي منظمة تضم «الدول الهشَّة» - ذلك «النادي الذي يريد الجميع مغادرته» - مثل تيمور الشرقية والصومال وسيراليون وخمس عشرة دولةً أخرى) على هذه الاتفاقية. وسلَّطت تلك التطوّراتُ الضوءَ على فكرةِ أن المجتمعات هي التي تبني السلام والدول، وليس فقط الجهات المانحة أو النُّخب داخل الدولة. ويعني ذلك «وضْعَ العنصر الأخير أولاً»، أيْ حدوثَ انعكاسٍ جزئي، وأدَّى بالتأكيد إلى صَقْل المعرفة الغربية حول السلام.

خاتمة: خطط جديدة للسَّلام

خاتمة: خطط جديدة للسَّلام

... إن ثقافة السلام هي مجموعةٌ من القِيَم، والمواقف، وأنماط السلوك، وأساليب الحياة التي ترفض العنف وتمنع نشوبَ الصراعات، عن طريق الحوار والتفاوض بين الأفراد والجماعات والدول.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 13 في دورتها الثانية والخمسين، 20 نوفمبر 1997، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، 6 أكتوبر 1999

خطط جديدة للسَّلام

صارت المفاهيم القديمة للسلام، التي تناولناها في الثُّلثَين الأولَيْن من هذا الكتاب، أقلَّ أهميةً في عالمنا الحديث. وقد شهِدَ صُنعُ السلام، والآلياتُ المعقَّدة التي يتطلَّبها، تقدُّماً كبيراً عبر التاريخ. وفي مواجَهة المشكلات العابرة للحدود والتوتّرات السياسية المتصلة بعدم المساواة، وعدم الاستدامة البيئية، والتدفّقات غير المستقرّة لرأس المال العالمي، وتجارة الأسلحة، والاتِّجار بالبشر، والانتشار النووي، ثمَّة حاجة واضحة إلى خططٍ وأشكالٍ جديدة للسلام.

وقد أوضحتِ العقودُ القليلة الماضية إمكاناتِ هذه الأساليب وجوانب الضَّعف فيها. وتتَّسم الأشكال الجديدة بأنها معقَّدة، وستحتاج إلى دعم الحياة اليومية بما يتناسب مع المعايير الاجتماعية والتاريخية والمؤسسات والقانون على المستوى المحلي، وكذلك مع هيكل السلام على المستوى الوطني والدولي. سيكون المجتمع الدولي مستعداً لدعم أنماط السلام المحلية اليومية على نطاقٍ واسع، وعلى الرغم من أن ذلك قد لا يؤدي إلى قيامِ حكومةٍ عالمية (وهو ما من شأنه أن يخيّب آمالَ بعض الليبراليين الأمميين، ويُسعِد الآخَرين المناصِرين للاختلافات السياسية واختلافات الهُوِيَّة)، فقد يشكِّل مجتمعاً عالمياً، يتألّف من صورٍ متشابكة من السلام، وربما يتضمَّن أنواعاً

مختلفة من الدول والمؤسسات والمعايير، في ضوء الحقيقة البديهية الراسخة منذ أمدٍ بعيد، والتي تقضي بأن التعاون والشمول وإعادة التوزيع هي العوامل الوحيدة فقط التي يمكنها الحفاظ على بِنيةٍ تحتية دائمةِ التطور للسلام. ويوضح التاريخ أن هذه حقيقة لا مفرَّ منها من حقائق الوجود البشري.

يمثِّل تعريف اليونسكو لـ «ثقافة السلام»، المذكور في بداية الفصل، أحدَ أكثر المفاهيم المؤسسية تعقيداً حتى الآن. ومع ذلك فإن تقديرات البنك الدولي تشير إلى تأثُّر أكثرَ من مليار ونصف المليار شخص بالنزاعات. ويقدِّم التاريخ الثَّريُّ لنُهُج السلام وإرثها مؤشراً على مواجَهة النزاعات تاريخياً، وعلى الكيفية التي تَظهر بها نُهُج جديدة.

أولاً، يظل سلامُ المنتصِر ذا أهمية في فكر السياسات ويؤثّر على نُهُج إدارة النزاعات، وقد انتُقِدَت بعض جوانب الأُطر الليبرالية لبناء السلام وبناء الدولة من هذا المنطلق، لا سيما في سياق أفغانستان والعراق، وكذلك في إطار السلام السلبي لإدارة النزاعات المطبَّق من خمسينيات القرن العشرين إلى سبعينياته، من السويس إلى قبرص والكونغو والشرق الأوسط.

ثانياً، مثَّلت مشروعات السلام الدستوري في بداياتِ حِقبة التنوير محاوَلةً مهمّة لتجاوُز الصور الأكثر فظاظةً لسلام المنتصر، وذلك عبر التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والتجارة الحرة. وقد وفَّر ذلك الأساسَ لجُلِّ التقدّم المتحقّق في مرحلةِ ما بعد التنوير في فكر السلام وممارَساته.

وبالمثل، يُعَد المحور الثالث للتفكير في السلام - السلام المؤسَّسي - الآن هدفاً لجزء كبير من منظومة الأمم المتحدة، ويمثِّل الإسهامَ الرئيس للقرن العشرين، وقد طُبِّقَ على نطاقٍ أوسعَ منذ نهاية الحرب الباردة. ويتمحور هذا السلام الجديد حول الأمن، والحوكمة، والقانون، والمجتمع المدني، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتجارة، المكرَّسة في الوثائق الدستورية المحلية والمعاهدات الدولية. ومع ذلك فقد بدأ هذا الشكل من السلام أيضاً في التحول إلى إطارٍ نيوليبرالي أكثرَ محدوديةً للسلام، وهو ما أثار المخاوفَ من أنه لا يتَّسِم بالاستدامة الذاتية.

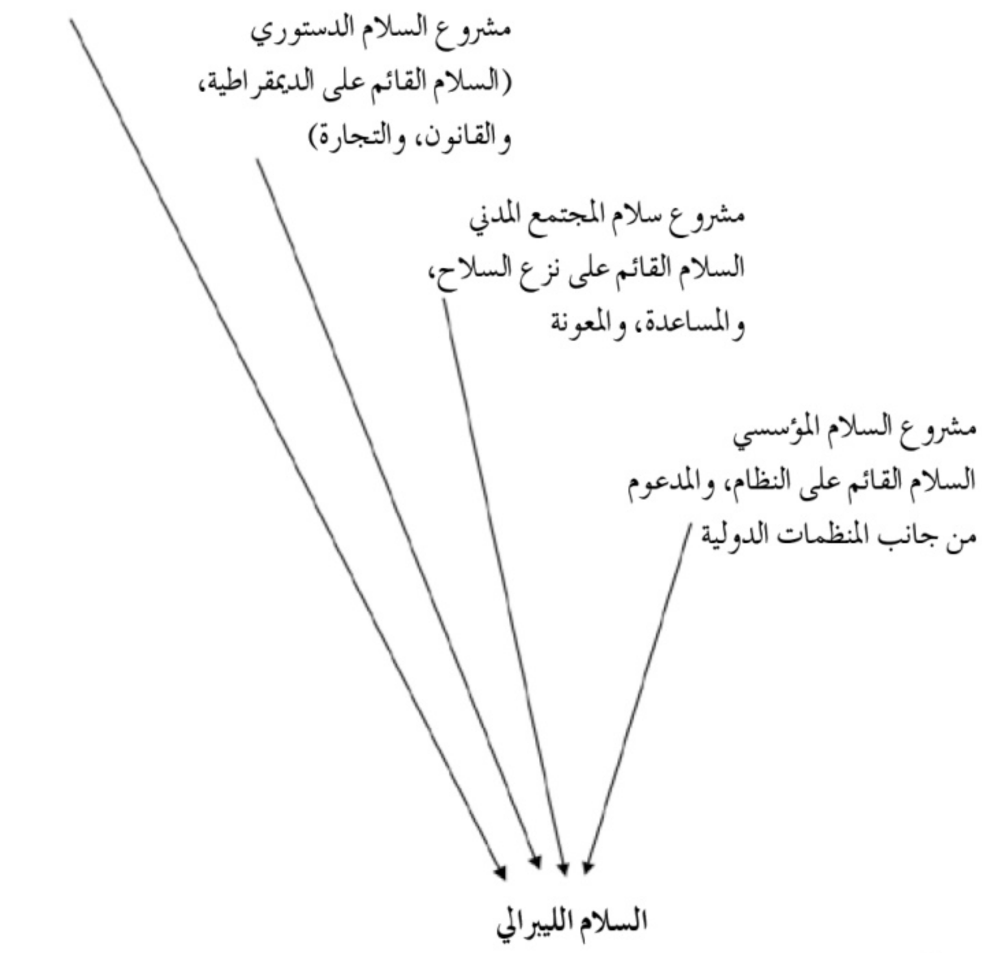
ونتيجة تطويرِ نَهجٍ رابع، وخطاب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية حول «السلام المدني»، أصبح العديد من عناصر السلام الليبرالي المعاصر حاضراً الآن. يعتمد السلام المدني أيضاً على النظريات الاجتماعية التي تتناول النزاع والعنف، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هذا المنظور يصير من الممكن تحقيقُ سلامٍ إيجابي هجين.

يهدف السلام الليبرالي إلى إنشاءِ دولةٍ ليبرالية (أو دولة نيوليبرالية في العَقد الأول من القرن الحالي) بوصفها حلاً لأي نزاع، وقد جُمِع الكثيرُ من عناصر هذا الفكر معاً من خلال نهجَيْ بناء السلام وبناء الدولة. ومنذ ذلك الحين، اقتدت به جُلُّ المستويات والسياسات والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والحكومية والمدنية المنخرطة في المسائل الأمنية، والتنمية، والأشكال المختلفة لصنع السلام، واستخدموه في نطاقٍ واسع من حالاتِ ما بعد الحرب في جميع أنحاء العالم منذ نهاية الحرب الباردة.

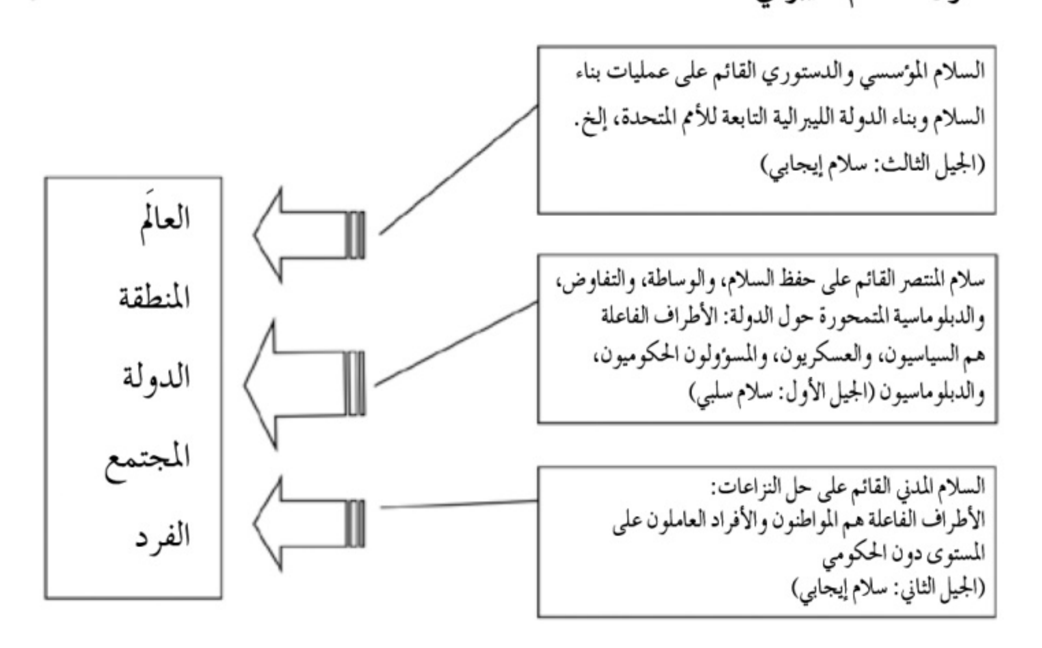
تعتمد مكوّناتُ السلام الليبرالي الأربعة كلها - سلامُ المنتصر، والسلامُ الدستوري، والسلامُ المؤسسي، والسلامُ المدني، علاوةً على نُهُج الجيل الأول والثاني والثالث لصُنع السلام - على مزيجٍ من تدخُّل الجهات الفاعلة الخارجية، والوكالة المحلية، والشرعية. ويعرض الشكل رقم 9 تصوُّراً للسلام الليبرالي، ومن الممكن تلخيص الأجيال الثلاثة الأولى من صُنع السلام على النحو الوارد في الشكل رقم 10 (انظر الشكلَيْن 9 و10).

ومن الممكن تلخيصُ التطوّر التاريخي للسلام على النحو التالي: شهِدَتِ الفترةُ الممتدة من العصور القديمة إلى العصور الوسطى تطوُّرَ سلامِ المنتصر، والحُكم الحصيف الهادف إلى تجنُّب الحرب، وعَقْد الهُدَن وإبرام المعاهدات لإنهاء الحروب، وإدراك مزايا تحقيق الازدهار والوفرة، وتنامي دور الحركات الدينية والاجتماعية، التي بشَّرتْ بالتعددية الفلسفية النزعة المسالِمة.

أضافت حِقبةُ التنوير اهتماماً بالقانون والأعراف التي تحكم سلوكَ الدولة، وبالعَقْد الاجتماعي الليبرالي (ما يُعرَف بالسلام الدستوري)، والحركاتِ الاجتماعية المناهِضة



9. أصول السلام الليبرالي



10. ثلاثة أجيال من نُهُج صُنع السلام

للعبودية، ومنْحِ حقِّ التصويت، ونزْعِ السلاح والجنوح إلى مبدأ المُسالَمة، والحقوق المسمَّاة الآن بحقوق الإنسان، والتجارة الحرة.

كما توسَّعت الحِقبةُ الحديثة في هذه الاهتمامات بحيث صارت تشمل القضايا الاجتماعية والجنسانية، علاوةً على المساواة والعدالة الاجتماعية (ما يُعرَف بالسلام المدني). وشهِدَت أيضاً ظهورَ المنظمات والقوانين والاتفاقيات الدولية، التي شكَّلت سلاماً مؤسّسياً. كما ظهرت مسائلُ أخرى، منها حقُّ تقريرِ المصير، والتنمية، والمساعدات، وتحديداً السلام الديمقراطي. ومن أجل تحقيق ذلك جرى تطويرُ التدخّل الإنساني، وبناء السلام الليبرالي، وبناء الدولة النيوليبرالية مؤخّراً، بالترافق مع عمليات العدالة الانتقالية، في البلدان الخارجة من النزاع حول العالم.

أتاح تطوُّرُ المحاور الرئيسة للتفكير بشأن السلامِ، والأجيالِ المختلفة لنُهُج بنائه، تحقيقَ تقدُّمٍ كبير في مجموعة من المجالات والقضايا والجهات. ويثير هذا الوصفُ لارتقاء السلام - الذي يعرض تطوُّره بطريقة محدودة وحسب - التساؤلَ عما سيظهر بعد ذلك. قد يتضمَّن الجيل الرابع من فكر السلام وممارَساته مفاهيمَ هجينةً ومتعاطفة وتحرُّرية للسلام تعتمد على التعدّدية والاستجابات الدولية تجاهَ عدم المساواة، وهو ما يعني إعادةَ التوزيع على المستويَيْن المحلي والعالمي، وظهورَ أشكالٍ جديدة من نُظم الحُكم، والإقرارَ بطيفٍ من وكالات السلام اليومية وعبر الوطنية، وظهورَ أشكالٍ تشاركيةٍ للديمقراطية من النطاق المحلي إلى العالمي. وبدلاً من فرضه من الخارج، فمن الممكن أن يتشكَّل محلياً ويُمَكَّن بطرائقَ متعدّدةٍ من قِبَل مجموعةٍ من الجهات الفاعلة الدولية والمحلية التي يتعاون بعضها مع بعض (كما هو الحال مع البِنَى التحتية المحلية للسلام التي سبق ذكرها). وقد تشير هذه الظاهرةُ إلى ظهورِ سلام ما بعد ليبرالي في شكلٍ هجين (أيْ شكل هجين إيجابي من السلام)، يمثِّل الخطوةَ التالية في نظرية السلام وممارَساته، ويعتمد على الأشكال المحلية لممارسة السلام بالإضافة إلى القدرة والدعم الدوليَّيْن.

يوجد الآن هيكلٌ دولي يعمل على تلطيف حِدّةِ مجموعةٍ واسعة من القضايا التي تُسهِم في خلقِ النزاع، من الفقر وعدم المساواة إلى عدم إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والطرق والغذاء والأسواق والخدمات العامة. ويهدف هذا الهيكلُ إلى تغيير الظروف المحلية التي تؤدّي إلى نشوب النزاعات، علاوةً على تحسين القدرة الدولية على المساعدة في صُنعِ سلامٍ أكثرَ استدامةً في سياق

الاحتياجات المحلية، والمعايير الدولية، والاقتصاد السياسي العالمي. كما يحاول أيضاً تحويلَ الدول إلى ديمقراطياتٍ ليبرالية، بالترافق مع مراقَبةِ حقوقِ الإنسان وسيادة القانون، وتطويرِ عَقدٍ اجتماعي، ومراقَبةِ سيادةِ دول الجوار الإقليمية، وتمكينِ دخولها إلى السوق المعولمة، وهو ما تحقَّقَ بدرجاتٍ متفاوتة من النجاح.

وعلى العموم، ظهر هيكلُ السلام هذا بمثابة استجابةٍ للنزاعات السابقة، ويهدف إلى منع نشوب النزاعات في المستقبل، وغالباً ما عكس مَصالحَ وأيديولوجياتِ الجهات ذات الهيمنة في النظام الدولي (أي الغرب أو دول الشمال المتقدّم). غير أن نُهُج السلام تتطوّر بسرعة، كما أوضحنا في هذا الكتاب، ولها تأثيراتٌ بعيدةُ المدى تؤدّي إلى تحسين الحياة اليومية للبشرية، وقد حقَّقت إنجازاتٍ متعدّدة. ومع ذلك، يظل هناك الكثيرُ الذي يتعين القيام به.

إن نتيجةَ التراث التاريخي العالمي الغني لفكر السلام وصنع السلام - الذي يمتد من الفنون إلى التاريخ والسياسة، وأيضاً النضالات الاجتماعية من أجل المساواة المبيَّنة في هذه الدراسة القصيرة - هي ظهورُ أشكالٍ مترابطة ومتعدّدة للسلام. ولا تزال هذه الأشكال موجودة، وهي تعكس الصورَ الهجينة لكلٍّ من النُّسَخ الليبرالية «الشمالية» للسلام، والعديد من النُّسَخ المحلية الأخرى له، التي تتأثّر بالديناميات الدولية والوطنية والسياقية والمحلية المتعدّدة.

وتكمن ذروةُ المفهوم المتطوّر للسلام في الإقرار العام بأن الغالبيةَ العُظمى من البشرية فضَّلت ثقافةَ السلام، وعملت بنشاطٍ من أجل تحقيقها. وقد عمل الكثيرون بإيثارٍ في سبيل تحقيق ذلك على امتداد تاريخ البشرية، وعبْرَ كل مجالات المعرفة البشرية، وتركوا إرثاً لا يُقدَّر بثمن تستطيع الأجيالُ القادمة مواصَلةَ البناء عليه.

مراجع إضافية

مراجع إضافية

الفصل الأول: تعريف السَّلام

Augustine, *The City of God against the Pagans*, trans. R. W. Dyson .((New York: Cambridge University Press, 1998

Confucius, *Confucius: Analects—With Selections from Traditional Commentaries*, trans. E. Slingerland (Indianapolis: Hackett .([Publishing, 2003 [c.551-479 BC

Doyle, Michael, ‘Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs’, .(*Philosophy and Public Affairs*, 12 (1983

Erasmus, *‘The Complaint of Peace’, The Essential Erasmus*, ed. .(John Dolan (New York: Continuum, 1990

Foucault, M., ‘Truth and Power’, in P. Rabinow (ed.), *The Foucault* .(*Reader* (London: Penguin, 1989

Gallie, W. B., *Philosophers of Peace and War: Kant, Clausewitz, Marx, Engels and Tolstoy* (Cambridge: Cambridge University Press, .(1978

Gandhi, Mahatma, *The Collected Works of Mahatma Gandhi* (New Delhi: Publications Division, Ministry of Information and .(Broadcasting, Govt. of India, 1994

Gittings, John, *The Glorious Art of Peace* (Oxford: Oxford University Press, 2012).

Hobbes, Thomas, *Leviathan* (Oxford: Oxford University Press, 1998 [1651]).

Howard, Michael, *The Invention of Peace and War* (London: Profile Books, 2000).

Kant, Immanuel, *Perpetual Peace* (London: Allen and Unwin, 1917 [1795]).

Kelly, Raymond, *Warless Societies and the Origin of War* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2000).

Kissinger, H., *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812-22* (Boston: Houghton Mifflin, 1957).

Young, Nigel (ed.), *Encyclopaedia for Peace* (Oxford: Oxford University Press, 2011). <http://www.peacefulsocieties.org>.

الفصل الثاني: السَّلام عبر التاريخ

Adolf, Antony, Peace: A World History (Cambridge: Polity, 2009).
Cruce, Emerie, The New Cyneas of Emerie Cruce, trans. Thomas Willing Balch (Charleston, SC: BiblioLife, 2009 [1623]).

Erasmus, ‘The Arts of Peace’, in Lisa Jardine (ed.), The Education of a Christian Prince (Cambridge: Cambridge University Press, 1997 [1516]).

Erasmus, ‘Antipolemus, or, the Plea of Reason, Religion, and Humanity against War’, reprinted in *The Book of Peace: A Collection of Essays on War and Peace* (Boston: George C. Beckwith, 1845).

Fry, Douglas, *Beyond War* (Oxford: Oxford University Press, 2007).
Grotius, Hugo, *The Rights of War and Peace*, trans. A. C. Campbell

.([London: Dunne, 1901 [1625)

Holt, J. C., *Magna Carta* (2nd edn. Cambridge: Cambridge University .(Press, 1992

Johansen, B., *Native American Legal Tradition* (New York: .(Greenwood, 1998

Kant, Immanuel, *Perpetual Peace* (London: Allen and Unwin, 1917 .([[1795

Locke, John, *A Letter Concerning Toleration, and Two Treatises on Government*, ed. Ian Shapiro (New Haven, Conn.: Yale University .(Press, 2003

Marx, Karl, and Engels, Friedrich, *The Communist Manifesto* .([(London: Penguin, 2006 [1848

Penn, William, 'An Essay towards the Present and Future Peace of .([Europe', *in The Peace of Europe* (London: Everyman, 1993 [1693

Rousseau, Jean-Jacques, *The Social Contract*, ed. G. D. Cole .([(Thousand Oaks, Calif.: BN Publishers, 2007 [1762

Thoreau, Henry David, *Resistance to Civil Government* (Carlisle, .([Mass.: Applewood Books, 2000 [1849

Tolstoy, Leo, *The Kingdom of God is Within You* (Lincoln, Nebr.: .([Bison Books, 1984 [1894

الفصل الثالث: السَّلام في العصر الحديث

Azar, E. A., *The Management of Protracted Social Conflict* (London: Dartmouth Publishing, 1990).

Bhabha, H., *The Location of Culture* (London: Routledge, 1994).

Burton, J., *World Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1972).

Einstein, Albert, Freud, Sigmund, and Jäckh, Ernst, *Why War? 'Open Letters' Between Einstein & Freud* (London: The New Commonwealth. A society for the promotion of international law and order, 1934).

Fanon, F., *The Wretched of the Earth*, trans. Constance Farrington (New York: Grove Weidenfeld, 1963 [1961]).

Foucault, M., *The Birth of Politics*, trans. Graham Burchell (London: Palgrave, 2009).

Freire, P., *Pedagogy of the Oppressed* (London: Penguin, 1996 [1970]).

Hochschild, Adam, *Bury the Chains* (London: Macmillan, 2005).

Keynes, J. M., *The Economic Consequences of the Peace* (London: Macmillan, 1920).

International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), *Responsibility to Protect* (Ottawa: International Development Research Centre, December 2001).

Mitrany, D. A., *The Functional Theory of Politics* (London: Martin Robertson, 1975).

Richmond, Oliver P., *Maintaining Order, Making Peace* (London: Palgrave, 2002).

Richmond, Oliver P., *The Transformation of Peace* (London: .(Palgrave, 2005

Russell, Bertrand, *The Collected Papers of Bertrand Russell*, xiv: .(*Pacifism and Revolution 1916-18* (London: Unwin Hyman, 1995

Scott, J. C., *Domination and the Arts of Resistance* (New Haven, .(Conn.: Yale University Press, 1990

Sen, Amartya, *Development as Freedom* (Oxford: Oxford University .(Press, 1999

Tuck, Richard, *The Rights of War and Peace* (Oxford: Oxford .(University Press, 1999

.(UNDP, *Human Development Report* (New York: UNDP, 1994

Walzer, Michael, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with* .(*Historical Illustrations* (4th edn. New York: Basic Books, 1977

Weber, Max, *The Vocation Lectures* (Indianapolis: Hackett, 2004 .([1919]

الفصل الرابع: سلام المنتصرين عبر التاريخ

Galtung, J., ‘Violence, Peace, and Peace Research’, *Journal of* .(*Peace Research*, 6:3 (1969

Hammarskjold, Dag, *Summary Study*, UN doc. A/3943, 9 October .1958

.(Hegel, G. W. F., *Philosophy of Right* (London: Prometheus, 1996

Hobbes, Thomas, *Leviathan* (Oxford: Oxford University Press, 1998 .([1651]

Keynes, J. M., *The Economic Consequences of the Peace* (London: .(Macmillan, 1920

Kissinger, Henry, *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the* .(*Problems of Peace, 1812-22* (Boston: Houghton Mifflin, 1957

Machiavelli, Niccolò, *The Prince*, trans. Harvey Mansfield (Chicago: .(University of Chicago Press, 1985

Princen, Thomas, *Intermediaries in International Conflict* (Princeton: .(Princeton University Press, 1992

Sherman, W. H., *John Dee: The Politics of History in the English* .(*Renaissance* (Amherst: Massachusetts University Press, 1995

Sun Tzu, *The Art of War*, trans. John Minford (New York: Viking, .(2002

Thucydides, *The Peloponnesian War*, trans. Steven Lattimore .((Indianapolis: Hackett, 1998

Vitoria, Francisco, *The Law of War on the Indians*, trans. Ernest Nys .([(London: Oceana Publications Inc., 1964 [1532

الفصل الخامس: السَّلام الدستوري

.([Bentham, J., *The Collected Works* (Oxford: Clarendon, 1996 [1839

Ceadel, Martin, *Thinking About Peace and War* (Oxford: Oxford .(University Press, 1987

Doyle, Michael, 'Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs', .(P*hilosophy and Public Affairs*, 12 (1983

Gittings, John, *The Glorious Art of Peace* (Oxford: Oxford University .(Press, 2012

Kant, Immanuel, *Perpetual Peace* (London: Allen and Unwin, 1917 [1795]).

Locke, John, *A Letter Concerning Toleration, and Two Treaties on Government*, ed. Ian Shapiro (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2003).

Mill, John Stuart, *On Liberty* (Oxford: Oxford University Press, 1998 [1859]).

Mill, John Stuart, *Principles of Political Economy* (Oxford: Oxford University Press, 2010 [1848]).

Paris, Roland, and Sisk, Timothy, *The Dilemmas of Statebuilding* (London: Routledge, 2008)).

Ricardo, David, *On the Principles of Political Economy and Taxation* (Amherst, Mass.: Prometheus Books, 1996 [1821]).

Roberts, Adam, and Kingsbury, Benedict (eds.), *United Nations, Divided World* (2nd edn. London: Oxford University Press, 1996).

Smith, Adam, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (Chicago: University of Chicago Press; Facsimile of 1904 edition, 1977 [1776]).

الفصل السادس: السَّلام المؤسسي

Barash, David, *Approaches to Peace* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Brown, Chris, *International Relations Theory* (London: Harvester Wheatsheaf, 1992).

Brownlie, Ian, *Principles of Public International Law* (Oxford: Oxford .(University Press, 2008

Carr, E. H., *The Twenty Years Crisis* (London: Macmillan, 1939).

Fanon, F., *The Wretched of the Earth*, trans. Constance Farrington .((New York: Grove Weidenfeld, [1961] 1963

.*Geneva Conventions*, 1864, 1949, and *Additional Protocols*, 1977

Gittings, John, *The Glorious Art of Peace* (Oxford: Oxford University .(Press, 2012

Ikenberry, G. John, *After Victory* (Princeton: Princeton University .(Press, 2001

International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights',' *General Assembly Resolution 2200A (XXI)*, 16 December 1966 .((entered into force 3 January 1976, in accordance with article 27

Keynes, John Maynard, *The Economic Consequences of the Peace* .((London: Macmillan, 1920

Link, Arthur S., et al. (eds.), *The Papers of Woodrow Wilson, xli: January 24-April 6, 1917* (Princeton: Princeton University Press, .(1983

Macmillan, Margaret, *The Peacemakers* (London: John Murray, .(2003

Mitrany, David, *The Functional Theory of Politics* (London: Martin .(Robertson, 1975

Owen, Nicolas (ed.), *Human Rights, Human Wrongs* (Oxford: Oxford .(University Press, 2002

Penn, William, 'An Essay towards the Present and Future Peace of .([Europe', i*n The Peace of Europe* (London: Everyman, 1993 [1693

Rieff, David, *A Bed for the Night* (London: Vintage, 2002). Saint-Pierre, Abbé de, *A Project for Settling an Everlasting Peace in Europe, 1714-1738* (London, 1714).

Steel, R., *Walter Lippmann and the American Century* (Boston: Little Brown and Company, 1980).

Taylor, Paul, and Groom, A. J. R. (eds.), *The UN at the Millennium* (London: Continuum, 2000)).

Williams, Andrew, *Failed Imagination: New World Orders of the Twentieth Century* (Manchester: Manchester University Press, 1998).

الفصل السابع: السَّلام المدني

Anderson, Mary B., *Do No Harm* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 1999).

Azar, E. A., *The Management of Protracted Social Conflict* (London: Dartmouth Publishing, 1990).

Barash, David, *Approaches to Peace* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

Boulding, Elise, *Cultures of Peace* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2000).

Josselin, Daphne, and Wallace, William (eds.), *Non-State Actors in World Politics* (London: Palgrave, 2001).

Keane, John, *Global Civil Society?* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

Keck, Margeret E., and Sikkind, Kathryn, *Activists Beyond Borders* .((Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998

Mendlovitz, S., and Walker, R. B. J. (eds.), *Towards a Just World* .(*Peace* (London: Butterworths, 1987

Ramsbotham, Oliver, and Woodhouse, Tom, *Humanitarian Intervention in Contemporary Conflict* (Cambridge: Polity Press, .(2005

Tadjbakhsh, Sharhbanou, and Chenoy, Anuradha M., *Human* .(*Security: Concepts and Implications* (London: Routledge, 2006

.(UNDP, *Human Development Report* (New York: UNDP, 2002

:"Willets, Peter, ‘From "Consultative Arrangements" to "Partnership

The Changing Status of NGOs in Diplomacy at the UN’, *Global* .(*Governance*, 6 (2000

الفصل الثامن: حفظ السَّلام، وبناء السَّلام، وبناء الدولة

Bellamy, Alex, and Williams, Paul, ‘Peace Operations and Global .(Order’, *International Peacekeeping*, 10:4 (2004

Bercovitch, J. (ed.), *Resolving International Conflicts: The Theory* .(*and Practice of Mediation* (London: Boulder, 1996

Boutros-Ghali, Boutros, *An Agenda for Peace: Preventative Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping* (New York: United .(Nations, 1992

Busan Partnership for Effective Development Co-operation. Fourth High Level Forum on Aid Effectiveness (Busan, Republic of Korea, .(29 November-1 December 2011

Call, Charles T., and Cook, Susan E., 'On Democratisation and Peacebuilding', *Global Governance*, 9:2 (2003).

Cousens, Elizabeth, and Kumar, C., *Peacebuilding as Politics* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2001)).

European Security Strategy (2003).

Fukuyama, Francis, *State Building: Governance and Order in the Twenty First Century* (London: Profile, 2004).

International Commission on Intervention, *The Responsibility to Protect: The Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty* (Ottawa: International Development Research Centre, 2002).

Kapur, D., 'The State in a Changing World: A Critique of the 1997 World Development Report', *WCFIA Working Paper No. 98-02* (1998)).

Lederach, Jean Paul, *Building Peace* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1997).

Lund, Michael S., *Preventing Violent Conflicts* (Washington, DC: USIP, 1996).

Miall, Hugh, *Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task* (Berghof Handbook for Conflict Transformation, 2004)).

OECD-DAC, *Principles for Good International Engagement in Fragile States* (2005).

Peacebuilding & The United Nations (United Nations Peacebuilding Support Office, United Nations, 2012).

Ponzio, Richard, *Democratic Peacebuilding* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

Pouligny, Beatrice, *Peace Operations Seen from Below* (London: .(Hurst, 2006

Pugh, Michael, Cooper, Neil, and Turner, Mandy (eds.), *Whose Peace? Critical Perspectives on the Political Economy of* .(*Peacebuilding* (London: Palgrave, 2009

Richmond, Oliver P., ‘UN Peace Operations and the Dilemmas of the .(Peacebuilding Consensus’, *International Peacekeeping*, 10:4 (2004

Richmond, Oliver P., and Franks, Jason, ‘Introduction’, in *Liberal Peace Transitions: Between Statebuilding and Peacebuilding* .((Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009

Schmid, Herman, ‘Peace Research and Politics’, *Journal of Peace* .(*Research*, 5:3 (1968

UN General Assembly Resolution 60/180 (20 December 2005). UN Secretary Report on ‘Peacebuilding in the Immediate Aftermath of .(Conflict’, A/63/881 (11 June 2009

.(UNDP, *Development Report* (1994

.(*US National Security Strategy* (2002

Wilkinson, Richard, and Pickett, Kate, *The Spirit Level: Why Equality* .(*Is Better for Everyone* (London: Penguin, 2009

World Bank, *The State in a Changing World* (Washington, DC: World .(Bank, 1997

Zartman, I. William, *Ripe for Resolution* (Oxford: For the Council of .(Foreign Relations, 1989

Alden, C., 'The United Nations and Demilitarisation in Mozambique', *International Peacekeeping*, 2:2 (1995).

Boege, Volker, Brown, Anne, Clements, Kevin P., and Nolan, Anna, 'States Emerging from Hybrid Political Orders—Pacific Experiences', *The Australian Centre for Peace and Conflict Studies (ACPACS) Occasional Papers Series* (2008).

Brown, Anne, *Security and Development in the Pacific Islands* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2007).

Chambers, R., *Rural Development: Putting the Last First* (London: Longman, 1983).

G7+, *Dili Declaration*, April 2010: 'Busan Partnership for Effective Development Co-operation', *Fourth High Level Forum On Aid Effectiveness* (Busan, Republic of Korea, 29 November–1 December 2011).

Hadjipavlou, M., 'The Cyprus Conflict: Root Causes and Implications for Peacebuilding', *Journal of Peace Research*, 44:3 (2007).

Hayman, C., 'Ripples into Waves: Locally Led Peacebuilding on a National Scale' (Peace Direct/Quakers UN Office, 2010).

Ihsanoglu, E., Allen Nan, Susan, Cherian Mampilly, Zachariah, and Bartoli, Andrea, *Peacemaking: From Practice to Theory* (Westport, Conn.: Praeger, 2011).

Johnson, P., *Local vs. National Peacebuilding: The Richness of Somali Peacemaking*, <http://www.prio.no/peaceethics/PeacE-Discussions> (2010).

Jonas, Susanne, *Of Centaurs and Doves: Guatemala's Peace Process* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2000).

Kemp, Graham, and Fry, Douglas P., *Keeping the Peace: Peaceful*
.(*Societies Around the World* (London: Routledge, 2004

Lister, Sarah, ‘Understanding State-Building and Local Government
in Afghanistan’, *Crisis States Research Centre Working Paper No.*
.(*14* (May 2007

Pouligny, B., *Peace Operations Seen from Below* (London: Hurst,
.(2006

Pouligny, B., *Supporting Local Ownership in Humanitarian Action*,
Humanitarian Policy Paper Series (Berlin: Global Public Policy
.(Institute, 2009

Richmond, Oliver P., *A Post-Liberal Peace* (London: Routledge,
2011). Roberts, Adam, and Garton Ash, Timothy (eds.), *Civil
Resistance and*

.(*Power Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2009

Tilly, C., *Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press,
.(2007

.(UNDP, *Governance for Peace* (New York, 2012

UNESCO Culture of Peace Programme in El Salvador (1992). UN
Secretary General Report on ‘Peacebuilding in the Immediate

.(Aftermath of Conflict’, *A/63/881* (11 June 2009

World Bank, *Issues and Options for Improving Engagement between
the World Bank and Civil Society Organisations* (Washington, DC,
.(2005

Wyeth, V., ‘Knights in Fragile Armour: The Rise of the G7+’, *Global*
.(*Governance*, 18 (2011

الفهرس

الفهرس

الاتحاد الأوروبي 18, 29, 68, 81, 118, 122, 139

إحلال الديمقراطية 52, 172, 183, 205

إدارة النزاعات 161, 162, 166, 211

أرسطو 23, 25

أرض الصومال 189, 206, 207

الاستعمار 16, 71, 85, 96, 100-137, 145, 177

إسرائيل 54, 170

الأشكال الهجينة 187

أفغانستان 26, 47, 91-117, 160-180, 182, 187, 190, 200-211

أفلاطون 30, 37, 52, 110

الأمم المتحدة 13, 25-32, 41, 54, 63, 68, 81, 87-93, 104, 113, 119, 122, 126, 132-138, 146-152, 154, 157, 159-163, 166, 168, 171-180, 182-185, 194, 195, 206, 211

الأمن 16, 17, 19, 21, 25-27, 60, 70, 81, 90, 93, 112, 130, 140, 148, 150, 158, 162-169, 172-182, 203, 212

الأمن البشري 26, 150, 158, 168, 174

أنغولا 166, 175

أيرلندا الشمالية 168, 169

باكستان 179

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 26, 134, 157, 191, 206

البلقان 116, 165, 175

بناء الدولة 31, 93, 107, 156-160, 170-186, 188, 197, 200-202, 208, 211-215,

بناء السلام 38, 109, 159-170, 172-179, 183-186, 199, 208

بناء السلام التابع للأمم المتحدة 109, 172-174, 178, 181, 183, 186, 206

بناء السلام الليبرالي 105, 181, 183, 201, 215

البنك الدولي 13, 29, 118, 157, 180, 183, 191, 211

بوروندي 178

البوسنة 13, 39, 91, 105, 106, 153, 166-197

التاريخ 12-23, 29, 33, 36, 44, 47-52, 71, 85, 95, 102, 109, 126, 159, 202-217

التحديث 153

تحويل النزاعات 170

تشكيل السلام 54, 202, 203

التضامن 139, 207

التنمية 41, 63, 70, 93, 115, 115, 156-158, 160, 184, 190, 191, 193, 205

التنوير 16, 22, 49, 63-65, 109-118, 121-124, 213

تيمور الشرقية 18-20, 187, 189, 197-200, 206, 208

الثقافة 205

جُزر سليمان 189, 199, 200

جنوب إفريقيا 31, 165

الجهات المانحة 29, 81, 91, 118, 151, 152, 185, 194, 208

جون لوك 65, 112

الحرب الباردة 16, 21, 35, 42, 45, 87-89, 105, 116-152, 162-204, 212

الحرب العادلة 33, 38, 39, 100, 111, 124

الحركات الاجتماعية 68, 79, 87, 142, 204

الحُكم 51, 65, 75, 143, 146, 179, 198, 216

حل النزاعات 26, 59, 93, 150, 151, 167-192, 198, 207, 214

الحياة اليومية 25, 27, 32, 48, 79, 151, 160

الدعوة الاجتماعية 68, 142, 196

الدول غير الغربية 16, 182

الديمقراطية 18, 40-44, 67, 83, 89, 97-118, 121-155, 160-183, 200, 205, 211, 214

الدين 25, 60

الرفاهية 36, 59, 61, 74, 114, 157, 183, 184, 199

رواندا 105

الرومان 34, 53, 63, 96,

سريلانكا 168, 196

السلام 11-15, 18, 21-32, 39, 61-96, 109-119, 121-137, 141-156, 159-186, 191-208, 214

السلام الإيجابي 25, 26, 40, 41, 44, 90, 110, 160, 166, 189

السلام التحرُّري 26, 160, 188, 215

السلام التحرُّري 26, 160

السلام الدائم 105, 110, 115

السلام الدستوري 109, 117-119, 213, 215

السلام السلبي 19, 20, 25, 48, 96, 102, 160-165, 211, 214

السلام الليبرالي 16, 45, 90-105, 117, 122, 136, 149, 160, 185

السلام المدني 37, 141-144, 155, 156, 212

سلام المنتصِر 90, 95, 100-105, 107, 109, 130, 161, 211, 214

السلام المؤسَّسي 121-124, 129, 137, 138, 211, 215

السلام النيوليبرالي 16, 45, 190, 212

السلام الهجين 41, 154, 185, 187-191, 196-200, 216

السلام في الحياة اليومية 25, 27, 169, 183, 201, 210

السلام ما بعد الليبرالي 190

السلطة 12, 16, 20, 23, 27, 30, 41, 49, 57, 93-101, 104, 119, 126, 130, 143, 146, 185

السلفادور 204

السيادة 90, 117, 152, 174, 177, 180

سيراليون 170, 175, 178

الشرعية 160, 180, 191, 208

الشرعية الليبرالية 160

الشرعية المحلية 160, 180, 201

الشرعية النيوليبرالية 215

صُنع السلام 24, 55, 77, 91, 216

الصومال 153, 179, 189, 203

الصين 31, 36, 92,

الظلم 100, 168, 203

العدالة 15, 30, 61, 74, 86, 124, 183

العدالة الاجتماعية 27, 39, 40, 69, 71, 81-88, 113, 130, 134, 137, 144, 146, 160, 182, 192, 212

العدالة الانتقالية 180, 197, 215

عدم المساواة 32, 72, 137, 171, 184, 189, 201

عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية 124, 137, 171, 184, 189, 201, 202, 209, 216

عدم المساواة الجنسانية 73, 92, 114, 154, 206, 215

العراق 39, 107, 152

العصر الحديث 28, 81, 121

العَقد الاجتماعي 35, 191, 213

العنف الصريح 20, 23, 35, 167

العنف المباشر 26, 91, 92

العنف الهيكلي 20, 21, 35,

غاندي 72, 77, 85

الغرب 16, 42, 70, 74, 89, 188, 217

الفقر 21, 23, 154, 184, 201, 205, 216

فلسطين 116, 151, 170

فيبر 26

قبرص 17, 116, 151, 165, 166, 168, 192, 211

القوة 22, 33, 34, 97-102, 107, 109, 117, 127, 136, 161, 164

كارل ماركس 69

كانط 23, 39, 43, 66, 67, 84, 112-126, 130

كمبوديا 25, 31, 148, 166, 170, 175, 189

كوسوفو 14, 105, 106, 196, 197

كولومبيا 20

كونفوشيوس 35, 36, 48

الكويكرز 74, 85, 144

كينيا 207

اللاعنف 52, 54, 85, 195,

ليبيريا 26, 189, 203

ما بعد الاستعمار 16, 137,

ما بعد التنوير 211

المجتمع المدني 14, 25, 35, 44, 69, 74, 128, 142-158, 160-168, 189-208, 212, 214

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 105, 134, 152, 153, 164, 172

المساواة 21, 30, 32, 68-81, 137, 143, 154, 157, 171, 185, 189, 215, 217

المساواة الاقتصادية والاجتماعية 21

المساواة الجنسانية 152, 206,

المشاركة 92, 184, 185, 193

المُصالَحة 19, 160, 166, 184

مصر 18, 24, 54, 167

المقاوَمة 15, 72, 78, 90, 106, 107, 143, 144

مكيافيلي 34, 99

مناهضة الاستعمار 41, 74, 89

المنظمات غير الحكومية 13, 147-153, 194

موزمبيق 193, 194, 205

ناميبيا 165, 166, 175

النزاع 20, 22-54, 75, 84, 148-185, 189-207, 212-216

نيبال 206

الهند 15, 72, 85, 87

هوبز 35, 95, 99, 100, 110, 126

الواقعية 34, 36, 40, 107

الوساطة في النزاع 24, 70, 93, 150, 161, 163, 167

وستفاليا 23, 53, 63, 110, 112, 116, 126, 148

الولايات المتحدة الأمريكية 25, 72, 81, 84, 133, 151

اليونان 36, 38, 48, 97, 110

1. قرن الوفرة، هو رمز الوفرة والتغذية، وهو وعاء على شكل قرن يفيض بالأزهار والجوز والمنتجات الزراعية. أصل هذا الرمز يعود إلى الحِقبة الكلاسيكية القديمة، ولا يزال يُستخدَم في الفن الغربي (المترجم). ↑

2. تُعرَف أيضاً بالاستنكاف الضميري، وبموجبها يرفض الفردُ أداءَ الأعمال العسكرية لكونها تتعارض مع مبادئه، أو يرفضها ضميره أو معتقده أو دينه (المترجم). ↑

Table of Contents

السَّلام
السَّلام
المحتويات
قائمة الأشكال التوضيحية
شُكرٌ وتقدير
مقدمة: الأبعاد المتعدِّدة للسَّلام
الفصل الأول تعريف السَّلام
الفصل الثاني السَّلام عَبْر التاريخ
الفصل الثالث السَّلام في العصر الحديث
الفصل الرابع سلام المنتصرين عَبْر التاريخ
الفصل الخامس السَّلام الدستوري
الفصل السادس السَّلام المؤسَّسي
الفصل السابع السَّلام المَدَنيُّ
الفصل الثامن حفظ السَّلام، وبناء السَّلام، وبناء الدولة
الفصل التاسع الأشكال الهجينة من السَّلام
خاتمة: خطط جديدة للسَّلام
مراجع إضافية
الفهرس